

القسم الثاني

أوراق ثقافية

obeikandi.com

(١)

العقل المصرى فى مواجهة الأزمة الفكرية

ليس هناك افضل من اللقاء المنتظم بين الكاتب والقارئ، وخصوصا اذا ما كان الكاتب مهموما بقضايا وطنه الكبرى، وبالتحديات التى تواجهه، فى ظل عالم معقد، اختفى منه اليقين، وسادته موجات الشك، وسرت فى جنباته نوازع الفوضى السياسية، التى تكشف عن مرحلة الانتقال الخطيرة التى يمر بها النظام العالمى فى الوقت الراهن.

لقد خضت تجربة الكتابة الاسبوعية المنتظمة على صفحات مجلة «الاهرام الاقتصادية» من قبل لمدة عامين كاملين، كانت حصيلتها الكتاب الذى نشرته لى المجلة بعنوان «مصر بين الازمة والنهضة: يوميات باحث مصرى» الذى ضم بين جنباته اكثر من ستين مقالا. وكان توجهى الأساسى فى هذا الوقت ان مصر تقف على الخط المشدود بين الازمة والنهضة. اليوم اعود للكتابة المنتظمة لاحساسى العميق بضرورة التواصل مع القراء وفتح حوار مستمر يدور حول القضايا الاساسية التى تواجه مصر

* جريدة الاهرام ٢ / ٨ / ١٩٩٣ م.

والوطن العربي والعالم. ولا بد لنا قبل أن نشرع فى الكتابة ان نطرح السؤال: ماهو التوصيف الدقيق للمرحلة التى نمر بها فى الوقت الراهن؟

قد تتعدد الاجابات وفق نقطة التركيز التى يركز عليها من يتصدى للاجابة، وفى ضوء تخصصه واهتماماته. وفى تقديرنا ان الاجابة العامة التى من شأنها ان تفتح باب النقاش هى أننا نمر بمرحلة انتقال على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

على الصعيد السياسى يجاهد مجتمعنا للخروج من دائرة السلطوية بكل معانيها فى علم السياسة، وبرزها السيطرة النسبية للدولة على المجتمع المدنى، الى دائرة التعددية السياسية. وفى الجانب الاقتصادى نحاول. بالرغم من كل آلام التغيير - ان نعبّر من اطار التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد القومى الى ضفاف آلية السوق من خلال التخصيصية بكل ما تتضمنه من سياسات ومواقف بل وأوهام ايديولوجية، وكانها هى المفتاح السحرى لازمة التنمية فى مصر. وفى الجانب الاجتماعى والثقافى لا اقول هناك مرحلة انتقال، بقدر ما اؤكد اننا فى غمار ازمة فكرية كبرى تكشف عنها مؤشرات عديدة كمية وكيفية. ولعل الوجه القبيح لازمة يتمثل فى الارهاب المدمر الذى ينطلق من قراءة مشوهة للإسلام، اما الوجه المستتر والذى انكشف بشكل واضح فهو الإرهاب الفكرى، والذى ادى الى استقطاب ثقافى حاد، بين بعض الذين يرفعون شعار «أسلمة» الدولة والمجتمع فى مواجهة انصار علمانية الدولة والمجتمع.

الازمة الفكرية

مقدمات الازمة الفكرية التى يمر بها المجتمع قديمة. ولو شئنا ان نطبق المنهج التاريخى لقلنا انها قد تعود الى بداية اللقاء العاصف بين مصر

والحضارة الغربية، حين قدمت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون الى مصر لغزوها. كان لقاء داميا بين التخلف السياسى والاجتماعى والفكرى وبين التقدم الاوروبى. منذ هذا التاريخ لم نقطع ابدا فى مصر وفى الوطن العربى على اتساعه على طرح السؤال: لماذا التخلف، وكيف نكتسب أسباب التقدم؟ وقدمت فى عصر النهضة العربية الاولى عديد من الاجابات التى تعددت واختلفت. ابتداء من اجابة رفاة الطهطاوى مرورا بالشيخ محمد عبده واحمد لطفى السيد وسلامة موسى وانتهاء بزكى نجيب محمود ومحمد عابد الجابرى وغيرهم عشرات، ممن مارسوا الاجتهاد، كل من منظوره الخاص. وتناثرت فى ثنايا الحوار مصطلحات وشعارات شتى: تحديث الاسلام، العلمانية، الليبرالية، الاشتراكية، ثم فى مرحلة النهضة الثانية ظهرت مصطلحات جديدة: الغزو الثقافى، التبعية الفكرية، إسلامية المعرفة، الإسلام السياسى، الأصولية، التطرف، الارهاب، واخيرا الديمقراطية، والتعددية والمجتمع المدنى وحقوق الانسان.

تحليل الجدل الثقافى الممتد لاکثر من قرن، يكشف عن سقوط بعض التيارات، وصعود تيارات اخرى، وكل من السقوط والصعود، احيانا يمكن إنساده الى سقوط وصعود طبقات اجتماعية بعينها، واحيانا اخرى لايمكن تفسيره طبقيا، وانما لابد من ممارسة التحليل الثقافى حتى نكشف الاغتراب وازمة الانتماء، وضغوط النظام العالمى، والتى قد تؤدى الى ظهور تيارات فكرية يشترك فى تبنيها افراد ينتمون الى طبقات اجتماعية شتى.

هذا حديث قد يطول لو خصصنا فيه، غير ان البداية القريبة للأزمة فى تقديرنا وفى ضوء بعض البحوث الميدانية التى اعتمدت على تحليل مضمون كتابات وشهادات عينات من المثقفين العرب، هى هزيمة يونيو ١٩٦٧

هذه الهزيمة أدت بحكم ضخامة الآمال التي كانت معلقة على مصر في هذه المواجهة التاريخية، وباعتبارها رائدة المشروع القومي العربى، ونتيجة لثقلها، الى انقطاع حاد فى المسار السياسى. فقد ثبت يقينا أن تضيق دائرة المشاركة السياسية، وانفراد القلة بعملية صنع القرار، فى السلم والحرب على السواء، وعدم خضوع السياسات العامة للنقاش العام قد ادى الى سلبات بالغة الخطورة.

ومن هنا تصاعد الخطاب الليبرالى الذى يدعو الى تحرير المجتمع المصرى من قبضة الدولة السلطوية، فى ضوء شعار الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان.

غير ان الانقطاع تجلى فى المجال الاقتصادى أيضا. ذلك أن أزمة التنمية الخانقة التى برزت منذ عام ١٩٦٥، نتيجة عوامل شتى سياسية واقتصادية، كان لابد من مواجهتها من تطبيق سياسات التحرير الاقتصادى، والتى بدأت - على استحياء - عقب هزيمة ١٩٦٧، ثم تصاعدت وتيرتها فى حقبة الانفتاح الاقتصادى فى عهد الرئيس الراحل انور السادات.

الا انه يمكن القول بأن أخطر الانقطاعات جميعا، تم فى المجال الثقافى، نتيجة تصاعد الخطاب الاسلامى الذى دعا إلى اسلمة الدولة والمجتمع. بدأت الدعوة بشكل حذر فى البداية، من خلال المناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية. ونتيجة لضعف النظام السياسى، واستجابة للضغوط المتزايدة، تم تعديل الدستور لكى تصبح مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للقانون. غير أنه نتيجة لشبكة معقدة من التأثيرات الدولية والاقليمية والمحلية، وبمخت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة، نشأ تيار ثقافى صاعد فى المجتمع، يتبنى شعار أسلمة المجتمع، وقد برز ذلك بشكل واضح

فى موضوع شيوع الحجاب، واطلاق اللهى، واللى كانت مظاهر سلوكية تشى بالرغبة العارمة فى اثبات التميز عن الآخرين. ولو اقتصر هذا الاتجاه على محاولة ابراز تميز الأنا عن الآخر لهان الامر، لان المسألة فى النهاية يمكن اعتبارها داخلة فى دائرة الحرية الشخصية. غير ان هذه الرغبة المشروعة فى اثبات الذات، سرعان ما انحرفت لتتحول الى موجة عنيفة للارهاب الفكرى تمثلت فى اجبار الآخرين على سلوك نفس المسلك، ووصل الارهاب الفكرى الى مداه، وتحول إلى إرهاب مادي فى بعض الأحيان، لمنع الآخرين بالقوة، من بعض الممارسات الثقافية المشروعة. ثم تطور الخطاب الاسلامى فى مجال تصعيد مطالباته، من مجرد أسلمة المجتمع الى أسلمة الدولة، وكان هذا فى الواقع نقلة كيفية فى مجال الازمة الفكرية التى شطرت البلاد ثقافيا الى معسكرين احدهما يزعم الحديث باسم الاسلام، على اختلاف شديد فى منهج قراءته، والاخر متمسك بمبادئ العلمانية فى المجال السياسى واللى ترى الفصل بين الدين والدولة.

كيف تمت الدعوة الى اسلمة الدولة؟ تمت من خلال تبنى الخطاب الاسلامى المتطرف والذى بدأ بكتابات سيد قطب فى مرحلته الثانية، واللى تركز على وصف المجتمع بالجاهلية، وتدعو لتطبيق مبدأ الحاكمية لله.

فى خضم هذه المعركة تحولت لغة الخطاب الاسلامى، وتصاعدت حدة أوصافه لمن يعتبرهم الخصوم، ورافق ذلك تصاعد موجات الارهاب التى تقوم بها عناصر اجرامية تختفى وراء الدعوة الاسلامية.

أزمة أم انقلاب فكرى؟

والواقع أن الازمة الفكرية بذلك تحولت اخيرا الى انقلاب فكرى كامل. ونعنى بذلك محاولة السيطرة بالقوة والعنف على اتجاهات العقل المصرى.

الازمة الفكرية كان يمكن مواجهاتها بالحوار. فى كل مجتمع انساني معاصر، تحدث ازمات فكرية، قد تتضمن - بين ما تتضمن - استقطابات ثقافية حادة، وتعصبا فى الدفاع عن المواقف الذاتية والرغبة فى انكار حق الآخر فى التعبير عن رايه، وانعدام الحد الأدنى الضرورى والمطلوب من الاجماع الثقافى حول تشخيص مشكلات المجتمع وطرق مجابتهها.

غير ان الازمة الثقافية حين تتحول الى انقلاب فكرى، تختلط فيه قعقة الخطاب الاسلامى ناعتا العلمانيين بالمادية والتبعية للغرب، بصوت طلقات الرصاص ودوى القنابل، والتي لا توجه فقط إلى رموز الدولة أو الى رجال الامن، وانما الى الشعب كله، فمعنى ذلك اننا تعدينا بكثير حدود الأزمة، ووصلنا الى مشارف الانقلاب الفكرى.

وهذا الانقلاب الفكرى الذى ينبغى ان يبذل مجهودا علميا حقيقيا لتتبع بداياته ورصد آلياته ووسائله ومناهجه، وصل فى الفترة الاخيرة الى ذروته بالشهادات، التى أدلى بها بعض رجال الدين امام المحاكم التى تحاكم الارهابيين، وابرزها شهادة الشيخ الغزالي ومزروعة.

ذلك أنه حين يصبح حديث المجالس فى مصر الان يدور حول الكافر والمترد، ومن هو المترد، ومن يتولى عقابه، ومن المسئول عن توقيع عقوبة القتل عليه، وهل هى الدولة ممثلة بقضائها، بعد فتوى دينية يصدرها شيخ من المشايخ، أم هم آحاد الناس الذين - بلا اى سند من الدين أو القانون - يمكن ان يوجهوا تهمة الارتداد إلى أى شخص، ويوقعوا أيضا العقوبة عليه، اذا كان هذا هو حديث المجالس، وموضوع المقالات فى الصحف على اختلاف توجهاتها، فنحن نكون فى مواجهة انقلاب فكرى كامل.

وهذا الانقلاب - كما كشف عن وجهه النقاب بكل صراحة - يهدف إلى انشاء دولة دينية، تصبح فيها الكلمة العليا لرجال الدين يصدرون الفتاوى بالإيمان والكفر، وكانها محاولة سافرة لتأسيس مذهب ولاية الفقيه ولكن على الطريقة السنية. وهي محاولة لهدم الشرعية القانونية التي نص عليها الدستور، وكافة القوانين المطبقة في البلاد، والتي تقوم في شقها الجنائي على مبدأ قانوني، ناضلت الانسانية في سبيله قرونا عديدة وهو مبدأ لاجريمة ولا عقوبة الابنص. بالإضافة إلى المبدأ الراسخ الآخر، وهو أن الدولة والدولة وحدها - ممثلة بسلطتها القضائية - هي التي تتولى اتهام المخالفين للقانون، وتتولى - طبقا للقانون - توقيع العقاب عليهم، وفق شروط دقيقة حددتها التشريعات العقابية.

وما المحاولات المستميتة - التي تمارسها بعض الأقسام الانتهازية للدفاع عن شهادة الشيخ الغزالي وتبريرها، وما الكتابات التي تطلق على الارهابيين ممن وقعت عليهم الاحكام القانونية صفة الشهداء، الامظاهر اضافة للانقلاب الفكري، الذي تحاول بعض الاتجاهات المتطرفة ارساءه وتشبيت دعائمه.

وهكذا تتكامل الاركان: من أسلمة المجتمع ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة لإكراه المخالفين، إلى أسلمة الدولة ولو استخدم الارهاب العشوائي وسيلة لتحقيق ذلك، إلى أسلمة المعرفة ولو بانكار القواعد والمسلمات الاساسية للبحث العلمي.

هذا التحول الخطير في الوضع الثقافي للبلاد، لا ينبغي أن يدفعا للتشاؤم. نحن - على العكس - نعتبره دافعا للبدء في حوار فكري ديمقراطي جاد بين كافة الفصائل الثقافية المتنازعة. فقد سقطت كل الاقنعة، وعلى كل

طرف أن يدخل فى الحوار بوجهه الحقيقى، عارضا آراءه ونظرياته، فى توجهات المجتمع وطبيعة الدولة.

ولیکن شعار الحوار ليس من حقه ان تكفر مخالفك فى الرأى، ولا ان تدعو الى السفك العشوائى لدمائهم، فليس هذا من صحيح الدين، بالإضافة الى انه يمثل مخالفة جسيمة للدستور، الذى يكفل حرية التعبير عن الرأى، وعدوانا صارخا على القانون، واعتداء على حقوق الانسان.

(٢)

الاجتهاد الفقى والتغير الاجتماعى

ما أن انطلقت صيحة القتل العشوائى للمرتد، حتى شرع فريق كبير من الكتاب أقلامهم للإدلاء بدلوهم فى هذه المشكلة الخطيرة التى تواجه المجتمع المصرى وهو على أبواب القرن الحادى والعشرين. ولم تتضمن قائمة هؤلاء الكتاب الباحثين الثقات فقط من رجال الدين أو اساتذة القانون، بل انضم الى ركبهم - بغير دعوة من أحد - مجموعة من الكتاب الهواة والمتنطعين وعابرى السبيل. فجأة تحول الكل الى فقهاء فى الشريعة الاسلامية، مع أن كثيرين منهم لم يقرأوا حرفا واحدا من أصول الفقه. ووصلت المسألة الى أن أحد الكتاب المعروفين هنا نفسه بهذا الجدل، على أساس انه بداية صحوة فقهية وذلك قبل أن يشرع هو نفسه فى معالجة موضوع المرتد معالجة شاملة.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: هل هذه حقا صحوة فقهية، أم علامة مؤكدة على تخلفنا الثقافى؟ وهل لو أصبحت لغة الخطاب السائدة تتردد

* جريدة الاهرام ١٦ / ٨ / ١٩٩٣ م.

في ثناياها الفاظ الكافر والمرتد والمنافق، وجرائم الردة والحراية، نكون فعلا على أبواب صحوة فقهية كبرى، أم نكون وقعنا في محذور التجاهل المتعمد للمشكلات الحقيقية التي تواجهنا، وانزلقنا الى التصدى بسيوف من خشب لمشكلات مزيفة لا وجود لها على ارض الواقع؟

صحوة اسلامية أم ردة دينية؟

من المتفق عليه ان المجتمع بطلانته الثقافية ونخبته السياسية ينبغي عليه الا ينشغل بالتصدي لمشكلات مزيفة وذلك على حساب المشكلات الحقيقية التي يجابهها والا كان ذلك هروبا من مواجهة الواقع. وقد درجت المجتمعات المعاصرة بكل ما تملكه من خبرات علمية وبصيرة سياسية على أن تتصدى للمشكلات التي اصطلح على تسميتها مشكلات اجتماعية. وقد استقر العلم الاجتماعي على معايير محددة للظواهر التي تعتبر مشكلات اجتماعية، وما لا يعتبر كذلك. ومن بين المعايير المتفق عليها شيوع الظاهرة وامتدادها في الزمان، وعموميتها. فهل الردة، في ضوء هذا المعيار، تعد مشكلة اجتماعية؟ وهل نحن نعاني حقا من مشكلة ترك المسلمين لدينهم، أم أننا إزاء ظاهرة اخرى معاكسة تماما هي عودة كثير من المواطنين للتمسك بشعائر الاسلام وقيمه؟ وان لم يكن هذا صحيحا، فلماذا تتبنى التيارات الاسلامية المعتدلة منها والمتطرفة على السواء شعار الصحوة الاسلامية، لدرجة أن أحد أحزاب المعارضة ذى التوجه الاسلامى يدعى أن انصاره يكونون الغالبية بين الشعب المصرى! وأنه واثق ثقة مطلقة، وإن كان لا أساس لها - انهم فى أى انتخابات حرة سيحصلون على الاغلبية التى تكفل لهم بإذن الله الغاء التعددية السياسية وانشاء الدولة الدينية

التي يحلمون بها، حيث ستحل الشورى محل الديمقراطية، وسيحتل اهل
الحل والعقد المقاعد بدلا من اعضاء مجلس الشعب، وحيث سيصبح
الفقيه - أيا كان تعريفه - هو صاحب اليد العليا فى تقرير السياسات
الداخلية والخارجية. نتيجة لتفسيره الصحيح أو الخاطيء، المعتدل، أو
المتطرف، المرن أو الجامد للنصوص المقدسة، وحيث تحل الفتوى التي
يصدرها محل التشريع؟

وفى ضوء ذلك نتساءل بكل بساطة: ترى كم عدد المرتدين الذين
يعلنون جهارا نهارا عن ارتدادهم، ومعاداتهم للإسلام؟ إن حالات الارتداد
المزعوم التي كثر الحديث عنها، لا تتعلق بالامحاولات عدد من الكتاب
والباحثين الذين اجتهدوا فى فهم النصوص الدينية، وفى تحليل التاريخ
الإسلامى. فهل كل من مارس حرية الرأى والتفكير التي كفلها الدستور،
يحكم عليه بالارتداد وينادى بسفك دمه، لأن تحليلاته لم ترق لشيخ هنا أو
هناك؟

لقد بلغت موجة الإرهاب الفكرى مداها بمناداة احد الكتاب بالتحديد
المسبق لمناطق فكرية آمنة لا ينبغى على أى باحث أو مفكر ان يقترب منها.
ألا يذكرنا ذلك بلوائح محاكم التفتيش التي كانت تنشر فى المانيفستو
اسماء الكتب المحرمة، التي لا ينبغى تداولها، والا تعرض من يفعل لذلك
للتعذيب والعقاب الشديد؟ وهل نعود بعد عشرات السنين من فتح ابواب
الفكر على مصراعها، الى تحديد قائمة بالمحرّمات التي لا يتاح لأى عقل
انسانى ان يتعرض لها بالبحث والتحليل؟ وهل بهذه الاستراتيجية الثقافية
المختلفة يمكن لنا حقا أن نعيش عصرنا، وان نجتهد فى فهم النصوص
الإسلامية، وفق شروط الاجتهاد، حتى نرقى الى مستوى العصر؟

شروط الصحة الفقهية

نحن فى حاجة حقيقية الى صحة فقهية نحاول بالتركيز على قيم الاسلام الرفيعة فى الحرية والمساواة والعدالة والتكافل الاجتماعى والتيسير على البشر، ان تجدد الفقه الاسلامى الذى تجمد قرونا طويلة وتختلف عن مواكبة العصر.

ويعرف المتخصصون فى القانون ان الفقه الاسلامى وخصوصا فى مجال المعاملات، سبق له ان صاغ نظريات رفيعة المستوى من ناحية الإحاطة والشمول والدقة العلمية. تم ذلك فى عصور الازدهار الفكرى الاسلامى، حيث انطلق العقل الاسلامى فى رحاب الإبداع، ومارس الفقهاء العظام حقهم المشروع فى حرية الفكر والاجتهاد وفق ضوابط دقيقة، لم تكن تتيح لأى شخص ان يخوض فى المسائل الفقهية بغير اعداد وتدريب طويلين. ولا يعنى ذلك أن الفقه الاسلامى اتسم بشمولية الفكر، او واحدية النظرة. بل لقد نشأت مذاهب فقهية متعددة، اتفقت فى كثير من المسائل، واختلفت - وحيانا بعنف بالغ - حول مسائل اخرى. ومن هنا ما يعرفه الدارسون للشريعة من اختلاف الحكم فى مسائل عديدة حسب المذهب الذى يدين به المفسر. ولم يقل احد، ان انصار مذهب ما من حقهم ان يكفروا اصحاب مذهب آخر لاختلافهم فى الاجتهاد.

ونستطيع أن نؤكد ان الجمود الفقهي الاسلامى هو احد اسباب التخلف الثقافى الذى تعاني منه الشعوب العربية والإسلامية. لذلك لم يكن غريبا فى بدايات النهضة العربية الاولى، أن يترافق تحديث المجتمع مع محاولات تجديد الفقه. ولعل ابرز دليل على ذلك الجهود الرائدة التى بذلها

شيوخ عظام على رأسهم الشيخ محمد عبده الذى ادرك بناقد بصيرته ان على الفقه الاسلامى ان يتجدد حتى لا يبدو متخلفا عن التقدم العلمى المعاصر. ولذلك كتب كتابه الشهير «الاسلام والعلم» لكى يثبت ان الاسلام فى قيمه الأساسية العليا لا يتناقض مع العلم. وكانت مسيرته كلها - قاضيا ومفتيا - محاولة جسورة لتجديد الفقه الاسلامى. غير ان هذه المحاولة وان سار فى ضوئها نخبة من مشايخ الازهر المستنيرين، لم تكن مدرسة متكاملة الأركان لتجديد الفكر الاسلامى. كان يسطح هنا وهناك، كل حين اسم فقهى لامع ينير الطريق، ويقطع سلسلة الجمود الفكرى، غير انه كان سرعان ما ينطفئ.

ومن هنا حق القول ان الشعوب الاسلامية فى حاجة ماسة الى حركة إحياء فكرى اسلامى متكاملة. وهذه الحركة ينبغى ان تركز على التراث الفقهى الاسلامى فى جوانبه العقلانية المضيئة، التى تركز على أعمال العقل بغير حدود، وتولى اهتمامها لفقه المصالح المرسله، وتضع الحلول المناسبة لكل المشكلات التى يفرضها عصرنا الذى يتسم بتعمق الثورة العلمية والتكنولوجية. ويمكن القول بأن هذه الحركة لن تبدأ من فراغ، فلدينا جهود ممتازه فى هذا المجال وان كانت متفرقة، قام بها على الاخص فريق من أساتذة الشريعة الاسلامية الذين قاموا بتدريسها فى كليات الحقوق المصرية. فقد أتاح لهم اختلاطهم بزملائهم اساتذة القانون الوضعى، ان يقتبسوا المنهجية الحديثة فى البحث القانونى، وان يطبقوها بطريقة ابداعية فى بحوثهم الشرعية. وقد توصلوا خصوصا فى مجال فقه القانون المدنى إلى اسهامات بالغة الاصاله. ومازلنا نذكر التجديد الذى أحدثوه فى التأليف فى مجال اصول الفقه الذى يعتبر بمثابة قواعد المنهج فى البحث الإسلامى.

وما زالت أسماء شيوخنا الذين درسنا عليهم في كليات الحقوق ماثلة في أذهاننا. وهل يمكن ان ينسى الشيخ عمر عبد الله صاحب «سلم الوصول في علم الوصول» والذي مارس تدريس الشريعة الاسلامية في كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية سنوات طويلة، وتخرج على يديه مجموعة من اكبر اساتذة القانون في مصر؟ وهل يمكن ان ينسى شيخنا محمد ابو زهرة بدروسه الباهرة التي كان يلقيها في كلية الحقوق بجامعة القاهرة؟ وهل ينسى الشيخ خلاف، والشيخ على الخفيف وعشرات مثلهم من أساتذة الشريعة الاسلامية؟

وعلى الجانب المقابل هناك من كبار أساتذة القانون الوضعي من تزلعوا في دراسة الشريعة الاسلامية وعلى رأسهم الفقيه العظيم عبد الرزاق السنهوري الذي يعد من كبار فقهاء القانون ليس في العالم العربي فقط ولكن في العالم أجمع. هذا الفقيه العظيم هو الذي اخرج مدونة التقنين المدني المصري في ضوء احكام القانون المقارن، والشريعة الاسلامية. وسار في درب السنهوري عشرات من أساتذة القانون الذين أسهموا ببحوث بالغة الاهمية في المقارنة بين التشريع الوضعي وأحكام الشريعة الاسلامية.

لدينا تراث قانوني نستطيع ان نبني عليه الصحوه الفقهية المنشودة، بشرط ان يمتنع المزايدون عن دخول هذا المضمار. هذا ميدان يشترط شروطا خاصة فيمن يدخله، ويحتاج لمن يوغل فيه ان يعد نفسه إعداداً طويلاً، قبل التجاسر بإبداء الرأي في المشكلات الخلافية، ولا نقول الاجتهاد، لان الاجتهاد - في معناه الدقيق - هو ارفع مرتبة يصل اليها الفقيه. وهذه مرتبة لا تتاح الا للقلّة، التي وهبها الله الموهبة والقدرة على الابداع، والشجاعة

الأدبية التي تسمح له باعلان رأيه، والدفاع عنه في معترك النقاش العلمى.
ووفق ما تمليه آداب الحوار.

نحن لسنا فى حاجة الى صحوة فقهية تهتم بابداء الرأى فى مسائل فرعية لا ينبغى ان تشغل العقل الاسلامى المعاصر، ومن هنا فحين يهمل احد الكتاب الاسلاميين لكتاب انتجه فقيه معروف، ذكر فيه ان صوت المرأة ليس عورة، فإن ذلك لا يمكن اعتباره من الاجتهادات البارزة التى تحتاج الى تحية خاصة. فقد استقر وضع المرأة فى المجتمع، بعد تعليمها، وممارستها للمهن المتعددة فيه، طيبة وأستاذة فى الجامعة ومديرة، ووكيلة للنيابة الادارية، ومدرسة، وممرضة، وصحفية، وكاتبة ومحامية، ابعد هذا كله نرهق تفكيرنا بحثا حول ما اذا كان صوتها عورة ام لا؟ الا يبدل ذلك على تجاهل متعمد لحركة الواقع الاجتماعى المتعددة التى فتحت أفاقا لا حدود لها امام المرأة فى مجتمعاتنا لكى تسهم فى التنمية بكل ما تملكه من قدرة على الابداع، فى كل المجالات.

صحوة فقهية نعم، ولكن فى الاتجاه الصحيح، ووفق المنهج العقلى لا المنهج النقلى، مع تركيز على متغيرات العصر وحرص عل التكيف مع جوانب التغير الاجتماعى الإيجابية فى المجتمع، والتى تسمح بازدهار الشخصية الانسانية.

ينبغى ان يكون الفقه فى خدمة القيم العليا السامية للإسلام، والتى ركزت على الحرية الانسانية والمساواة والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان. لو لم نسلك هذا المسلك فمعنى ذلك أن نترك الموتى يتحكمون فى الاحياء.

(٢)

أزمة الهوية والمعرفة المشوهة من واقع تساؤلات الشباب

نحن فى حاجة شديدة لأن نقرب من الشباب من زاوية الفهم التعاطفى لامن منطلق الإدانة المسبقة. وهذه الإدانة المسبقة قد تتخذ شكل السخرية من مستوى معرفتهم أو التقليل من شأن امكانياتهم الفعلية، أو هجائهم على اساس شيوع التفاهة فى اهتماماتهم أو السطحية فى تصوراتهم عن العالم، أو أخيرا لتطرفهم الفكرى الذى يكشف عن سهولة انصياعهم وراء شروح مشوهة للدين، يسوقها شيوخ ضلوا طريقهم الى الدعوة لله بالحكمة والموعظة الحسنة، أو يصيح بها مجموعة من الشباب الذين لا يعرفون من الدين إلا قشوره، ولا يحسنون القراءة الصحيحة لآية واحدة من القرآن، ولا يفهمون حرفا من حديث. الإدانة المسبقة مسألة سهلة، غير ان الفهم التعاطفى مسألة بالغة الصعوبة لانها لا بد ان تستند الى فهم عميق للطبيعة الانسانية، وتقدير موضوعى لمراحل التطور النفسية والفكرية للإنسان. وهذا

* جريدة الاهرام ٢٣ / ٨ / ١٩٩٣م.

التقدير لا بد له ان يقوم على أساس ان لكل مرحلة طبيعة خاصة، قد تفرض سلوكيات من نوع معين. فى مرحلة الصبا والشباب تكثر العواطف الجامحة، وتزدحم النفس بالأحلام الكبار، ويسود يقين - على غير اساس موضوعى - بقدرة الانسان على تغيير العالم وتطوير المجتمع وإقامة العدل بين الناس. وقد يستمد الشباب يقينه من إيديولوجية سياسية معتدلة، كالانضمام الى حزب سياسى يؤمن بالتغيير التدريجى، أو الانخراط فى سلك جماعة سياسية ثورية ترى ان العنف الطبقي هو الوسيلة المثلى لتصحيح الاوضاع المقلوبة، أو قد تنزع - من خلال رؤية دينية خاصة - الى أن الحكم بشرية الله يقتضى الانقلاب على المجتمع الذى يسبح فى الجاهلية، تمهيدا لجعل الحاكمة لله وليس للبشر.

كيف يتأتى لنا أن نمارس الفهم التعاطفى مع مشكلات الشباب بغير أن نسمح لهم بالكلام الحر الطليق، حتى يعبروا عن رؤيتهم للعالم؟ ان هذا السؤال يثير مشكلة اجتماعية حقيقية هى قلة المنابر - ان لم نقل انعدامها - التى يسمح للشباب بالحديث من خلالها. ولننس فى هذا الصدد المهرجانات الرسمية والندوات الحكومية التى يعتلى المنصة فيها مجموعة من الشيوخ أو من المثقفين الرسميين الذين يرون ان مهمتهم هى تلقين الشباب الخط الفكرى الصحيح الذى ينبغى ان يتبنونه.

نحن فى حاجة - كباحثين ومثقفين وساسة واعلاميين ورجال دين - إلى أن نجلس لكى نستمع الى الشباب وهم يثيرون تساؤلاتهم، وأن نطيل الاستماع، قبل ان نسارع الى الكلام أو التعقيب أو الرد وكاننا منبع الحكمة الصافية.

لقد اتيح لى فى ندوة فكرية توليت مهمة ادارتها فى معرض الكتاب عام ١٩٩٣، واشترك فيها مجموعة من كبار المثقفين، أن اتعرف مباشرة على تساؤلات الشباب الملحة. اشترك فى الندوة الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء والاستاذ على سالم الكاتب المسرحى المعروف، والدكتور مصطفى كامل السيد استاذ العلوم السياسية، والدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية والاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى المعروف والدكتور راضى سعد الاستاذ بطب قصر العينى وياسر فرج فودة ابن الكاتب الراحل الدكتور فرج فودة، والذى اثار اشتراكه فى الندوة اعتراضات بعض الشباب الاسلامى. واعتذر عن عدم الحضور الاستاذ مختار نوح والاستاذ محمد عبد القدوس واللذان أثار عدم حضورهما تساؤلات عديدة أيضا. وقد حرصت على ادارة الندوة بكل الموضوعية الممكنة، ولم احجب سؤالا محرجا، ولا منعت تدخل مستفزا.

طرح فى الندوة مائة وثمانية وستون سؤالا وتعقيبا، وجه بعضها للمتحدثين فى الندوة، ووجه بعضها لمن أدار الندوة. وقد حرصت على أن احتفظ بهذه الاسئلة حتى يتاح لى أن ادرسها وأن احللها بعد ذلك على مهل. فقد كانت الندوة من المناسبات القليلة التى يتاح فيها للشباب ان يعبروا بغير قيود عن همومهم وآرائهم وانتقاداتهم.

ولو حللنا موضوعات الاسئلة - بغير أن نقع فى برائن اجراءات اسلوب تحليل المضمون الشكلية - لقلنا ان هذه الموضوعات تثير فى الواقع عديدا من المحاور الاساسية التى تشغل بال الشباب المصرى فى هذه الآونة بالرغم من أن العينة ليست ممثلة - بالتعبير الاحصائى - لان غالبيتهم العظمى كانوا

من الشباب أصحاب التوجه الاسلامى. لا بأس. فنحن نريد ان نقرب اكثر ما يكون الاقتراب من هذه الفئة من فئات الشباب المصرى. ويمكن القول ان الغالبية العظمى من الاسئلة والتعقيبات تدور حول محور أساسى هو الهوية. والسؤال الجوهرى المطروح يلمس فى الواقع مشكلة جوهرية تجابه المجتمعات المعاصرة بعد سقوط الانظمة الشمولية، وثبوت فشل الدولة القومية فى احتواء الاختلافات العرقية والدينية، وإقامة السلام الاجتماعى بين الجماعات المختلفة. غير أن مشكلة الهوية فى الوطن العربى عموما، وفى مصر على وجه الخصوص لها خصوصية، وترتبط بشبكة معقدة من العوامل والمتغيرات والاسباب السياسية والاقتصادية والثقافية. ويمكن القول ان أزمة الهوية بدأت فى المجتمع المصرى منذ بدايات النهضة الأولى بعد الاحتكاك مع الغرب، وبروز النموذج الأوروبى سياسيا واقتصاديا وثقافيا باعتباره الأداة الرئيسية للتقدم. ومن هنا ثار السؤال عن صلاحية الاسلام للتطور باعتباره المعبر عن هوية الامة. غير أنه بمرور الزمن ظهر النموذج الليبرالى وسادت قيمه فى عديد من المجتمعات العربية، وعلى رأسها المجتمع المصرى، وفى ظله نشأت الأحزاب السياسية، وظهرت الصحافة الحديثة، وتشكل مجتمع مدنى بكل مؤسساته.

وبقى الخطاب الاسلامى فى حالة دفاع عن الذات الثقافية، ولكنه لم يتح له أن يسيطر على الساحة السياسية. وظهر بعد ذلك النموذج الاشتراكى، الذى أتيح له أن يحل محل النموذج الليبرالى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

ويمكن القول أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ اثرت تأثيرا شديدا على مصداقية النموذج الاشتراكى السلطوى، كما أن عهد الانفتاح الاقتصادى والتعددية

السياسية التي لم تترسخ قواعدها بعد، أتاحت الفرصة لتيار الاسلام السياسي أن يشغل حيزا فى الفضاء السياسى المصرى لم يكن له من قبل .

فى هذه اللحظة التاريخية التى نعيشها، والتى هى فى الواقع مرحلة انتقال اقتصادى وسياسى وثقافى تثار لدى الشباب أسئلة متعددة خاصة بالهوية: هل نحن مسلمون أم عرب؟ هل ينبغى أن نغلق على أنفسنا الابواب، خوفا من تأثير الثقافة الغربية علينا ام نتفاعل مع الغرب؟ هل الاسلام يواجه حربا عالمية، تقتضى منا الدفاع المستميت عن قيمنا الاسلامية، والدخول فى معركة سياسية وثقافية مع أعداء الإسلام؟ هل الديمقراطية نظام غربى مستورد وينبغى رفضه، وتبنى الشورى باعتبارها هى النظام السياسى الإسلامى؟ كل هذه الاسئلة التى تختلف الاجابات حولها تدور فى ذهن الشباب ذوى التوجه الاسلامى. ولأننا نعيش فى عصر البلبلة الفكرية، الذى يتسم بعدم الاتفاق على المسلمات الأساسية، فإن الشباب فى حالة حيرة بالغة. حتى التاريخ المصرى المعاصر لم يسلم من التشويه، نتيجة لمعارك الثار التاريخى بين كافة الفصائل السياسية، مما أدى الى تقديم صورة مشوهة للنضال المصرى فى سبيل الاستقلال والتنمية والتقدم.

وقد عكست هذه البلبلة الفكرية نفسها، فى انتاج نمط من المعرفة المشوهة بالافكار السياسية والثقافية والاقتصادية وبالواقع الاجتماعى نفسه.

حين يطرح الشباب فى الندوة أسئلة أساسية تتعلق بمجموعة من الافكار والظواهر والمؤسسات ينبغى علينا أن نتأملها بعمق، لكى نشخص مشكلة المعرفة المشوهة السائدة فى المجتمع.

ترددت أسئلة شتى عن التطرف، تعريفه، ومعاييره، وسر محاربة الدولة له. وعن الإرهاب، سواء من حيث تعريفه وشرعيته وسياسة الدولة فى

مواجهته. وعن العلمانية وهل هي كفر والحاد، وعن المجتمع المدني وماذا يعنى؟ وعن النظام السياسى ومؤسساته، وعن المناخ السياسى السائد وهل يسمح بالتعددية أولا، وعن الديمقراطية الغربية، وعن الشورى الاسلامية، وعن تغيير المنكر باليد، ضرورته ومعايره، وعن الشرعية الدولية وما تتسم به من ازدواجية المعايير، وعن الطابع الدينى لدولة اسرائيل ووجود أحزاب دينية فيها، وعن تدوال السلطة فى مصر، وعن المشروع القومى والصور المتعددة له وطرق حل الصراع بين هذه الصور، وعن التغيير الاجتماعى وهل يكون باتباع الطرق السلمية أم باتباع العنف. وكل هذه التساؤلات هى تساؤلات مشروعة فى الواقع. ولكننا ننظر إليها من زاوية محددة، هى أنها - فى كثير من الحالات - تعكس تشوها فى معرفة هذا الجيل من أجيال الشباب المصرى. ولا تتعلق المسألة بمجرد نقص المعلومات، ولكنها ترتبط فى الواقع بقصور النظام التعليمى، وفشل السياسة الثقافية، والصراع السياسى.

أما النظام التعليمى، فقد قصر تقصيرا شديدا فى إمداد الدارسين بحصيلة وافية من المعلومات المحققة عن التاريخ المصرى فى مراحلها المختلفة، منزهة عن الأهواء والتحيزات، وأخطر من ذلك أنه لم يكون العقل المصرى بطريقة نقدية، بحيث تسمح للشباب بالمفاضلة بين النظريات المختلفة على أساس موضوعى. واذا غابت هذه الملكة النقدية، فمعنى ذلك سهولة خضوع الشباب للاستهواء الفكرى من قبل جماعات سياسية متعددة، تروج لمشاريعها وتجنّد الأتباع والأنصار، من خلال رفع شعارات عامة جذابة، ولكنها خاوية من المضمون. واذا كان هذا التقصير الجوهرى من قبل النظام التعليمى يمكن التساهل نسبيا معه فى مرحلة الدراسة الإعدادية والثانوية، إلا أنه لا يمكن تجاهله حين يتعلق الأمر بالتعليم الجامعى. فى كل أنحاء

العالم يركز تركيزا شديدا على تدريب الدارس على التفكير النقدي. على أن التعليم الجامعي المصرى - نتيجة ظروف شتى ومتشعبة - مازال يقوم على التلقين، وكأن مهتمه - كما عبر أحد الشباب فى الندوة - تصنيع مجموعة من المواطنين المستأنسين الذين لا رأى لهم، ويتم ذلك من خلال غيبة تقاليد الحوار والاعتداء من قبل السلطة على الحرية الاكاديمية، والإرهاب الفكرى من قبل بعض ممثلى التيارات الدينية المتعصبة، ضد الأساتذة الذين يمارسون حقهم المشروع فى البحث والاجتهاد.

أما السياسة الثقافية، فيظهر فشلها الأكبر فى القسمة الجائرة السائدة بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية. كل الجهود موجهة نحو ثقافة النخبة، مع تجاهل شبه تام للثقافة الشعبية، والتي - فى جوانبها السلبية - هى التى تشكل العقل المصرى العام. وهذا الانفصام الثقافى أحد جذور التطرف الفكرى والذى أدى من بعد الى الارهاب. نخبة سياسية وفكرية تعيش فى العواصم، وتحتكر صنع القرار السياسى والاقتصادى والثقافى، وغالبية يتشكل وعيها بتأثير جماعات سياسية نشيطة، تصب دعاياتها المثيرة، فى اتجاه هدم شرعية الدولة، ونقض أسس المجتمع القائم، تمهيدا لانشاء مجتمع جديد وفق قراءة مشوهة للاسلام، لا تتوانى عن استخدام العنف للقيام بالتغيير الاجتماعى المنشود.

أما الصراع السياسى بين احزاب المعارضة وحزب الاغلبية، فقد تحول إلى صراع عقيم، لأنه يقوم على أساس المزايدات الصاخبة. فبعض أحزاب المعارضة تدعى أن لديها الحلول الكاملة لكل مشكلات مصر، فقط لو أتيحت لها فرصة الوثوب الى السلطة. وحزب الاغلبية يقنع فى كثير من الأحيان - بالدفاع عن منجزاته، واتهام احزاب المعارضة بالغلو والمزايدة.

ويزيد من خطورة الوضع أن أداء النظام الحزبي ذاته مازال مهترئاً، لأن بعض أحزاب المعارضة ليست سوى أحزاب عائلية، تسيطر عليها قيادات تاريخية تريد توريث قيادتها الى أبناء العائلة. فى الوقت الذى يقاوم فيه أصحاب المصالح فى حزب الاغلبية كل محاولات تجديد النخبة السياسية، وانضمام الكفاءات القادرة على مواجهة التحديات العظمى التى تجابه مصر فى مرحلة الانتقال.

لكل هذه الاسباب نواجه فى الوقت الراهن، ونتيجة لأزمة الهوية، والمعرفة المشوهة لدى الشباب، بموقف يبدو فيه الاستقطاب السياسى الحاد. وقد يكون السبب كما عبر أحد الشباب فى الندوة، وأنا أقتبس عبارته بالكامل، «اخفاق الاعتدال عن الوفاء بطموح الامة هو سبب شيوع التطرف وعدم القبول بميزان العدل».

قد يكون الحل اذن فى السعى الى الاعتدال فى تبني المواقف السياسية فى مجال الفعل ورد الفعل، بهدف الوصول الى العدل، والذى هو القيمة العليا التى تسعى المجتمعات الانسانية المعاصرة الى تحقيقها.

(٤)

حيرة الشباب بين البحث عن المعنى والسعى إلى المكانة

يمثل الشباب العربي نصف سكان الوطن العربي تقريبا. ومن هنا لا بد لنا في أى تفكير مستقبلى ان نضع هذه الحقيقة موضع الاعتبار. غير ان المؤشرات السياسية والاقتصادية والثقافية تعكس حقيقة اخرى معاكسة، هى ان الشباب لم يوضعوا فى الاعتبار بالقدر الكافى والملائم والفعال فى السياسات العامة.

لقد عجزت التنظيمات السياسية فى الوطن العربي عن أن تستوعب اجيال الشباب التى يتضاعف أعدادها مع الزمن. ويرجع ذلك إلى اسباب شتى، تختلف بحسب النظام السياسى السائد فى كل قطر. فالنظم السياسية التى تقوم على اساس الحزب الواحد غالبا ما تنتقى من بين فئات الشباب اكثرهم قدرة على الطاعة، والانصياع لسياسات الحزب، والتأييد المطلق لتوجهاته، والولاء التام للقيادة. وفى مثل هذه الاحزاب تقوم الثقافة السياسية

* جريدة الاهرام ٦ / ٩ / ١٩٩٣ م.

على أساس التلقين، وفقا لمذهب سياسى جامد، ولا يتاح لهم أبدا حق المشاركة فى صنع القرار، حتى على المستوى الحزبى. ومعنى ذلك استبعاد دوائر عريضة من الشباب، الذين - لسبب أو لآخر - لا يؤمنون بالعقيدة السياسية للحزب الواحد. وبعض هؤلاء الشباب قد يركنون إلى السلبية السياسية المطلقة، فلا يشتركون فى أى نشاط سياسى. وبعضهم الآخر قد تجتذبهم حركات سياسية اخرى نشيطة سواء علنية أو سرية. فى الحالة الاولى نكون بصدد أزمة فى المشاركة السياسية، لها آثار خطيرة، أهمها سلبية جانب هام من المواطنين، مما يؤثر على فاعلية السياسات العامة، ويصيب جهود التنمية بأضرار متعددة. وفى الحالة الثانية فإن تسرب أجيال من الشباب والتحاقهم بجماعات سياسية مناهضة أو متطرفة، قد يؤدي إلى صدام سياسى بينهم وبين النظام السياسى، بما يترتب عليه من قمع سياسى، ورفع لحدة التوتر فى المجتمع، وإذكاء للصراع الاجتماعى.

وهناك نظم سياسية تقوم على أساس التعددية السياسية المفتوحة أو المقيدة بحسب الظروف. ومن هنا يمكن القول - نظريا - أن اجيال الشباب امامها فرص متعددة للاختيار بين بدائل حزبية متعددة، بحسب ميول واتجاهات كل فرد. غير أنه فى الواقع، قد يجد الشباب نفسه أمام تعددية سياسية مقيدة، لا تتيح لكل ألوان الطيف السياسى ان تعبر عن نفسها. ومن ناحية اخرى قد يكون ميراث السلطوية بكل ما فيها من قمع سياسى، وضبط صارم لحركة الافراد والجماعات، أثره فى جعل الشباب لا يتخربون فى الأحزاب، اما لعدم إيمانهم بجدية التعددية السياسية، أو لخوفهم من ممارسة العمل السياسى، تحسبا للمخاطر المحتملة. واذا اضفنا إلى ذلك انخفاض معدل الأداء الحزبى ذاته، من ناحية عدم قيام الاحزاب السياسية المختلفة على

أسس فكرية واضحة، وسيطرة القلة على مقدراتها، وتحكم أفراد فى عملية صنع القرار، وسيطرة القيادات التاريخية على الأحزاب، كل هذه العوامل قد لا تشجع الشباب على الانضمام إلى الأحزاب السياسية. ولذلك قد نراهم ينصرفون عنها إلى جماعات سياسية أخرى نشيطة، تقدم لهم - من الناحية الفكرية - المنابع التى ينهلون منها، ومن الناحية التنظيمية الإشباع الذى يتحقق من لعبهم أدوارا محددة.

البحث عن المعنى

نخطئ كثيرا لو تصورنا أن الإنسان - أى إنسان - يمكن ان يقنع بسد احتياجاته الأساسية من ملابس وغذاء وعمل. فالإنسان - هذا الكائن المعقد - ومنذ بدء الخليقة فى سعى دائم للوصول إلى معنى لحياته. وهذا البحث عن المعنى اتخذ عبر التاريخ صورا شتى متعددة. غير انه يمكن القول ان الدين منذ آلاف السنين كان المعين الذى استقى منه الناس معنى لحياتهم. والأديان - وخصوصا السماوية منها - تتضمن فى العادة مجموعة متناسقة من القيم، التى توجه سلوك الافراد، وتؤثر على آرائهم واتجاهاتهم. غير انها - اهم من ذلك - تمدهم بوسائل شتى، من شأنها ان تحقق لهم اليقين. وهى بما تتضمنه من أساليب الثواب والعقاب، تحض البشر على طاعة القيم الأساسية التى تنص عليها، وتهددهم بعقوبات شتى دنيوية أو أخروية لو هم خرجوا على حدودها، وخرقوا قوانينها.

غير ان تطور البشرية ادى إلى انحسار الدين باعتباره المصدر الوحيد للقيم، وظهرت فلسفات إنسانية وايدولوجيات سياسية اصبحت منافسة للدين، لأنها قدمت للناس مصادر أخرى للقيم، كما انها تضمنت ايضا أساليب للثواب والعقاب.

لقد برزت الليبرالية باعتبارها ايدولوجية اقتصادية وسياسية، تركز تركيزا شديدا على الإنسان الفرد، فى ظل تقديس الفردية، وتشجيع الصالح الخاص، والمنافسة بحثا عن الأصلح والأقدر. وفتحت الباب امام البشر لكى يتسابقوا فى المجال الاقتصادى، فيفتنى من يفتنى بمجهوده، ويفتقر نتيجة جهله او تقصيره أو عدم استكمالته لتعليمه، أو قلة طموحه.

وفى المجال السياسى أيضا اصبحت السوق السياسية - إن صح التعبير - مفتوحة امام كل كفاءة ترى فى نفسها القدرة على ان تصبح فاعلة ومؤثرة فى مجال المشاركة السياسية وصنع القرار.

ثم ظهرت - كنتقيض لها - الماركسية، بتركيزها على الجماعية وليس على الفردية، وبقيامها على تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ووضع السياسات العامة التى تكفل ازدهار الشخصية الانسانية.

ويمكن القول ان الصراع الضارى الذى دار فى القرن العشرين، لم يكن بين الدين - أيا كان - وبين هذه الايدولوجيات السياسية المتعارضة، ولكنه بين هذه الايدولوجيات وبعضها البعض. وذلك لأن الدين كان قد تم الاستقرار فى التجربة الاوروبية منذ عصر النهضة على عزله عن السياسة، وتركه مجالا حرا لاختيار كل فرد.

واذا كان الصراع قد حسم فى الفترة الأخيرة، لصالح الليبرالية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الكتلة الشرقية بالمعنى السياسى، فليس معنى ذلك ان الصراع الفكرى قد انتهى فى العالم. ولكنه يدخل فى الواقع مرحلة جديدة، أهم سماتها عودة الدين ليكون فاعلا فى الساحة السياسية بصور ودرجات مختلفة فى دول العالم المتقدم، وبشكل واضح فى دول العالم الثالث عموما، والدول العربية خصوصا.

عاد الدين أولاً فى صورة موجات من التدين الشعبى فى ضوء ممارسات ثقافية استمدت رموزها ونماذجها من الدين مباشرة. وعاد ثانياً فى صورة حركات اسلامية، تتفاوت بين الاعتدال والتطرف، وانقلب بعضها لتصبح حركات ارهابية صريحة.

وقد ادى ظهور هذه الحركات الى انجذاب اعداد من الشباب اليها، لا لشيء إلا لأنها تمدهم بمعنى محدد للحياة عجزت الأحزاب السياسية على اختلافها عن ان تقدمه لهم، نتيجة قصور اداء النظم السياسية، وضيق سياساتها عن ان تستوعب المشاعر الفوارة، والطاقت الحية للشباب.

ومن هنا فى محاولتنا فهم دوافع الشباب لكى ينضموا لهذه الجماعات الإسلامية، فلا بد ان نضع فى الاعتبار - بغض النظر عن الاسباب السياسية والاقتصادية - ان هذا فى حد ذاته تعبير عن البحث عن المعنى، فى عالم واقعى تتدهور فيه القيم، وتجف منابع الافكار الحية، ويعجز المجتمع المدنى بكل مؤسساته، عن ان يقدم لهم المنابع التى يمكن ان يستمدوا منها اليقين. ومن بين الاسباب الرئيسية لهذا التيار، فشل المؤسسات الدينية الرسمية فى انتاج خطاب دينى عصري، يتناول المشكلات الواقعية التى يجابه الشباب، بأفق فكرى منفتح، وبنظرة عصرية متوازنة. وهكذا يضاف فشل المؤسسات الدينية الرسمية، الى اخفاق المؤسسات السياسية.

السعى إلى المكانة

والانسان باعتباره انسانا لا يبحث فى العادة عن معنى لحياته فقط يستمده من الدين او من بعض الفلسفات الفكرية الانسانية، ولكنه أيضاً يسعى إلى تحقيق مكانة اجتماعية فى المجتمع. وليس ادل على صدق

ما نقول، من بروز المنافسات الحادة والمحمومة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والأفراد من اجل الوصول إلى المكانة الاجتماعية.

والمكانة الاجتماعية ليس شرطا ان تتمثل في تحقيق المكانة الاقتصادية التي تسمح للفرد بأن يكون آمنا على حياته، ولكن هناك المكانة الثقافية التي تحقق للفرد ان يكون فاعلا في الساحة الثقافية، وكذلك المكانة السياسية. السعى إلى المكانة اذن نزوع طبيعي لدى كل انسان، ومن هنا فهو في بحث دائم عن المؤسسات التي تتيح له ان يبرز مواهبه وينمي قدراته لكي يصل إلى المكانة التي يرى انه يستحقها.

ينطبق ذلك على من ينشطون في المجال الاقتصادي وأيضا على من ينضمون للأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية. وفي تقديرنا انه نظرا لأن مؤسسات المجتمع المدني بكل صورها وأنواعها، فشلت في تقديم المجالات التي يستطيع فيها الشباب أن ينموا قدراتهم للوصول الى المكانة، فقد انصرف بعضهم عنها، واجتذبتهم الحركات الدينية النشيطة، التي قدمت لهم مجالا واسعا للسعى إلى المكانة. ولو تأملنا الادوار التي يلعبها هؤلاء الشباب في اطار هذه الحركات "التنظيمات الدينية"، من القيام بالدعوة، او التخطيط للتغيير الاجتماعي، أيا كانت وسيلته، الى تنفيذ الاعمال التي يتفق عليها، لادررنا ان هذه الجماعات لا تقدم لهم فقط المنابع الفكرية التي تمدهم بمعنى للحياة، يتجاوز كل عوامل اليأس والقنوط والاحباط والاعتراب، وانما أيضا - وهذه مسألة بالغة الاهمية - تقدم لهم مجالات متعددة يجربون فيها قدراتهم، ويحققون انجازاتهم، مما يحقق لهم من الناحية

النفسية والاجتماعية الاشباع الذاتى الذى يعكسه وصولهم الى مكانة اجتماعية بارزة تستمد اهميتها من الهدف العام الذى تعلن فيه الجماعة عن نفسها، باعتبارها تسعى إلى تغيير المجتمع الى الافضل .

البحث عن المعنى والسعى إلى المكانة تفسير ثقافى لمحاولة الشباب الحائر ان يجد له مكانا على خريطة المجتمع .

(٥)

صراع القيم فى مرحلة الانتقال

ليس هناك مبالغة فى القول بأن عديدا من الدول فى الشرق والغرب على السواء تمر بمرحلة انتقال. بل ان العالم كله - لو نظرنا اليه من زاوية التراكم التاريخى للخبرة الإنسانية - يمر بمرحلة تحول كيفية، تكاد تكون غير مسبوقة.

ولو أردنا أن نتامل بعمق أسباب ومظاهر مرحلة التحول الكونى، لقلنا أنه أتيج لنا أن نشهد ابتداء من عام ١٩٨٩ نهاية الصراع الدامى بين الماركسية والرأسمالية. وهذا الصراع لم يكن مجرد صراع إيديولوجى يدار فقط فى الجامعات ومراكز الأبحاث والدوائر الأكاديمية، ولكنه أخطر من ذلك تحول إلى صراع سياسى عنيف، انقلب إلى مواجهات عسكرية بالغة الحدة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بين الدول العظمى المتنافسة.

ويمكن القول أن مناخ الحرب الباردة التى نشأت عقب انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، على النازية والفاشية، خيم على العالم بظلاله السوداء قرابة أربعة عقود كاملة. وفى ظلها قامت نظم سياسية على أساس

الانقلاب أو الثورة، رافعة شعارات ثورية زاعقة، تدعو للتغيير الجذرى لبنية المجتمع وفق الإيديولوجية الثورية التى لا تؤمن بالاصلاح التدريجى، وسيلة لتطوير المجتمع. وفى مقابلها قامت نظم سياسية أخرى، تنتمى للمعسكر الاصلاحى المحافظ، الذى يتبنى الليبرالية والرأسمالية.

نهاية هذا الصراع الدامى الايديولوجى والسياسى والعسكرى، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وسقوط دول الكتلة الشرقية، وتحولها الى نظم ليبرالية مقيدة أو مفتوحة - حسب الأحوال - أدى إلى تغييرات كبرى على صعيد رؤية العالم، وأنساق القيم، وضروب السلوك الاجتماعى، وصور الصراع السياسى، والعلاقة مع الآخر.

آام مرحلة الانتقال

وقد أتيج لنا فى زيارة لرومانيا أن نشهد بصورة عينية ملموسة آام مرحلة الانتقال. وكانت البداية اقتراحا من وزارة الخارجية الرومانية قدم إلى الأستاذ إبراهيم نافع لتنظيم ندوة علمية بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وجمعية القانون الدولى والعلاقات الدولية الرومانية. وخططنا للندوة على أساس أن يقوم فريق من خبراء المركز بإعداد مجموعة من الأبحاث تتناول من ناحية مرحلة التحول الكيفية فى العالم، ومن ناحية أخرى مشكلات مرحلة الانتقال من الناحية السياسية والاقتصادية والاقليمية.

وهكذا تشكل وفد برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع وعضوية كاتب المقال باعتباره مديرا المركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، والذى أعد بحثا عن «الكونية والأقليمية وتأثيرها على الشرق الأوسط». والدكتور اسامة الغزالى وبحثه عن الانتقال من السلطوية الى الليبرالية، والدكتور محمد السيد سعيد

الذى أعد بحثا عن مصر والنظام العربى، والدكتور طه عبد العليم والذى أعد بحثا عن تحول الاقتصاد المصرى من التخطيط المركزى الى الاقتصاد الحر. وقد عقدت الندوة فى بونخارست فى الأسبوع الأول من سبتمبر. وقد أتاح لنا حضور الندوة وتقديم البحوث، والاستماع الى العروض التى قدمها الخبراء الرومانيون، ان نلم بصورة محسوسة بالمشكلات التى تجابه كلا من مصر ورومانيا فى مرحلة الانتقال. ولعل اولى الملاحظات التى لفتت الانتباه هى التشابه والاختلاف بين التجربة المصرية والتجربة الرومانية. ولا يمكن للباحث ان يضع يده على الفروق بين التجريبتين ما لم يطبق المنهج المقارن بصورة دقيقة. ذلك انه عند مقارنة تجريبتين مختلفتين، لا بد أن تؤثر عوامل عديدة على الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بعبارة أخرى فإن مصر بعمقها التاريخى، وتتابع عهودها السياسية، وموقعها الاستراتيجى، وعلاقتها بمحيطها العربى والأفريقى والإسلامى، ونوعية طبقاتها الاجتماعية، وطبيعة التكوين الفكرى لخبها السياسية، كل هذه المتغيرات لا بد لها أن تصب فى التجربة المصرية الراهنة فى مرحلة الانتقال، وتؤثر تأثيرا حاسما على الناتج النهائى منها. ونفس الشئ ينطبق على رومانيا بتاريخها الفريد، وتحولها من نظام ملكى دستورى يقوم على الليبرالية، الى نظام اشتراكى يقوم على أساس التنظيم الشيوعى الواحد، والذى مارس سيطرته على كل مقدرات المجتمع الرومانى بصورة شرسة، كل ذلك لا بد أن يؤثر فى حاضر رومانيا ومستقبلها.

رؤية جديدة للعالم

ولا نبالغ لو قلنا أن أهم ما يميز مرحلة الانتقال الحاسمة التى تمر بها كل من مصر ورومانيا فى الوقت الراهن، هو التخلّى عن رؤية للعالم كانت

تركز على الجماعية سواء في السلوك السياسي، أو في التخطيط الاقتصادي، أو في الممارسة الاجتماعية. وهذه الجماعية كانت هي الأساس الفلسفي الذي بنيت عليه كافة هذه الممارسات، وكان منطقتها ضرورة اعتقال وحصار الحوافز الفردية، لأنها لا يمكن إلا أن تضر بالصالح العام. ومن هنا حل الحزب السياسي الواحد باعتباره التنظيم الجماعي المحتكر للحقيقة السياسية والمعبّر عن الشعب محل التعددية الحزبية. وحل التخطيط الاقتصادي المركزي محل المبادرات الرأسمالية الفردية، التي تنشط في ضوء متطلبات السوق وقوانين العرض والطلب. وحلت الأنشطة الاجتماعية المخططة، محل مؤسسات المجتمع المتعددة من نقابات واتحادات ونواد سياسية وثقافية، كانت تتمتع باستقلال نسبي إزاء سلطة الدولة. هذه الرؤية للعالم بكل مكوناتها، وبكل تجلياتها العملية في مجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع، ثبت عبر الزمن في كل من مصر ورومانيا قصورها عن اشباع الحاجات الانسانية. ونخطئ كثيرا لو قصرنا مفهوم الحاجات الانسانية على الجوانب الاقتصادية أو المعيشية. فالحرية حاجة أساسية، واشباع الجوانب الروحية حاجة أساسية، والتعددية في الفكر وفي السياسة حاجة أساسية أيضا.

لقد ثبت على سبيل القطع، أنه لا يمكن لحزب سياسي واحد أيّا كان تاريخه، وتكوينه، وتمثيله الطبقي، ونوعية قيادته، أن يحتكر الحقيقة السياسية، وأن يزعم انه المعبر الأوحده عن صالح الأمة. ولا نريد أن نخوض كثيرا فيما ثبت من انحرافات الحزب الواحد، وقضائه على التعددية السياسية والتعددية الفكرية ليس فقط في المجتمع على اتساعه، ولكن في داخل الحزب ذاته |

ومن ناحية أخرى برز قصور وسائل وأدوات التخطيط الاقتصادى المركزى عن التفاعل الخلاق مع السوق الاقتصادية سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى أو العالمى. ولن ندخل هنا فى نقاش حول الاختلاف بين النظرية والتطبيق. بعبارة أخرى فأنصار التخطيط المركزى يدافعون ويقولون العيب ليس فى النظرية ولكنه فى التطبيق. وخصوم التخطيط المركزى يزعمون على العكس أن العيب فى النظرية أساسا، وبغض النظر عن مشكلات التطبيق.

وفى تقديرنا أن كل طرف يبالغ مبالغة شديدة فى التعصب لرأيه. فليس هناك الآن اقتصاد بغير تخطيط، كما انه لا يمكن لاقتصاد حتى أن يلغى كلية المبادرات الفردية. وتبقى المشكلة الأزلية هى الحديث عن نوعية التخطيط مركزيا كان أو تأشيريا أو رأسماليا يتم من خلال اتفاق العمالقة الذين يسيطرون على السوق، ومن ناحية أخرى نطاق وحدود الممارسات الفردية.

وإذا كان الحزب السياسى الواحد ثبت فشله فى التعبير عن مختلف الرؤى السياسية والفكرية فى المجتمع، وكذلك ثبت قصور التخطيط الاقتصادى المركزى عن الوفاء بالاحتياجات الاساسية للناس، فإن الممارسة الاجتماعية السلطوية التى قضت على حيوية المجتمع المدنى، ثبت ايضا فساد الأسس التى تقوم عليها، وسلبية النتائج التى تحصلت من خبرتها.

الصراع بين القديم والجديد

وقد أدى التحول من الرؤية القديمة للعالم والتى كانت تقوم على الجماعية الى الرؤية الجديدة التى تقوم أساسا على الفردية فى مجالات

السياسة والاقتصاد والاجتماع إلى صراع حاد وعنيف بين أنساق القيم القديمة وانساق القيم الجديدة البازغة. وهذا الصراع يعبر عن نفسه للأسف الشديد ليس في صورة صراع ايديولوجى يبحث عن الأصلاح للمجتمع، ولكنه في كثير من الأحيان اتخذ صورة الفساد المنظم، واطلاق سراح الفرائز الفردية فى أقبح صورها، وتصوير النجاح الاجتماعى بأنه نجاح مالى فى المقام الأول. بعبارة أخرى تتحدد المكانة الاجتماعية بقدر ما تملك من ثروة، وبغض النظر عن كيف حصلت عليها، بطريقة مشروعة وغير مشروعة. وهذه الحالة الفوضوية فى مجال القيم، سبق لعلم الاجتماع ان درسها حين تحدث عن ظاهرة «الأنومى» ويعنى بها أساسا الافتقار الى معايير أخلاقية واضحة للحكم على ضروب السلوك المختلفة، مما يؤدى فى النهاية إلى الاغتراب الفردى والجماعى. وبما لا شك فيه أن المجتمعات تختلف وهى تعبر مرحلة الانتقال - التى لم تستقر فيها انساق القيم بعد - فى درجة الفوضى الاجتماعية واتجاهاتها وصورها العملية.

ولو شئنا أن نمثل المسألة بصورة تقريبية، لقلنا أن هناك طرفين متقابلين، أحدهما تصبح فيه حالة الفوضى هى الحالة السائدة، والمثل البارز لذلك الآن هو روسيا، التى تتحكم فيها المافيا السياسية والاقتصادية، والطرف الآخر قد نرى فيه بلادا تمر بحالة من الفساد والتحلل، ولكنها لم تصل لحالة الفوضى الكاملة.

ومن هنا يصبح التصدى لمشكلة الفساد من أهم الواجبات التى ينبغى أن تنهض بها النظم السياسية التى تمر بمرحلة الانتقال. وهذا التصدى لا ينبغى أن يقتصر فقط على تشريحها فى وسائل الاعلام، أو كشف

المسؤولين عنها، ولكن لا بد من تصدى البرلمان من خلال سلطة الرقابة لمشكلة الفساد. ومن ناحية مقارنة، فقد تصدى مجلس الشعب المصرى من خلال عدد من الاستجابات لبعض حالات الفساد. غير أن عدم متابعة الموضوع بعد الرد على الاستجواب قد يعطى الانطباع بعدم فاعلية الرقابة البرلمانية فى التصدى لظاهرة الفساد. وهذه مسألة خطيرة، لأنها قد تؤدى - عبر الزمن - الى عدم مصداقية النظام البرلمانى فى أعين الجماهير. وهذه الملاحظة صغتها فى الواقع، فى ضوء متابعتى لأخبار تصدى البرلمان الرومانى لمشكلة الفساد فى جلسة استمرت عدداً كبيراً من الساعات وانتهت بلا قرارات حاسمة. ومن هنا خلصت الصحافة الرومانية الى نتيجة أساسية مفادها أن المناقشات حول الفساد كانت جمعجة بلا طحن!

هذه بعض مشكلات مرحلة الانتقال التى تستدعى متابعات أخرى فى المستقبل القريب.

(٦)

الديموقراطية وقياس الرأى العام

مرحلة الانتقال التى يمر بها النظام العالمى من ناحية وغالبية النظم السياسية فى العالم الثالث من ناحية أخرى، والتى تحدثنا عنها من قبل، تتميز بأننا نشهد عصر الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية.

ولكن ماذا تعنى الديمقراطية؟ هل هى فقط احترام التعددية بكل أشكالها السياسية والفكرية؟ وهل هى فقط تطبيق مبدأ سيادة القانون بكل صرامة واحترام حقوق الانسان؟

وهل هى فقط السماح بتكوين الاحزاب السياسية وممارستها لنشاطها فى المجال العام، وتداول السلطة؟ وهل هى اتاحة كل الفرص أمام مؤسسات المجتمع المدنى لى تزدهر وتقوم بأدوارها الهامة فى مجال ترقية الوعى العام والتنمية؟ نعم الديمقراطية هى كل ذلك، بالاضافة إلى بعد اساسى لا يشار اليه كثيرا مع أهميته القصوى، وهو أن الديمقراطية بكل ما تتضمنه من مؤسسات، وما تنهض عليه من قيم هى: النظام الأمثل فى عملية ترشيد

* جريدة الاهرام ٢٧ / ٩ / ١٩٩٣ م.

صنع القرار. ذلك لأنها تسمح بالنقاش العام على مستوى المجتمع من خلال الأحزاب السياسية ووسائل الاعلام بتأثيرها الهائل فى المجتمع المعاصر، للقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهى بذلك تتيح الفرصة لصانعى القرار أن يتاملوا ويدرسوا ويفاضلوا بين البدائل المختلفة. ونحن نعلم جميعا أن تشخيص المشكلات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية - ان اتبع للتوصل إليه المنهج العلمى فى التفكير - قد يكون مسألة هينة. ولكن يبقى التحدى الأساسى هو كيفية التصدى للمشكلة، وبأى أسلوب، وبأى تكلفة؟

استراتيجية المواجهة

المجتمعات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية تجابه بمشكلات جسيمة. غير أن هذه المشكلات من ناحية النوع والحجم تختلف بطبيعة الحال من مجتمع إلى مجتمع. ولو نظرنا إلى مجتمعنا المصرى لأدركنا على الفور أننا بصدد ثلاث مشكلات رئيسية: المشكلات الاقتصادية، التى تتمثل فى حل الأزمة المزمنة للاقتصاد المصرى، وفق سياسات التكيف الهيكلى التى توصى بها المؤسسات الدولية، والمشكلة السياسية التى تتعلق بتوسيع إطار الديمقراطية، وتثبيت قواعدها فى النظرية والممارسة، والمشكلة الثقافية التى تتجلى فى الاستقطاب الحاد بين أصحاب الرؤية العلمانية، وأصحاب الرؤية الدينية فيما يتعلق بطبيعة الدولة وقيم المجتمع.

والسؤال هنا: كيف سنواجه كل هذه المشكلات؟

اللجوء إلى الخبرة العلمية مسألة أساسية، فى إطار استراتيجية شاملة للمواجهة، بشرط توافر الإرادة السياسية، والاعتماد على أفضل العناصر الحية من الخبراء والسياسيين، وبشرط توافر الحد الأدنى من مقومات رؤية

مستقبلية للمجتمع. وضرورة هذه الرؤية المستقبلية فى كونها ستجعلنا لا نفرق فى مشكلات الحاضر، لكى نحلها مشكلة إثر مشكلة، فذلك قد يؤدى بنا إلى ضياع الاتجاه. الرؤية المستقبلية هى وحدها الكفيلة بتحقيق التجانس فى الاجتهادات الوطنية لحل مشكلات المجتمع، وتوفير التناسق الضرورى بين الخطط الاقتصادية والسياسية.

غير ان المواجهة تحتاج قبل ذلك، إلى معرفة حقيقية باتجاهات وآراء الناس، الذين عادة ما ينتمون الى طبقات اجتماعية مختلفة، قد يكون لها رؤى متباينة للعالم، وغالبا ماتؤثر فى تشكيل وعيها الاجتماعى متغيرات شتى. لدينا متغيرات التعليم، والدخل، والجنس، والسن، ورؤى العالم، وهى التى تؤثر تأثيرا بالغا فى الاتجاهات والآراء.

ولكن كيف نتعرف على هذه الاتجاهات والآراء؟ ليس لدينا سوى وسيلة علمية هى قياس الرأى العام.

قياس الرأى العام

قياس الرأى العام يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظم الديمقراطية. وهذه النظم لايمكن أن تزدهر إلا إذا كان المجتمع مفتوحا، وساحة الحوار والاختلاف تسع كل الآراء، وتعبّر عنها كافة الاتجاهات المتصارعة.

والتراث العلمى لقياس الرأى العام، من ناحية النظرية والمنهج والوسائل المنهجية والأخلاقيات تراث زاخر، وحافل بالتجارب المقارنة التى تستحق الدراسة والتحليل. وهذا التراث لم يتح له أن يدرس بطريقة منهجية فى الوطن العربى من قبل. المكتبة العربية فقيرة فقرا ملحوظا فى الكتب التى تصدت لهذا الموضوع الحيوى. وقد يرد ذلك الى رسوخ النظم السلطوية فى

الوطن العربي، والتي مارست القهر السياسي، ومنعت بالتالى حرية التعبير عن الآراء والاتجاهات. غير انه مع الانفتاح السياسى والتحول من السلطوية إلى التعددية، كان لا بد لباحث جسور أن يتصدى بالتأصيل العلمى، وبشمولية النظرة، وبسعة الثقافة، وبتنوع التجارب، لمشكلات قياس الرأى العام، حتى يفتح الطريق أمام تطبيق قياسات الرأى العام فى مجتمعاتنا العربية على أسس منهجية سليمة.

وقد استطاعت الأستاذة الدكتورة ناهد صالح أستاذة علم الاجتماع ومديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ان تتصدى لهذه المهمة، وأخرجت مؤخرًا كتابها الهام: قياس الرأى العام: الماضى والحاضر والمستقبل، والذي نشره المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والمؤلفة معروفة فى الأوساط العلمية بدراساتها الرصينة فى مناهج البحث، والتي تتميز بعمق الاطلاع على المراجع العلمية، وبالأسلوب الفريد الذى ينهض على التعريف الدقيق بمشكلات البحث، وتأصيلها تأصيلًا عميقًا، وصياغة نتائج اساسية تأتي من خلال التدليل على مسلمات، بناء على تطبيق خلاق للمنهج المقارن. والدكتورة ناهد صالح فى مشروعها الجسور والذي يمثل الكتاب الذى نتحدث عنه الحلقة الأولى فى سلسلة متواصلة من الكتب، لابتدأ فى الواقع من فراغ. ذلك ان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كان رائدًا حين أنشأ أستاذنا الدكتور احمد خليفة فى إطاره جهاز قياس الرأس العام، وشكل له مجلسًا علميًا، تشرف كاتب المقال بعضويته منذ بداية انشائه. وقد مر هذا الجهاز بتجارب متعددة فى قياس الرأى العام فى مصر، فى وقت لم تكن فيه الاضواء السياسية الخضراء قد فتحت الطريق أمام الخبراء والباحثين للتصدى

للمشكلات السياسية الحساسة. هذا التراث الذى يمثلته انتاج هذا الجهاز فى قياس الرأى العام بسلبياته وإيجابياته، ربما كان أحد الدوافع الرئيسية للمؤلفة، بعد دراسة تجربته دراسة نقدية، للتخطيط لمشروعها فى الدراسة الشاملة لقياس الرأى العام.

وكتاب الدكتورة ناهد صالح يتضمن أولاً مقدمة للدكتور أحمد خليفة، أحاطت بالمشروع بنظرات نافذة، ثم جزئين: الجزء الأول: المرحلة التاريخية لقياس الرأى العام، حيث ناقشت فى خمسة فصول متوالية: البدايات المبكرة، ومرحلة التأسيس والانتشار ومرحلة التراجع والمراجعة، ومرحلة الاندفاع والانطلاق، ومرحلة النضج. أما الجزء الثانى: فهو دراسة غير مسبوقة لتاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق. وأهمية هذه الحالة، أن الاتحاد السوفيتى كان يمثل نموذجا بارزا للمجتمعات الشمولية، التى لا تسمح إطلاقا بقياس الرأى العام، وذلك لأن الحزب السياسى الواحد كان يحتكر فى الواقع الحقيقة السياسية. ومتابعة التطور من المنع المطلق، إلى الانفتاح الكامل فى إجراء قياسات الرأى العام تجربة تستحق الدراسة والتأمل.

ويلفت النظر بشدة فى هذا الكتاب الرائد، أن المؤلفة تمتلك ناصية موضوعها تماما، ويبدو ذلك فى احالاتها المرجعية الغزيرة، وفى حدائث المراجع التى رجعت إليها، وفى الخبرة التى اكتسبتها من الحضور المنتظم لمؤتمرات قياس الرأى العام العالمية.

مشكلات قياس الرأى العام

ثبت من الممارسة أن قياس الرأى العام ليس مجرد مسألة أكاديمية ينشغل بها فريق من الباحثين، بل إنه يتعلق مباشرة بالممارسة السياسية فى المجتمع.

وقد لوحظ في إطار الممارسة ان عديدا من الصحف والمجلات في المجتمعات المتقدمة تقوم بإجراء قياسات للرأى العام، سواء فيما يتعلق بشعبية الزعماء السياسيين، أو استطلاع الرأى بصدد السياسات العامة المختلفة، أو فيما يتعلق بانتخابات الرؤساء، وانتخابات الهيئات التشريعية. وقد أثارت هذه الممارسات تساؤلات شتى عن مدى علمية هذه القياسات للرأى العام التى تقوم بها، ومدى التزامها بالمواثيق الاخلاقية التى صاغتها الجمعيات العلمية والمهنية المهتمة بالرأى العام. ولعل شيوع بعض الممارسات غير الأخلاقية مثل الاعتماد على عينات غير ممثلة، أو عدم التعريف الدقيق بمكونات العينة وكيفية اختيارها، أو التحيز فى صياغة الأسئلة، الى مناداة الاوساط الاكاديمية والمهنية بأهمية الالتزام بالمواثيق الاخلاقية، والتى تضع قواعد دقيقة لنشر نتائج قياسات الرأى العام. بل إن بعض البلاد تمنع نشر نتائج قياسات الرأى العام قبل أسبوعين من إجراء الانتخابات التشريعية، حتى لا يؤثر النشر المعرض على العملية السياسية ذاتها.

وإذا القينا نظرة على الممارسات المصرية فى هذا المجال، لوجدنا أن الصحف والمجلات اتجهت منذ سنوات الى القيام بما اسمته قياسات للرأى العام، ونشرت نتائجها، بغرض التأثير على صانع القرار، أو بهدف الترويج لايدولوجية الحزب الذى تعبر عنه. وحدثت فى هذا الصدد اخطاء علمية شتى، وممارسات غير اخلاقية، ترد - فى كثير من الأحيان - الى عدم الإلمام بالقواعد الاساسية فى قياسات الرأى العام.

ومن هنا يمكن القول أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى يعد الآن لندوة علمية جامعة عن قياس الرأى العام والصحافة يمكن أن يلعب دورا أساسيا فى ترشيد الأداء فى هذا المجال الحيوى، المرتبط ارتباطا

وثيقا بازدهار الديمقراطية فى بلادنا. وهذا الازدهار يرتبط بالتعرف العلمى على آراء الناس واتجاهاتهم.

وهكذا يمكن القول أن اجراء قياسات الرأى العام على اسس علمية سليمة، وتعدد المعاهد والمراكز ووسائل الاعلام التى تقوم بها، وشمولها لكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، سيكون احد الملامح الأساسية فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية.

وسيزل السؤال الأساسى الذى يثار فى كل وقت - كما عبر عن ذلك الدكتور أحمد خليفة - «ترى ماذا يقول الناس وما رأيهم فى هذا أو ذاك؟ تساؤل للجماعات والشعوب فى كل وقت وفى كل الأزمنة».

(٧)

تكوين العقل النقدى فى عالم متغير

تكوين العقل النقدى احدى المهام الرئيسية لأى ثقافة معاصرة. وينبغى ان ينعكس هذا التوجه على السياسة الثقافية فيما يتعلق بالنظام التعليمى والنظام الاعلامى وبوجه عام نظام التنشئة الاجتماعية.

وتشتد الحاجة الى العقل النقدى فى هذه المرحلة الحاسمة التى تمر بها البشرية، بعد نهاية الحرب الباردة، وإرهاصات تشكل نظاما عالميا جديدا.

والمأمل للأحداث الدرامية المتلاحقة التى اخذت تترى منذ عام ١٩٨٩ حتى الآن، قد يخالجه الاحساس بأن القرن العشرين - وهو يقارب على النهاية - شرع فى تصفية كثير من الخلافات الايديولوجية، التى شغلت العالم طوال القرن. ولا شك ان أبرز صراع ايديولوجى كان بين الماركسية والرأسمالية. وها نحن نرى فى الوقت الراهن الآثار المدمرة التى ترتبت على سقوط النظم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية. موجات

* جريدة الاهرام ١١ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

الفوضى السياسية والاقتصادية سادت هذه البلاد، واحتمالات الحرب الأهلية في روسيا تهدد بمخاطر عظمى ليس على مستوى روسيا فقط وإنما على مستوى العالم كله. فقد مضى الزمن الذى كان يمكن فيه حصار صراع اقليمى فى اطار معين، أو حتى صراع داخلى على السلطة فى دائرة محدودة لا تتعدها. وإذا اضفنا إلى ذلك ظهور الدعوات العنصرية الجديدة فى أوروبا، وممارسة ما اطلق عليه سياسات التطهير العرقى فى البوسنة والهرسك، وخطر من ذلك كله الدعوة الصريحة لشن حروب ثقافية ضد الاسلام، أو الكونفشيوسية، وإذا اضفنا إلى ذلك المجاعات فى بلاد العالم الثالث، والاضطرابات فى مناطق أخرى، لأدركنا أننا نحتاج حقا الى عقل نقدى حتى يستطيع ان يستوعب ويحلل شظايا الأحداث التى تنقلها كل ساعة وسائل الاعلام العالمية. ويصبح السؤال الملح كيف تستطيع مؤسسات المجتمع المدني ان تشارك اجهزة الدولة فى تشكيل العقل النقدى؟.

دور المؤسسات الدينية

وليس لدينا شك فى أن المؤسسات الدينية يمكن ان تلعب دورا أساسيا فى هذا المجال. لقد لعب المسجد فى الاسلام دورا هاما فى التثقيف العام، كما لعبت الكنيسة فى المسيحية نفس الدور. ومن هنا يمكن القول بأن كلا من المسجد والكنيسة يمكن لو أعيد النظر فى الوظائف التى يقومان بها أن يكون التردد المنتظم عليهما، فى اطار مشروع ثقافى متكامل وسيلة من وسائل تشكيل العقل النقدى.

غير ان ذلك يقتضى تجديد النظر للمؤسسة الدينية، بحيث لا تقتصر على شرح النصوص الدينية، وإنما تنتقل - أبعد من ذلك - لتكون مجالا

لتقديم الخبرة عن مختلف جوانب العالم المتغيرة، وعن الظواهر الثقافية والسياسية والاقتصادية على المستوى الكونى والاقليمى والمحلى.

وفى هذا الاطار ووفق هذه النظرة جددت بعض المساجد من وسائلها، وذلك بفضل تخطيط برامج ثقافية تتجاوز الخطاب الدينى بمفهومه التقليدى. ونفس الشئ تفعله الكنيسة الآن من خلال تشكيل مجموعات للتنمية الثقافية.

وقد اتيج لى ان ألمس عن كئب هذا النشاط حين دعتنى أسقفية الشباب فى بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة لإلقاء محاضرة فى البرنامج الذى تنظمه مجموعة التنمية الثقافية. وقد لفت نظرى اولا ان المحاضرين فى هذه الدورة كانوا اربعة، ثلاثة منهم مسلمون هم الأساتذة، سامى خشبة، ومحمد عمارة، وكاتب المقال، ومثقف قبطى بارز هو الدكتور وليام سليمان قلاده. ويدل ذلك على انفتاح فكرى أصيل، ورغبة جادة فى الحوار حتى مع بعض ممثلى الاسلام السياسى وما يقدمونه من طروحات معروفة.

كان عنوان المحاضرة التى طلبت منى «نحو تكوين عقل واع»، وحضرها مجموعات كبيرة من الشباب والشابات، وكانت اسئلتهم وملاحظاتهم النقدية، وأراؤهم مثيرة فعلا للتفكير، لأنها نبعت عن أفق فكرى مفتوح، لا يؤمن بالانغلاق.

المنهج التاريخى النقدى المقارن

لقد ترجمت موضوع المحاضرة اولا الى فكرة محددة، هى أن العقل الواعى، هو العقل النقدى، وان العقل النقدى - حتى يتشكل - لا بد له

من منهج، وأن هذا المنهج هو الذى اطلق عليه المنهج التاريخى النقدى المقارن. منهج تاريخى أولا، لانه بغير الغوص فى البعد التاريخى لا يمكن ان نفهم الظواهر المعاصرة. غير اننا لا نقصر مفهوم التاريخ على التاريخ السياسى فقط، والذى غالبا ما يكون هو تاريخ الملوك والحكام أو النظم السياسية. نحن نسط من مفهوم التاريخ لكى يشتمل على التاريخ الاجتماعى للشعوب بكل مكوناته. ذلك انه فى أغلب الأمر، يمكن اذا ألمنا بهذا التاريخ ان نفهم كثيرا من الظواهر المعاصرة. هل يمكن مثلا ان نفهم ظاهرة الاحياء الاسلامى المعاصرة، بغير الاستعانة بالمنهج التاريخى والعودة الى اللقاء العاصف بين الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون والمجتمع المملوكى المصرى؟ ألم ينشأ نتيجة لهذا اللقاء استجابات متباينة للتحدى الغربى؟ وألم يكن من بين هذه الاستجابات استجابة تيار الاصلاح الدينى بقيادة الشيخ محمد عبده، الذى كان متحمسا لاثبات أن الاسلام لا يتناقض مع العلم الذى يميز الحضارة الغربية؟ وألم ينتقل هذا التيار بعد ذلك - من خلال مسارب شتى - الى الشيخ رشيد رضا، ومنه الى حسن البنا، الذى استطاع بتكوين جماعة الاخوان المسلمين أن يغير تغييرا جوهريا من أساليب المواجهة الاسلامية ضد التحدى الغربى؟

واذا أردنا ان نستمر فى تعقب المراحل التاريخية لوقفنا وقفة طويلة عند سيد قطب، والذى مثلت افكاره فى مرحلة التكفير الحذر الذى نبعت منه كل الجماعات الاسلامية المتطرفة، والتي تحولت الى الإرهاب بعد ذلك؟

هذا مجرد مثل على أهمية الدراسة التاريخية للظواهر المعاصرة. غير أن ذلك لا يكفى، بل لا بد لنا من ممارسة النقد للظواهر الفكرية والسياسية والاجتماعية التى نخضعها للبحث والدراسة. والنقد فى تقديرنا لا بد له ان

يعتمد على مناهج وأساليب علم اجتماع المعرفة. وهذا الفرع من فروع علم الاجتماع يحاول الربط بين الانتاج الفكرى والبناء الاجتماعى، على اساس ان أى مفكر أو باحث أو مثقف عادة ما يعبر - بطريقة شعورية أو لا شعورية- عن جماعة اجتماعية ما ينتمى اليها. ومهمة الباحث الناقد هنا هى إسناد فكر المفكر إلى هذه الجماعة الاجتماعية، حتى يحدد فى النهاية أى مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يدافع عنها.

وتبقى بعد ذلك المقارنة كوسيلة منهجية لتكوين العقل النقدى. فكثير من الظواهر لا يمكن فهمها الا بمقارنة وضعها فى الماضى فى اطار نفس المجتمع، مثل مشكلات المرأة العاملة أو المشكلة السكانية، أو صراع القيم فى المجتمع. أو بمقارنة الظاهرة بظواهر مماثلة موجودة فى مجتمعات اخرى. كأن نقارن بين ظاهرة الاحياء الاسلامى وظواهر الاحياء المسيحى والاحياء اليهودى.

ظاهرة الاحياء الاسلامى

وقد حاولت تطبيق هذا المنهج على ظاهرة الاحياء الاسلامى. واقتضى هذا فى البداية تنفيذ دعاوى المستشرقين التى تزعم ان حركات الاحياء الدينى تتخصص فيها منطقتنا العربية والاسلامية. ذلك انه يمكن رصد حركات للاحياء الدينى فى اطار المسيحية واليهودية.

ثم لاحظنا ثانيا ان ربط الاحياء الاسلامى بتخلف المجتمعات العربية والاسلامية يجافى الحقيقة والواقع، لأن ظاهرة الاحياء الاسلامى - بجوانبها المتعددة - أعقد وأغنى من ان تختزل بردها قسرا الى ظاهرة التخلف. والدليل على ذلك ان هناك حركات احياء مسيحية فى الولايات المتحدة الامريكية وفى اوروبا، مع ان هذه - ولا مجال للشك - مجتمعات متقدمة،

يسيطر عليها العلم وتسودها التكنولوجيا. لماذا اذن تظهر فيها حركات الاحياء
الدينى؟

هذا سؤال هام من شأن الإجابة الموضوعية عليه، ان تجعلنا نفهم دواعى
قيام حركات الاحياء الاسلامى ذاتها.

وقد تصدى للرد على السؤال عالم اجتماع امريكى شهير هو دانييل بل،
حين أجب فى محاضرة له ألقاها فى لندن وعنوانها «العودة إلى المقدس» أن
السبب يكمن فى أن الحضارة الغربية وصلت الى منتهاها. ويقصد على وجه
التحديد أن إسراف الحضارة الغربية فى الاعتماد على العقل والعلم
والتكنولوجيا، أدى إلى شقاء الإنسان الغربى، لأنه - تحت وطأة الفردية
العميقة التى تميز السلوك الاجتماعى - لم يجد وسائل حقيقية تسمح له
بإشباع حاجاته الروحية. ومن ثم أدى الاغتراب الى عودة مجموعات من
الناس إلى الدين، علمهم يجدون فيه اليقين الذى افتقدوه فى ظل النزعة
العلمية العملية النفعية التى تسود المجتمعات الغربية المتقدمة.

وإذا قبلنا هذا التفسير الثقافى لحركات الاحياء المسيحية واليهودية فى
الغرب المتقدم، فهل ينطبق نفس التفسير على حركات الاحياء الاسلامى؟
من الواضح أنه لا ينطبق لسبب بسيط هو كون مجتمعاتنا لم تزل فى بدايات
الاستعانة بالعلم والتكنولوجيا فى تسيير امور حياتها. اذن اين يكمن التفسير؟
أحد التفسيرات الثقافية هو أن مجتمعاتنا العربية عجزت عن تحقيق
الحداثة بمفهومها الغربى. بعبارة اخرى فشل الممارسات العلمانية الليبرالية
منها أو الاشتراكية هو الذى فتح الطريق لحركات الاسلام السياسى المعاصرة
والتي تقدم نفسها كبديل للنظم السياسية القائمة.

غير أنه في هذا المقام لا بد من التفرقة بين حركات الاحياء الاسلامى من ناحية، وحركات الاسلام السياسى من ناحية أخرى. فليس شرطا ان الجماعات التى تعمل فى مجال الاحياء الاسلامى، تخطط للانقضاء على الحكم. فكلمة الإحياء اوسع مجالا من ذلك بكثير، لانها بمعناها الدقيق تعنى تقديم قراءة جديدة ومعاصرة للمنايع الدينية، بغرض تجديد الممارسة الدينية.

أما جماعات الاسلام السياسى التى انتقلت من الدعوة لفكرها المتطرف، الى ممارسة الارهاب، فليس شرطا ان تنتمى لحركات الاحياء الاسلامى. لانها فى الواقع تنهض على اساس قراءة مشوهة للاسلام، وتدعى الهيمنة على تفسير النص الدينى.

تشكيل العقل النقدى يثير فى الواقع مشكلات نظرية وعملية متعددة، تستحق ان تتابع فى المستقبل.

(٨)

أزمة العقل السياسى العربى

ليس لدينا شك فى أن العقل السياسى العربى يمر بأزمة عميقة. وهذه الأزمة لها مظاهر متعددة، من بينها غلبة السلفية السياسية - إن صح التعبير - على مجمل اطروحات التيارات السياسية الفاعلة فى المحيط العربى. وإذا أضفنا الى هذه المظاهر العجز الواضح عن التعامل الايجابى الفعال - من وجهة النظر الفكرية - مع المتغيرات العالمية، والبلبله الكبرى التى أعقبت الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى لأدركنا اننا أمام ظاهرة تستحق التحليل.

ونريد أن نركز فى هذا المقال على المظهر الأول من مظاهر الأزمة، ونعنى غلبة السلفية السياسية.

وابتداء لا بد أن نتبنى تعريفاً واضحاً لما نعنيه بالسلفية السياسية. فى تقديرنا أن لها معنيين: الأول يشير الى التثبيت بالنصوص الايديولوجية والتفسير الحرفى لها، والثانى يشير الى التمسك بممارسات سياسية قديمة وعدم الاقتناع بأن تغير الظروف جدير بإحداث التغيير فى الاتجاهات وأساليب الممارسة.

* جريدة الاهرام ١٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

ويمكن القول بأنه في كل مجتمع سياسى إنسانى معاصر، هناك سلفيون، يتخذون فى المواقع الفكرية القديمة، ولا يريدون أن يخرجوا منها ليستنشقوا هواء التجديد، ويدافعوا باستماتة عن رؤى وأفكار وقيم تجاوزها التاريخ، وأصبحت مفارقة لروح العصر.

غير أنه يمكن القول بأنه فى المجتمعات السياسية الحية، تغلب تيارات التجديد والمعاصرة على التيارات السلفية. ومن ثم فهى لا تمثل - فى العادة - سوى جيوب فكرية منعزلة، ليست مؤثرة على التيار الفكرى العام، ولا فاعلة فى توجيهات المجتمع أو سياسة الدولة. غير أنه فى مجتمعنا العربى يمكن القول بأن الغلبة فى الواقع هى لهذه التيارات السلفية السياسية، مما يؤدى الى وجود ازمة حقيقية يتعين مواجهتها.

أنواع من السلفية السياسية

وإذا كان مصطلح السلفية قد استخدم من قبل لنتعت تيار دينى معين يهدف - فى اطار الإسلام - للعودة الى الأصول والتمسك بعادات السلف وطرائقهم فى التفكير، وأساليبهم فى حل المشكلات، الا أنه اليوم يمكن أن ينطبق على تيارات سياسية أخرى ليست لها بالضرورة جذور دينية.

وعلى ذلك تتعدد السلفيات بتعدد التيارات السياسية الموجودة فى الساحة.

وإذا بدأنا بالسلفية الإسلامية المعاصرة، والتى تأخذ طابعا سياسيا، وتنادى - فى ظل ما يعرف بالإسلام السياسى - الى تغيير طبيعة الدولة والمجتمع، فيمكن القول بأنها تثير - أول ما تثير - المشكلة الصعبة والحساسة المتعلقة بقدسية النص الدينى. ذلك أن هذه القدسية المتفق عليها بين الجميع

تقريبا، تضع حدودا وحواجز أمام القراءة الحرة للنص. بعبارة أخرى نجابه قارئ النص الدينى مشكلات معرفية ومنهجية شتى، بالإضافة الى حساسية الاقتراب من المقدسات. وقد أدى ذلك فى التطبيق إلى آليات متعددة استخدمت لقراءة النص. فهناك أولا آلية التثبيت بالنص وعدم الخروج عن دائرته إلا فى أضيق الحدود. وتمثل هذه الآلية منهج الاتجاه المحافظ فى التفسير. وهناك آلية أخرى هى استخدام المنهج العقلى فى قراءة النص الدينى ومحاولة استخراج المنطق الكامن وراءه - ليس على أساس إيمانى - وإنما على أساس العثور على حكمته التى لا بد أن تتفق مع العقل. وهناك آليات أخرى أكثر جسارة، وهى التى تحاول القراءة الحرة للنص متحررة من الحاذير الدينية التقليدية، محاولة استخدام المناهج الحديثة فى التأويل، وتحليل الخطاب، وهنا يمكن أن يصطدم من يخوض هذه المغامرة، بمقاومة عنيفة من أنصار الفكر التقليدى المحافظ قد تصل الى درجة اتهامه بالزيغ عن العقيدة، وعدم الإيمان.

فى ضوء ذلك كله يمكن القول بأن الخطاب السياسى الإسلامى المعاصر الذى تتبناه الجماعات الإسلامية المتشددة، لا تقنع فقط بممارسة السلفية بالمعنى الأول الذى حددناه، وهو التثبيت بالنصوص والتفسير الحرفى لها، بل إنما - أبعد من ذلك - تحلم بالعودة الى ممارسات إسلامية قديمة تتجاوزها التاريخ، فى محاولة يائسة لاسترداد الفردوس المفقود. ويظهر ذلك جليا فى أدبياتها، التى تقوص فى تراث ابن تيمية، وتجنح الى العودة للماضى، هذا الماضى الذى لا يمكن فى الواقع أن يستعاد.

وعلى الطرف الآخر نجابه بالسلفية الماركسية، التى لا يزال أنصارها ينقبون عن جملة هنا قالها كارل ماركس فى أحد كتبه، لكى يبرروا موقفا

سياسيا معاصرا يتبنونه، وقد تصل السلفية الى حد تحليل المضمون الدقيق لسطور الرسائل التي أرسلها انجلز الى كارل ماركس منذ عشرات السنين لصياغة تفسير محدد، أو التنبؤ بمصير اقتصادى أو سياسى ما. بالرغم من أن بعض المفكرين الماركسيين الكبار وعلى رأسهم الفيلسوف الفرنسى لويس ألتوسير، خاضوا مغامرة تجديد الماركسية، من خلال قراءة مغايرة لها، إلا أن المشروع «الأتوسرى» فشل فى النهاية بالرغم من الأصداء الفكرية الضخمة التى خلفها. ربما لأن ألتوسير - فى محاولته التجديد - أراد أن يعيد شرح النصوص القديمة ذاتها، والوقوف عند قائمها، بحثا عن الجوهر الخاص للنظرية. غير أنه - فى محاولة جريئة للنقد الذاتى - كتب مقرا «لقد فشلت المحاولة لأن السعى وراء جوهر خالص لأى نظرية وهم باطل» لذلك خاب مسعاه، الذى كان آخر محاولة لإنقاذ السلفية الماركسية من مصيرها.

وإذا القينا النظر الى التيار الليبرالى، لألفيناه أيضا - فى ممارسته لسلفيته - يعتقد أن الليبرالية التى سادت فى أواخر القرن التاسع عشر بمقولاتها التقليدية عن حرية السوق الاقتصادية، وحرية السوق السياسية يمكن أن تطبق فى الوقت الراهن بغير تغيير أو إضافة. وفات هذا التيار الليبرالى السلفى الذى يسود فى مصر على وجه الخصوص، أن الليبرالية الغربية المعاصرة قد تغيرت تغيرات جوهرية. ويكفى أن نشير فى هذا الصدد الى الثورة الفكرية التى أحدثها فيلسوف جامعة هارفارد جون رولز بعدما أصدر كتابه الشهير «نظرية عن العدل» قرر فيه - لأول مرة فى تاريخ الفكر الليبرالى - أن هناك مبدأين للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهكذا دخلت العدالة الاجتماعية التى هى إحدى الافكار المحورية فى الماركسية الى صلب النظرية

الليبرالية الغربية. ولسنا فى حاجة الى التفصيل فى الآثار الهامة والعميقة التى يمكن أن تترتب فى مجال الممارسة وصياغة السياسات العامة، لو تبنت النخبة الحاكمة فى مجتمع ما هذه النظرية.

ولو تأملنا أخيراً التيار القومى العربى، الذى يمر بعد حرب الخليج بأزمة غير مسبوقة، مضافاً إليها آثار الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى، لأدركنا أن آفته الكبرى تتمثل فى سلفيته المفرطة، وفى تشبته بالنصوص القديمة والصياغات المستهلكة. كل ذلك بالإضافة إلى نزعة الرئيسية التى تمثلت فى القفز فوق الواقع العربى، وعدم الالتفات الكافى الى رسوخ الخصوصيات الثقافية، وتباين مراحل التطور الاجتماعى، والشرعية التاريخية لعديد من الاقطار والنظم العربية.

تجديد العقل السياسى العربى

هل معنى سيادة السلفية السياسية العربية أن الأفق مغلق أمام محاولات التجديد؟ لا نعتقد ذلك. ونبنى اعتقادنا على أساس أن الكونية السائدة فى العالم اليوم ستجبر المفكرين والسياسيين فى مختلف بلاد العالم، على الخروج من شرنقة السلفية، أيا كانت توجهاتها الايديولوجية. لقد مضى زمن الانزوال السياسى، وفات أوان الانغلاق الثقافى. لا بديل عن السباحة فى المحيط العالمى الجديد، بكل ما يستدعيه ذلك من مراجعة نقدية صارمة لآليات التفكير التى يتبناها العقل السياسى العربى فى الوقت الراهن. إن المهمة الملغاة على عاتق المثقفين العرب فى الآونة الراهنة مهمة ثقيلة، فعلى عاتقهم يقع عبء التجديد الفكرى، والذى لا بد له أن ينهض بمهمة مراجعة الطروحات القديمة، وأساليب التفكير التقليدية.

غير أن هذه المهمة تحتاج الى مبادئ موجهة، وإلا تحول الموقف من الجمود الفكرى إلى الفوضى الثقافية، حيث يغير المثقفون مواقعهم بغير منطق ظاهر، أو يتكرون جملة وتفصيلا لكل ماضيهم الفكرى والنضالى، ويقفزون الى المجهول، بدعوى التكيف مع المتغيرات الجديدة.

تجديد الفكر السياسى العربى مهمة عاجلة، غير أن هذه المهمة لها شروط لا بد من استيفائها أولا فى ضوء استراتيجية ثقافية معلنة، تصاغ من خلال الحوار الخلاق بين ممثلى كافة التيارات السياسية الفاعلة على الساحة العربية.

ولعل أول هذه الشروط هو توافر حرية الاجتهاد فى ضوء حرية التعبير، وفى ضوء مشروعية التعددية الفكرية التى لا بد أن يقبل بها الجميع. وقد يكون من بين هذه الشروط أن تتولد قناعة مبدئية بأن عهد الانساق الفكرية المغلقة التى تنهض على عدد جامد من المسلمات وتسلم - بطريقة حتمية - الى عدد من النتائج قد انتهى. بالاضافة الى تبدد الوهم الذى كانت تدعيه بعض الايديولوجيات، وهو أنها تمتلك الحقيقة المطلقة. وفى ضوء هذا يمكن القول بأن نظرية فوكوياما فى نهاية التاريخ وزعمه الانتصار المطلق لليبرالية، وأنها ستسود الى أبد الأبدى هى نظرية عقيمة ولا تاريخية فى نفس الوقت. غير أن كل هذه الشروط المبدئية لن تغنى عن ممارسة التيارات السياسية العربية للنقد الذاتى على نطاق واسع. وبالرغم من أن النقد الذاتى ليس عادة عربية، سواء على مستوى النظم أو الثقافة أو المجتمع أو حتى الأفراد، إلا أنه بدأت بعض بوادر النقد الذاتى فى السنين الأخيرة مما يشتر بأمل الانطلاق فى هذه العملية كإحدى الآليات الأساسية لتجديد

العقل السياسي العربي. فقد قام التيار الإسلامي بعملية نقد ذاتي جريئة، يكشف عنها الكتاب الذي حرره المفكر الكويتي المعروف الدكتور عبد الله النفيسي، وقام التيار الماركسي بعملية مشابهة، يكشف عنها كتاب المفكر اللبناني كريم مروة «حوارات»، وقام التيار القومي العربي بالنقد الذاتي من خلال ندوات فكرية هامة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

ويبقى أمامنا بعد النقد الذاتي، مهمة خطيرة هي الدراسة النقدية لفكر الآخر. العالم يموج حولنا بالصراع الفكري والسياسي، في المعركة الكبرى المتعلقة بتأسيس عالم جديد، يسوده السلام والتعاون. وتتعدد مراكز البحث العالمية النشيطة في هذا المجال، وتظهر عواصم فكرية جديدة تؤسس للفكر الجديد، ومن أبرزها طوكيو التي تقود - من خلال شبكة معقدة من المراكز والمعاهد - الفكر الاستراتيجي العالمي.

مهمتنا هي المتابعة الدقيقة والنقدية لهذا الفكر في تجلياته المختلفة. ويبقى في النهاية أن نقرر أن كل هذه الخطوات السابقة هي تمهيد أساسي للإبداع العربي في ضوء ذاتيتنا الثقافية وخصوصيتنا السياسية. ونحن نعلم سلفاً أن موضوع الذاتية الثقافية يثير جدلاً لا حدود له، كما أن موضوع الخصوصية السياسية للمجتمع العربي تدور حوله مناقشات شتى. ولكن لتتفق الآن على الأهداف الكبرى لعملية تجديد العقل السياسي العربي، وبعد ذلك نفرغ للحوار حول المسائل والمشكلات الخلافية ويبقى السؤال: من يبدأ وكيف نبدأ؟

(٩)

المثقفون العرب. والمتغيرات العالمية

كيف تعامل المثقفون العرب مع المتغيرات العالمية، هذا سؤال ينبغي أن نقف أمامه طويلاً، لأنه يمكن أن يكشف عن جوانب القصور فى العقل السياسى العربى المعاصر.

وابتداءً يمكن القول أن أحد عناصر العقل السياسى الحى هو القدرة على استيعاب الجديد الذى يحدث على الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم. وعملية الاستيعاب الفكرى مسألة معقدة. فهى تتطلب - أول ما تتطلب - الرصد الدقيق للمؤشرات التى تعكس التغير فى السياسات والمواقف والاتجاهات. غير أن الخطوة التالية لذلك هى تصنيف هذه المؤشرات، وفق نسق تحليلى بصير، توجهه نظرية عامة قادرة على النفاذ الى لب الوقائع والأشياء لتفسيرها. والتفسير ليس هو العملية الأخيرة فى الاستيعاب، بل ان التكيف الفكرى مع المتغيرات الجديدة مسألة حاسمة فى حيوية العقل السياسى المعاصر.

* جريدة الاهرام ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٣م.

والتكيف لا يعنى بالضرورة التخلي الكامل عن مواقف سابقة، أو التناكسر المطلق لنسق القيم الذى سبق تبنيه من قبل، بل إنه يعنى أساسا القدرة على التعديل الجزئى فى المواقف، والذى قد يصل - فى بعض الحالات - الى المراجعة الشاملة، تمهيدا للانطلاق من جديد على هدى مبادئ وقيم مختلفة.

قراءة المتغيرات الدولية

ولا نبالغ اذا قلنا ان هناك تعددا لا حدود له فى طريقة قراءة المتغيرات الدولية، وذلك على مستوى العالم. وتتوقف هذه القراءة على الايديولوجية التى ينطلق منها الشخص. فالمثقف الماركسى له قراءته الخاصة، وكذلك المثقف الاسلامى، والمثقف القومى العربى، والمثقف الليبرالى. واذا حاولنا ان نتأمل فى أنماط هذه القراءات، لاكتشفنا ان نقطة البداية هى أساس الاختلاف. ونقصد بنقطة البداية تصورا خاصا للتاريخ - على مستوى العالم - أو على مستوى الوطن العربى.

ولكيلا يكون حديثنا مجردا، نحاول أن نناقش المنطلقات التى صدرت عنها القرارات المختلفة للمثقفين العرب فيما يتعلق بالمتغيرات العالمية التى تتالت أحداثها المثيرة ابتداء من عام ١٩٨٩.

من المعروف أن المثقف الماركسى - فى أى مكان من العالم - ينطلق من فلسفة خاصة للتاريخ. وهذه الفلسفة تقوم - فى صورتها الجامدة - على أساس تقسيم مراحل التاريخ الانسانى الى مراحل متعاقبة، وتتميز كل مرحلة بسيادة نمط خاص من انماط الانتاج، يؤثر على البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. وهناك نموذج ماركسى شهير، يتحدث

عن البنية التحتية والتي تشمل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، تملوها بنية فوقية تتمثل فى القيم والمعايير والأفكار. وهناك تصور جدلى للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، غير أنه - فى صياغة ماركسية شهيرة - فى التحليل النهائى فإن البنية التحتية هى التى تحدد البنية الفوقية.

هذا النموذج الماركسى فى التحليل، هو العمود الذى ينهض عليه تحليل التاريخ من وجهة النظر الماركسية. وهذا المنحى فى التحليل يتعقب مراحل التاريخ الانسانى ويرصد تحولاتها الكبرى من مرحلة الى أخرى. ويصل التحليل الماركسى بهذا الصدد، إلى أننا نعيش الآن مرحلة الرأسمالية فى صورتها الأخيرة Late capitalism، والتي لها سمات بالغة الخصوصية، أبرزها بشكل أصيل المفكر الماركسى إرنست ماندل فى كتاب له بنفس العنوان. فى ضوء التحليل الماركسى، تمت قراءة المتغيرات العالمية من قبل المثقفين العرب الماركسيين. ولنعترف ان المتغيرات العالمية وأهمها انهيار الاتحاد السوفيتى قد أصابهم بصدمة فكرية ونفسية كبرى. لأن الاتحاد السوفيتى كان هو الرمز والمرجعية والنموذج معاً، لتحقق الافكار الماركسية على أرض الواقع. ومن هنا كانوا بحاجة الى صياغة تفسير لما حدث وأسبابه. فهل انهيار الاتحاد السوفيتى يعنى بالضرورة انهيار الماركسية باعتبارها ايدولوجية متقدمة عن الرأسمالية؟ واذا كان هذا صحيحاً فكيف يمكن تبرير الاستثمار الفكرى والانسانى والضرية النضالية الفادحة التى دفعها هؤلاء المثقفون طوال ما يقرب من نصف قرن.. أحقا انهيارت الماركسية وتبددت الأحلام فى صياغة مذهب انسانى شامل يحرر الانسان من عبودية الاستغلال، ويفتح الطريق واسعا وعريضا امام ازدهار الشخصية الانسانية، فى عالم يسوده الحب والسلام؟

لم يكن من السهل على بعض المثقفين الماركسيين القبول بهذه النتيجة، ولذلك لجأ بعضهم الى الحيلة التقليدية التى يتبناها المثقفون الذين ينتمون الى ايدولوجيات شتى، وهى الزعم بأن هناك فرقا بين النظرية والتطبيق. واذا كان التطبيق سيئا فلا يعنى هذا بالضرورة ان النظرية سيئة.

مشكلة النص والتطبيق

وتستحق هذه المشكلة ان نقف امامها طويلا لانها إحدى آليات المراوغة الفكرية التى عادة ما يلجأ اليها المثقفون العرب من كافة الاتجاهات الفكرية.

يقول المثقف الاسلامى بهذا الصدد، لا ينبغى ان يحكم على الاسلام - باعتباره ممارسة سياسية واجتماعية وليس باعتباره دينا - بسلوك المسلمين. وكلما احتج احد المثقفين من نقاد الاسلام السياسى، بأن التاريخ الاسلامى ملئ باستبداد الحكام، وقهر الشعب، والهيمنة على المجتمع الاسلامى باسم السلطة الدينية، التى كثيرا ما وضعت اجتهاداتها وفتاويها فى خدمة السلاطين، اذا بالمثقف الاسلامى المتحمس يقرر: لدينا النص ولا شأن لنا بالممارسة.

ونفس الموقف ينطلق منه المثقف القومى العربى، حين يجابه بالفجوة الواسعة بين منطلقات الفكر القومى العربى، والسلوك الفعلى للمساسة والمثقفين العرب، والأنظمة، وحتى بعض الأحيان للشعوب العربية، والتى هى موجهة ضد هذه المنطلقات. فهذا المثقف - هروبا منه من مواجهة النقد - يدعى ان المنطلقات صحيحة، والسلوك السلبى هو من نتاج «القطرية» لعننا الله، والتى هى أساس كل المصائب العربية. ولا يتوقف هذا المثقف لحظة لكى يسأل نفسه: أليس من المحتمل ان بعض طروحات الفكر

القومى العربى خاطئة من أساسها، وان الفجوة بين النص والسلوك، ليس مردها الى خيانة بعض الحكام العرب، أو تراجع المثقفين أو عدم وعى الشعوب؟

وإذا انتقلنا الى المثقف الليبرالى العربى - على ندرته لأسباب معروفة - أهمها شيوع الاستبداد والقهر السلطوى فى الوطن العربى، لوجدناه أيضا يتشبث بالنموذج الليبرالى الغربى فى صورته النظرية. فإذا جوبه بسلبية الممارسة الليبرالية فى المجتمعات الغربية ذاتها، أو بازدواجية المعايير، أجاب الاجابة التقليدية، ان المهم هو النص المبرأ من العيوب، وان سلبيات الممارسة لا ينبغى ان تكون معيارا للحكم على النظرية ذاتها.

ونحسب انه آن الأوان للعقل السياسى العربى ان يجابه مشكلة النص والتطبيق بشجاعة. ولعل مفتاح الحل يمكن ان نجده لدى فيلسوف فرنسى شهير هو التوسير الذى حاول ان يقرأ الماركسية قراءة جديدة، وفشل مشروعه، وانتهى بنقد ذاتى جسور مارسه علنا، حين قرر فى عبارة بسيطة، ولكنها عميقة الدلالة «كنا نبحث عن جوهر خالص للنظرية، فاكتشفنا انه ليست هناك اى نظرية لها جوهر نقى يمكن ان نضع أيدينا عليه». ومعنى ذلك ان الادعاء بان النظرية تحتل مكانا علويا، وأنها لا يمكن ان تتاثر بسلوك البشر وممارساتهم، تصور مثالى لا علاقة له بالواقع.

ولعل هذا ما دفع بالعلم الاجتماعى المعاصر الى ان يصوغ مفهوما خاصا لتجاوز هذه المشكلة، وهو مفهوم الخطاب يرتبط أساسا بالكتابات التحليلية للفيلسوف الفرنسى الأشهر ميشيل فوكو. ومعناه ببساطة هو النظرية والممارسة فى نفس الوقت. فاذا تحدثت عن النظرية الاسلامية فى

السياسة على سبيل المثال، فعليك ان تدرس المبادئ وتطبيقاتها فى نفس الوقت، لانه - وفق هذا المفهوم - لا يمكن الفصل بين النظرية والممارسة، فهذه مسألة مستحيلة. فليس هناك نظريات خالصة من جانب، وممارسات عملية لا علاقة لها بالنظرية من جانب آخر.

تنطبق هذه القواعد على دعاة الاسلام السياسى الذين يزعمون أنه كانت هناك عهود ذهبية ومجيدة فى تاريخ الاسلام، وهم يعملون فى سبيل استعادتها، وهذا التاريخ يصور بصورة مثالية لا علاقة لها بالواقع.

كما تنطبق على دعاة الماركسية - سواء فى العالم أو فى الوطن العربى - حين يزعمون ان الممارسات الاشتراكية التى اتسمت بالاستبداد والاستغلال والهيمنة لا علاقة لها بالماركسية الصحيحة. وكأن هناك شيئاً اسمه الماركسية الصحيحة لا علاقة له بالتطبيق، ويحتاج فقط الى مجموعة من البشر الممتازين، الذين لا يمكن لهم ان تلوثهم الممارسة، والقادرين على انزال مبادئها من عالم المثل الطاهر الى أرض الواقع المدنسة.

وليس بعيداً عن ذلك دعاة الفكر القومى العربى، والذين يقولون: لو لم تكن القطرية بكل مصائبها، لا استطعنا - فى ضوء طروحات هذا الفكر - تحقيق الوحدة العربية فى أقرب فرصة.

وهل دعاة الليبرالية الذين يحلمون بمجتمع ليبرالى مثالى تسوده التعددية السياسية وحرية الفكر، ويتم فيه انتقال السلطة سلمياً وبصورة حضارية بعيدين عن هذا المنحى فى التفكير؟

الفصل بين النظرية والتطبيق اذن هو احدى الآليات الفكرية الرئيسية التى مارسها المثقفون العرب فى محاولاتهم قراءة المتغيرات العالمية.

(١٠)

المثقفون العرب فى مواجهة تجميد الصراع العربى - الإسرائيلى

كيف تعامل العقل السياسى العربى المعاصر مع الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى ؟ هذا سؤال هام ينبغى ان نقف امامه طويلا، لأن الإجابة عنه ستساعدنا على تشخيص الحالة الراهنة لهذا العقل السياسى الحائر، الذى دهمته المتغيرات العالمية ولم يكدر يفيق من صدمتها ويستعيد توازنه، حتى اندلعت حرب الخليج بكل ما أحدثته من بلبلة فكرية.

كان العقل السياسى العربى على شفا الخروج من مأزق الازدواجية الفكرية التى طبعت غالبية اجتهادات المفكرين والمثقفين العرب ازاء هذه الحرب، وذلك بعد أن هدأت العواطف المحمومة، واستقرت الأوضاع، وظهرت بكل جلاء الأخطاء السياسية القاتلة التى ارتكبتها القيادة العراقية فى غزوها للكويت.

* جريدة الاهرام ١ / ١١ / ١٩٩٣ م.

لم يعد يستطيع أى مثقف عربى يمتلك الحد الأدنى من النزاهة الفكرية ان يدافع عن الموقف العراقى، ولا أن يجد التبريرات فى موقفه من حجة الوجود الامريكى فى الخليج. أعاد كثيرون النظر فى مواقفهم المبدئية، وعادوا الى قبول الفكرة الاساسية التى ناضلنا طويلا- كمثقفين عرب - فى سبيل ترسيخها، وهى انه فات زمن تحقيق الوحدة العربية بالقوة، وأنه لاختلاص أمام المجتمعات العربية المعاصرة سوى بالديمقراطية قيما وفكرا وسلوكا، سواء فى التعامل الداخلى، أو فى مجال العلاقات العربية العربية.

وقد ساعد على عودة التوازن للعقل السياسى العربى الندوات الى خططنا لها وعقدناها فى القاهرة وفى تونس عقب الحرب، وذلك فى اطار منتدى الفكر العربى فى عمان. عقدت ندوة القاهرة تحت عنوان «آفاق التعاون العربى فى التسعينات فى سبتمبر ١٩٩١، وشاركت فيها نخبة من المفكرين والمثقفين العرب من المشرق والمغرب. وحرصنا على اشتراك مجموعة من الباحثين العراقيين البارزين، حتى تكتمل الصورة، ويتاح للرأى والرأى الآخر ان يعبر عن نفسه بكل حرية. وعقدت ندوة تونس تحت عنوان «نحو تأسيس نظام عربى جديد» عام ١٩٩٢ وأريد منها ان تتجاوز تشخيص كارثة الخليج، حتى يستطيع العقل السياسى العربى ان يستشرف المستقبل، وأن يؤسس لقيام نظام عربى جديد سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وهانحن الآن - بعد اعلان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى - ننظر الى اعمال هذه الندوات الهامة فى ذاتها، باعتبارها اعمالا تاريخية تجاوزت رؤاها الأحداث، بعد الحدث المدوى الذى تمثل فى الاتفاق، والذى أدى الى

بداية عملية مراجعة شاملة ومؤلمة، على العقل السياسي العربي ان يمارسها بكل ما يملكه من إمكانيات وشجاعة أدبية.

الانقطاع التاريخي

لعل أدق وصف للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي انه يمثل لحظة انقطاع تاريخي في مسار الصراع العربي الاسرائيلي. ونعني بذلك على وجه التحديد ان تاريخ الصراع وميراثه الثقيل الحافل بذكريات العدوان الاسرائيلي على الأمة العربية بكل ما يتضمنه من جرائم ضد الانسان وما ادت اليه هذه الجرائم من كراهية راسخة للعدو الاسرائيلي، ومن تعبئة شعبية امتدت طوال خمسين عاما لنيل حقوق الشعب الفلسطيني ودفاعا عن المصالح المشروعة للأمة، كل هذا توقف فجأة بعد مبادئ الاعلان، والذي كان مفاجاة صاعقة لكل الأطراف. وهذا التوقف في مسار الصراع، يعد من قبيل التعجل الشديد وصفه بأنه حل له. فنحن مازلنا بعيدين للغاية عن حل الصراع. وقد يكون من الأنسب ان نصفه بأنه تجמיד مؤقت للصراع، وعلينا ان نرقب بدقة بالغة نتائجه وآثاره.

ان هذا التكييف للحدث بالغ الأهمية، ويمكن لو تشبثنا به ان تكون له نتائج سياسية ايجابية لصالح الأمة العربية. وعلى العكس من ذلك لو كيفنا الاتفاق باعتباره صلحا، لهزلت بعض الاطراف العربية - كما حدث فعلا - للتطبيع في العلاقات السياسية مع إسرائيل، أو لتصاعدت الدعوات لالغاء المقاطعة العربية بغير اتفاق عربي على استراتيجية واضحة المعالم على طريقة التعامل مع الدولة الاسرائيلية في الفترة القادمة. وفي تقديرنا ان وصف الحدث بأنه انقطاع تاريخي في مسيرة الصراع من شأنه ان يرتب نتائج مهمة بالنسبة لطريقة تعامل المثقفين العرب معه.

فلنتفق منذ البداية على أن الحدث يمثل - بغض النظر عن سلبياته وإيجابياته - نهاية مرحلة كاملة من التاريخ العربي، وبداية مرحلة جديدة مازالت غامضة الملامح، عصية على الوصف والتحديد. ذلك ان تجسيد الصراع لو ادى - عبر الزمن - الى حل الصراع العربي الاسرائيلي، بما يعنيه ذلك من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والانسحاب الاسرائيلي من الجولان وجنوب لبنان وجزء من الأردن لكان معنى ذلك سقوط الحواجز المانعة بين اسرائيل والبلاد العربية. وسيحدث ذلك نتيجة لتوقيع اتفاقيات سلام مع البلاد العربية، ستضمن بالضرورة التطبيع في العلاقات السياسية والاقتصادية.

وهذا في حد ذاته موقف جديد تمام الجدة، سي طرح على العقل السياسي العربي تحديات غير مسبوقة، لأنه سيدفعه الى مراجعة عديد من المواقف السابقة، وسيدعوه الى ابتداع وسائل جديدة للتعامل الخلاق مع المتغيرات الجديدة.

الموافقون والرافضون

ولو تأملنا الجدل المحتدم حول الاتفاق في الوطن العربي لوجدنا ظاهرة جديدة غير مسبوقة فبالإضافة الى الموافقين بغير شروط والرافضين بإطلاق، ظهرت فئة بينية لا تعترض ولا توافق في نفس الوقت ويظهر ذلك بجلاء حالة البلبلة الفكرية التي يمر بها في الوقت الراهن العقل السياسي العربي.

وقد عقدنا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الخميس الماضي ندوة علمية جامعة بعنوان «الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: الفرص والمخاطر» أسهم فيها خبراء المركز ببحوث متنوعة، وشارك اعضاء الندوة بإيجابية ملحوظة في النقاش. ومن اتيح له ان يحضر جلسات الندوة كان يسيرا عليه ان يلم بالخريطة الفكرية بكل تضاريسها المعقدة، فيما يتعلق

بالجدل حول الاتفاق. كان لدى الموافقين بغير شروط حجج شتى يبررون بها موافقتهم. أهمها ان القرار صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وهى فى موقف يسمح لها بتقدير مصالح الشعب. ومن ثم فلا ينبغى ان يكون هناك معقب عليها. واذا اضفنا الى ذلك حجة الحصار العربى للمنظمة، خصوصا الحصار المالى بعد حرب الخليج وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها لأضيفت حجة اقتصادية بالإضافة الى الحجة القانونية السابقة. غير ان الحجة السياسية تبدو اكثر اهمية، وهى ان تعقيدات النظام الدولى من ناحية، والتغير فى الموقف الاسرائيلى من ناحية اخرى، هى التى تدفع بالمنظمة الى القبول بغزة واريحا اولا، لأن المكاسب التى تحصلت من الاعلان، واهمها الاعتراف الاسرائيلى بالمنظمة، ووضع القدم الفلسطينية لأول مرة على بقعة من أرض فلسطين، فى ظل سلطة فلسطينية تجعل الاتفاق خطوة ايجابية فى سبيل الحصول على كامل الحقوق الفلسطينية.

أما الراضون باطلاق، فيرون ان الاتفاق يمثل خيانة تاريخية للشعب الفلسطينى وللأمة العربية، لأنه يمثل تخليا واضحا عن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. ويصل الجموح ببعض هذه الآراء الى نفي الصفة التمثيلية عن ياسر عرفات باعتباره رئيس دولة فلسطين، على اساس ان من وقع سرا هى مجموعة قليلة العدد، لايمكن ان تمثل المنظمة التحرير الفلسطينية.

وهناك حجة اخرى تستحق التأمل، وهى ان القضية الفلسطينية هى قضية عربية فى المقام الاول، فقد شغلت الحكام العرب والانظمة العربية والشعوب العربية ذاتها اكثر من خمسين عاما. ولم يكن هذا الانشغال مجرد اهتمام بالقضية او تعاطف معها، وانما بذلت فى سبيلها تضحيات

جسيمة، وتساقط آلاف الشهداء العرب فى ساحات الصراع والحرب. وعلى ذلك فليس من حق القيادة الفلسطينية ان تنفرد سرا بتوقيع اتفاق ستلحق آثاره - شئنا ام ابينا - الأمة العربية بأسرها. واذا أضفنا الى ذلك - كما يظهر من الاتفاق وملاحقه - أن ثمة حلفا اقتصاديا اسرائيليا فلسطينيا قد تشكل فعلا، وان الاتفاق يتحدث عن التنمية الاقليمية أيضا، فمعنى ذلك ان السلطة الفلسطينية فى غزة واريحا يمكن ان تكون الجسر الذى ستعبر من خلاله اسرائيل الى البلاد العربية، مخترقة كل الحدود والحواجز. وهكذا فإن الاتفاق يساعد اسرائيل على تنفيذ مخططها الجديد، والذى يتمثل فى الانتقال من التوسع العسكرى الى الهيمنة الاقتصادية على المنطقة.

أما الفئة البينية التى لا تعترض ولا توافق فى نفس الوقت، فقد وصلت إلى موقفها عبر مسالك معقدة، تشى بالحيرة الفكرية الكبرى، وعدم القدرة على حسم الأمور، لأن الاتفاق فى نظرها لا يمكن تقييمه بمنطق الأبيض المقبول والأسود المرفوض. بعبارة أكثر صراحة، فإن هذه الفئة ترى ايجابيات واضحة فى الاتفاق، غير ان له أيضا سلبيات ومن الصعوبة فى الموقف الراهن ترجيح كفة على أخرى.

استراتيجية المواجهة

بغض النظر عن توصيفنا لهذه الخريطة الفكرية المعقدة، فنحن نحتاج الى اثاره سؤال هام: ماذا سنفعل الآن؟ وكيف سيواجه العقل السياسى العربى الموقف المتغير الجديد؟

فى تقديرنا علينا ان نركز على توصيف الاتفاق بأنه تجميد للصراع وليس حلا له. وبناء على ذلك فإن على المثقفين العرب والمنظمات غير

الحكومية العربية ان تتبنى ما يمكن ان يطلق عليه النموذج المصرى فى مقاومة التطبيع. ونعرف جميعا ان النقابات المهنية المصرية قد اتخذت قرارات حاسمة عقب توقيع اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية بعدم التطبيع مع الاسرائيليين الى ان يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه الشرعية كاملة. وهذا الشرط - فى ضوء الاتفاق - لم يتحقق بعد، وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو للهرولة فى سوق التطبيع، بالاضافة الى انه تنتفى دواعى الغاء المقاطعة العربية فى الوقت الراهن. إذ ما الذى يدعونا الى ان نتخلى مرة واحدة والى الأبد عن كل اوراق الضغط العربية التى نمسكها بايدينا؟ علينا ان نراقب تطورات الموقف، ونحدد خطواتنا فى ضوء التغيير الحقيقى فى السلوك الاسرائيلى على مختلف الاصعدة.

الذين استدرجوا - نتيجة للغفلة او الجهل - لبرنامج التعليم من اجل السلام الذى تروج له بعض الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة فى مصر وبعض البلاد العربية، ان يدركوا ان الغرض الحقيقى منه هو ترويض الشخصية القومية العربية، ونزع قيم الجهاد والوطنية والاستشهاد فى سبيل الدفاع عن الارض منها.

ابدا لم تكن حرونا ضد اسرائيل غير مشروعة، كما يراد لنا ان نقتنع، وليست الحرب - هكذا على الاطلاق - عملا برييا، بل ان حرونا العادلة لم نخضعها الادفعا عن ترابنا الوطنى المقدس، ومن أجل دفع العدوان الاسرائيلى ضد الأمة العربية.

فى هذه اللحظات الحاسمة يصبح تنشيط الذاكرة السياسية العربية واجبا قوميا، كما ان التكيف مع الموقف الجديد وانتزاع زمام المبادرة التاريخية هو الهدف الذى ينبغى ان يحققه المثقفون العرب.

(١١)

خطاب المصالحة العربية

ليس هناك شك في ان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، الذي أعلن في مشهد احتفالي كبير، نقلته الاقمار الصناعية إلى كل أطراف الأرض، قد استطاع أن يجذب مخيلة المشاهدين في كل مكان. فهاهم أعداء الأمم يتصافحون علنا ويعلنون أنهم قد اتفقوا على إنهاء العداء بينهم، والشروع في صداقة تعتمد أساسا على التسليم الجزئي المحدود ببعض مطالب الشعب الفلسطيني، وفي إطار اقتصادي سمته الأساسية التعاون العضوي الوثيق.

ولم يكن غريبا أن يستدرج العقل السياسي العربي إلى دائرة الأضواء الباهرة. غير أنه بعد أن أسدل الستار على المشهد الاحتفالي المهيب، وخفتت الأضواء، اندفع المثقفون العرب لمناقشة الاتفاق، وتشريح كافة بنوده، وقياس ما أطلق عليه مكاسب بارزة على محك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي هي غير قابلة للتصرف. ومازال الجدل محتدما بين انصار الاتفاق وخصومه. غير أن الذي سيحسم الموضوع ليس الجدل

* جريدة الاهرام ٨ / ١١ / ١٩٩٣م.

اللفظي ولا الوقوف عند النصوص - أيا كانت صياغتها - ولكن هو الممارسة الفعلية للدولة الاسرائيلية.

ولو ابتعدنا عن هذا الجدل قليلا، وتأملنا في انشغالات العقل السياسي العربي قبل توقيع الاتفاق، لوجدنا أن موضوعا أساسيا كان يشغله وهو المصالحة العربية.

فكرة المصالحة العربية

وقد نبتت فكرة المصالحة العربية عقب انتهاء حرب الخليج بكل نتائجها المأساوية التي نعرفها جميعا، والتي أثرت تأثيرا بالغا على الشعب الكويتي والشعب العراقي ومجمل العلاقات العربية العربية.

بالنسبة للشعب الكويتي - وحتى إذا تركنا جانبا - الآثار المدمرة للغزو العراقي، فإنه أثار تساؤلات هامة تحتاج إلى مناقشة. ما الذي يجعل نظاما عربيا سبق لدولة الكويت أن دعمته في حربه ضد ايران دعما غير محدود، ينقلب فجأة ويمارس العدوان المسلح ضد الشعب الكويتي؟ وهل تحقيق الوحدة العربية بالقوة في ضوء ارغام شعب عربي على الدخول فيها قسراً يتفق حقا مع ميثاق جامعة الدول العربية، بل ومع قناعات المثقفين العرب التي ركزت على ضرورة الديمقراطية في المجال الداخلي، والحوار في مجال العلاقات العربية العربية؟ وما الذي يجعل نظاما عربية تتبنى الموقف العراقي وتدافع عنه، أو تقنع بالسكوت ولا تعترض ولا تحتج ولا تتخذ موقفا؟

كل هذه التساؤلات التي دارت - ومازالت - في الشارع الكويتي، من شأنها أن تؤثر تأثيرا بالغا على دوائر صنع القرار الكويتية. ولا نستطيع على وجه الاطلاق أن نتجاهل الشعور العميق بالمرارة الذي يسود في الكويت نتيجة لما حدث.

ومن ناحية أخرى فإن الآثار المدمرة التي لحقت بالشعب العراقي نتيجة للعقوبات الدولية وفرض الحصار، جعلت هذا الشعب الشقيق يعاني معاناة هائلة، نتيجة لأخطاء سياسية فادحة ارتكبتها قيادته السياسية.

ومن هنا يمكن القول أنه لا يمكن لنا في الحديث عن المصالحة العربية، أن نتجاهل البعد النفسى هنا وهناك.

أما التأثير الضار على مجمل العلاقات العربية العربية فأجل من أن يوصف. فقد انقسمت الأنظمة ازاء الغزو العراقي، وسادت الازدواجية الفكرية مواقف المثقفين، وحدثت بلبلة كبرى لدى الجماهير العربية، بعد أن اختلط الخطاب القومى العربى التقليدى بأفكار غير محددة عن عدالة توزيع الثروة العربية، وعن الحدود العربية المصطنعة التى فرضها الاستعمار، وعن تحقيق الوحدة العربية ولو بالقوة المسلحة.

المفهوم السياسى للمصالحة

وقد ظهرت الدعوة إلى المصالحة العربية والتي تبنتها عديد من الأطراف العربية إلى أن أعلنت جامعة الدول العربية عن مبادرتها فى هذا المجال.

وفى تقديرنا أن صياغة مفهوم سياسى للمصالحة العربية يقوم على أساس تنظيم الحوار بين الأطراف المتنازعة، فى أطر رسمية مقننة وتقليدية، لن يجدى فى الوقت الراهن. فالمصالحة العربية وهى هدف أساسى لكل المثقفين العرب الذين يريدون الحفاظ على وحدة الأمة، وتدعيم قدرتها فى مواجهة المتغيرات العالمية، ومواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، لا بد أن تقوم على مفهوم أكثر شمولاً، لا يقنع فقط بالبعد السياسى التقليدى.

لقد درجنا - فى الوطن العربى - فى فترات الأزمات وفى عهود الاتفاق على الاعتماد أساساً على القنوات الرسمية، وعلى اللقاءات بين أعضاء

النخب السياسية الحاكمة العربية. وتجاهلنا تجاهلا كبيرا الحوار الذى ينبغى أن يدور بين المنظمات العربية غير الحكومية. ان ما أطلق عليه - فى فترة من الفترات - الدبلوماسية الشعبية مسألة بالغة الأهمية ينبغى أن نقف أمامها طويلا. ونحن ندرك منذ البداية أن الدبلوماسية الشعبية لا يمكن أن تمارس فى مناخ عربى يتسم بسيادة النظم السلطوية، حيث تحتكر الدولة المجال السياسى كله، فى الداخل، وفى مجال العلاقات العربية العربية. غير أن الذى يجعلنا نشير هذا الموضوع الآن، هو مرحلة الانفتاح السياسى النسبى فى عدد متزايد من النظم السلطوية العربية، واتجاهها البطئ والتدرجى إلى ضرب أو آخر من ضروب التعددية السياسية، أو على الأقل توسيع اطار المجال السياسى وانفتاحه، بما يسمح للمنظمات غير الحكومية أن تعمل وتنشط.

فى ضوء ذلك كله، لابد من تنظيم حركة المنظمات غير الحكومية لكى تنشط فى مجال المصالحة العربية، لتمهيد الطريق للقاءات السياسية الرسمية. وفى الوطن العربى الآن عديد من المنتديات الفكرية والثقافية ومراكز الابحاث، وكلها تستطيع أن تلعب دورا فعالا فى هذا المجال، لو تم وضع خطة منظمة، تسمح لها بزيارة كل من الكويت والعراق فى المجال الأول، قبل أن تنتقل إلى دول عربية أخرى، التى يطلق عليها فى الخليج «دول الضد» ويعنون بها الدول التى وافقت على المسلك العراقى سواء بالتأييد الصريح أو بالموافقة الضمنية.

المفهوم الشامل للمصالحة

نحن ندعو فى الحقيقة الى صياغة مفهوم شامل للمصالحة العربية يقوم على ثلاثة أبعاد: البعد النفسى، والبعد الفكرى والبعد السياسى.

فيما يتعلق بالبعد النفسي لا بد من تنقية الأجواء السائدة في الكويت والعراق، والتي شكلت نوعا من الرغبة في الثأر. الكويتيون تسود لديهم اتجاهات ثأرية ازاء العراق ليس فقط لعقابه على عدوانه، ولكن أيضا لتحجيم قوته، لردعه عن العدوان في المستقبل. ويظهر ذلك في اصرار الكويت على مد فترة الحصار والعقوبات على العراق الى ان يذعن بالكامل لقرارات الأمم المتحدة.

ان الخوف العميق من المستقبل هو الذي جعل دولة الكويت تنفق أموالا طائلة لتدعيم أمنها، ولو أخذنا السور الذي بنته حول حدود الكويت كمثال بارز لهذا الاتجاه، لأدركنا أن الشك حل محل علاقات الجوار الحسنة.

وهناك عديد من القضايا المعلقة بين الكويت والعراق، بعضها قضايا انسانية وأهمها قضية الأسرى الكويتيين المحتجزين في العراق، والبعض الآخر قضايا مالية خاصة بالتعويضات التي تطالب بها دولة الكويت.

وعلى الجانب الآخر في العراق نشاهد علامات الثأر التاريخي، والتي تظهر في تصريحات رسمية غير مسؤولة، تصر على أن الكويت جزء من العراق. وإذا كانت هذه التصرفات غير المسؤولة تصدر من بعض المحسوبين على النظام العراقي فلا نستطيع ان تتجاهل المشاعر الشعبية الغاضبة من الحصار الذي أدى الى تدهور شديد في مستوى معيشة الشعب العراقي. ولا بد أن جزءا من شحنة الغضب العارمة ستنصب على الكويت، على أساس أنها هي التي استدعت التدخل الأجنبي، وما أدى اليه من كوارث بالنسبة للعراقيين.

نحن لاناقش هنا المنطلق الخاطيء، لأن الاتجاهات العدائية من شعب

أجزاء أخرى، ليس شرطاً أن تتفق مع قواعد المنطق. ولن تجدى هنا إثارة السؤال التقليدي: من الذى تسبب فى كارثة الخليج؟

فى هذا المجال النفسى بالذات، تستطيع المنظمات غير الحكومية وجهود المثقفين العرب، أن تلعب دوراً فعالاً فى تثبيت القيم العربية القومية الأصيلة، ونقد الأخطاء الجسيمة التى ارتكبت، وتشخيص السلبيات فى الممارسة العربية، وتغيير الاتجاهات، سواء فى ذلك اتجاهات التنمية أو الجماهير.

غير أن البعد الفكرى لا يقل أهمية عن البعدين النفسى والسياسى. ونقصد به على وجه التحديد، ممارسة النقد والنقد الذاتى بين المثقفين العرب. ذلك ان الأخطاء الفكرية الفادحة التى ارتكبتها فريق من المثقفين العرب الذين وافقوا على المسيرة العراقية، سواء فى منطلقاتها القومية المزعومة، أو فى خطابها السياسى المراوغ والمخادع، والذى تدرع بمقولات الوحدة، والعدالة الاجتماعية، وتحرير فلسطين، أو فى نقد التدخل الأجنبى وكأنه هو الأساس فى المشكلة، كل هذه الأخطاء ينبغى تشريحها، وإعطاؤها الوصف الصحيح. وليس الغرض هنا هو الإدانة العلنية لمواقف عدد من المثقفين العرب، ولكن هو وضع اليد على سلبيات الممارسة للعقل السياسى العربى.

غير أن النقد الذاتى بالرغم من أهميته القصوى، كخطوة أساسية فى سبيل المصالحة العربية، ينبغى أن يرافقه نقد أصيل لسلوك الأنظمة العربية فى أزمة الخليج. وهنا أيضاً الغرض من هذه الممارسة هو استخلاص الدروس مما حدث.

وهكذا نرى أن المصالحة العربية بالمفهوم الشامل الذى نقتصره، تقتضى خطة استراتيجية شاملة، قد تكون جامعة الدول العربية هى المؤهلة لوضعها. بحيث توزع الأدوار بين اطراف شتى من أهمها مراكز الابحاث العربية والمنتديات الفكرية والثقافية والمنظمات غير الحكومية، التى يمكن ان تلعب دورا حاسما فى تمهيد الأرض للحوار السياسى المسئول بين الأنظمة العربية.

ولتقم فلسفة الممارسة كلها على تعريف الأمن الذى اقترحه أحد الخبراء الأوربيين حين قرر فى عبارة بسيطة - وإن كانت جامعة - الأمن هو الآخر. بمعنى أنك حين تضع سياستك الأمنية والدفاعية فأنت تضعها فى مواجهة كيان آخر. فكيف اذا كان هذا الآخر هو الشقيق الذى تجمعه روابط تاريخية وثقافية لا حدود لها؟ نحن ندعو إذن إلى الحوار الحى الفعال بين الأشقاء، الذين يواجهون من قبل النظام العالمى الجديد، بتحديات جسيمة تحتاج - أول ما تحتاج - إلى التضامن الحقيقى والتعاون غير المحدود.

أوهام شرق أوسطية

نحن نعيش فى عالم غريب حقاً، يختلط فيه الواقع بالخيال، ولا تبدو فيه خطوط فاصلة بين الحق والباطل، وتختفى فيه الفروق بين المشروع وغير المشروع. ويبدو أن مصدر الخلط هو هذا الاضطراب العظيم الذى نعيشه، بعد أن سقطت نظم سياسية راسخة ما كان يظن احد انها ستسقط هذا السقوط المدوى فى يوم من الأيام، ونتيجة لذبول ايدولوجيات مزدهرة، واختفاء شعارات صاحبة كانت ملء السمع والبصر فى يوم من الأيام. يحدث هذا على مستوى العالم، نتيجة لازمة لمرحلة التحول الخطيرة التى يمر بها النظام العالمى منذ سقوط الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالساحة.

وتبدو الانعكاسات واضحة جلية على النظام الاقليمى العربى، الذى يمر بعد كارثة الخليج فى اختبارات صعبة ومعقدة، وجاء الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ليزيد العقل السياسى حيرة وبلبلة.

* جريدة الاهرام ١٥ / ١١ / ١٩٩٣ م.

النظام العربى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى

ومما يشهد على ذلك كله بروز مفاهيم ومصطلحات جديدة مثيرة للجدل والاختلاف، من أبرزها الشرق أوسطية، والتي كادت - على أيدي بعض الكتبة - تتحول إلى أيديولوجية جديدة منافسة للقومية العربية!

وبداية لا بد لنا أن نؤكد أن الشرق أوسطية ليست فكرة جديدة، بل هى مشروع مطروح منذ الخمسينات، منافسا فى ذلك لمفهوم النظام العربى. وكلنا يذكر حقبة الخمسينات التى شهدت استقلال عديد من الدول العربية، التى رفضت عن كاهلها أنقال الاحتلال والاستعمار والوصاية والانتداب، سواء عن طريق المفاوضات، أو عن طريق حروب التحرير. لعل أهم حدث فى هذه الحقبة، كان هو قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى قلبت كافة الموازين فى الوطن العربى وعلى مستوى العالم. وهل ننسى - فى هذا المقام - المعركة الشرسة التى قادتها الثورة ضد حلف بغداد، الذى قام فى الواقع على فكرة شرق أوسطية، من شأنها تجميع دول المنطقة فى حلف سياسى عسكري تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى؟ كان اتجاه الريح فى هذه الحقبة مع ترسيخ وتوكيد فكرة العروبة، واستخلاصها من كل مايشوبها، ومحاولة إقامة سياج عربى شامل يحمى الهوية العربية. ويدافع عن الأمن القومى العربى، بغير هيمنة أجنبية، وبدون اشراك دول الجوار، سواء كانت إسرائيل أو تركيا فى شبكة واحدة مع الدول العربية. ودار بين الباحثين العرب المستنيرين جدال شهير، حول النظام الشرق الأوسطى، وكانت ابرز انتقاداتهم أن هذا المفهوم غربى النشأة، غير محدد المعالم والقسمات، مشكوك فى أمره، ومريب فى أهدافه. ووصل التحليل فى النهاية، إلى أنه يراد منه تفتيت النظام العربى، ومنع نشوء الوحدة العربية.

ما أشبه الليلة بالبارحة! نعود الآن في التسعينات، لكي نستعيد أصدقاء
المعركة الفكرية القديمة، ولا ينبغي أن ندهش لأن بعض الباحثين اليوم
يثيرون ضد الفكرة الشرق أوسطية نفس الاعتراضات السابقة.

الأوهام الثلاثة

وفي تقديرنا أن فكرة الشرق أوسطية الجديدة التي تروج لها هذه الأيام
دوائر شتى أمريكية وإسرائيلية وفلسطينية وعربية تقوم على أوهام ثلاثة:
سياسية واقتصادية وفكرية.

الوهم الأول سياسى، وهو يقوم على فكرة مسطحة مفادها أن اعلان
المبادئ الفلسطينية الاسرائيلى من شأنه - وفي ضوء منته وحواشيه وملحقاته -
أن يفتح الباب واسعا وعريضا امام عالم جديد مبهر، سيسوده السلام والامن
والتعاون، هو عالم الشرق الأوسط. وفي هذا العالم سينقلب الأعداء -
بحكم معجزة سياسية مفاجئة - إلى اصدقاء، وستذوى العداوات القديمة،
وستبتدد فى الاجواء سحابات الشك العميق. وفى سبيل الترويج لهذا العالم
الجديد، لا بأس للزعماء الاسرائيلين من أن يلبسوا مسوح التواضع لأول مرة
فى تاريخهم، فيتحدثوا بلسان شيمون بيريز فى القاهرة، حين قرر نحن وأنتم
متخلفون، هذه حقيقة فلماذا بعد أن أسقطت الثورة العلمية والتكنولوجية
الحواجز التاريخية بين الجنس الأبيض والجنس الأسود، وظهور الجنس
الاصفر ممثلا فى النمرور الآسيوية، لا نحاول اللحاق بهذه الدول المندفعة فى
طريق التقدم؟ تعالوا أيها العرب، وانسوا الماضى الكريه المثقل بالذكريات
المؤلمة، لكي ننضم فى مسيرة واحدة توحد جهودنا لكي نتقل من التخلف
إلى التقدم.

وينبهر من بيننا بعض السذج، مأخوذين بنبرة التواضع الاسرائيلي، ونعمة نقد الذات، ويتساءلون بدورهم: حقيقة لم لا يتم هذا المخطط، مادامنا - وخصوصا بعد توقيع اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي - قد دخلنا فعلا عصر السلام الحقيقي؟

ونحتاج حتى نبدد هذا الوهم السياسي أن نذكر ببعض الحقائق:

أولا: ما قيل عنه من هزيمة المشروع الصهيوني الذي قام على أساس الاستعمار الاستيطاني لفلسطين، وعسكرة المجتمع اليهودي، والتوسع العسكري على حساب الأرض العربية، فيه مبالغة شديدة. المشروع الصهيوني مشروع معقد، يقوم على اسطورة دينية، هذه حقيقة، ولكنه اتبع في سبيل تحقيقها أكثر الوسائل عملية ونفعية، وتجاوز ذلك انتصاره وجنوده فاستخدموا أكثر الاساليب وحشية واجراما في حق الشعب الفلسطيني وفي مواجهة الشعوب العربية. هذا مشروع لم يتورع في أي لحظة عن نقل ولائاته السياسية، من قوة عظمى هابطة الى قوة عظمى صاعدة. هكذا فعل حين نقل تركيزه على انجلترا الى الولايات المتحدة الامريكية. وهو مشروع لديه أدق نظام للانداز المبكر في مجال العلاقات الدولية. فخبراؤه يجيدون دراسة وتحليل تضاريس النظام العالمي، في حال الثبات النسبي والحركة المتغيرة. وهم يستطيعون ان يراقبوا بدقة لحظات الانقطاع التاريخي في النظام الدولي، وتحوله من حالة الى أخرى. ليس ذلك فقط، ولكنهم - بحكم الصلة الوثيقة بين الباحث الاستراتيجي الاسرائيلي والمخطط السياسي - قادرون أن يصوغوا لاسرائيل من السياسات ما يسمح لها بالتكيف مع الظروف المتغيرة. هكذا فعلوا حين تم الانتقال من الحرب الباردة الى مرحلة الوفاق، وهكذا يفعلون اليوم، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهيار الجدل

الايديولوجى بين الماركسية والرأسمالية، وصعود المعيار الاقتصادى، باعتباره أصبح هو ضابط شرعية النظم السياسية، ومحك التخلف والتقدم بين الأمم. بنظرة ثابتة أدركت النخبة الاسرائيلية الحاكمة ان عهد الغزو العسكرى لأراضى الغير قد انقضى الى غير رجعة، وأن المزاج العالمى أصبح حساسا لموضوعات حق الشعوب فى تقرير مصيرها، كما أن الخطاب السائد أصبح يشير لموضوعات الديمقراطية وحقوق الانسان بتركيز غير مسبوق، وباهتمام واضح من الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء.

وهكذا اتخذوا القرار الاستراتيجى بالانفتاح على منظمة التحرير الفلسطينية، ليس نتيجة لانكسار المشروع الصهيونى، ولكن باعتباره الوسيلة الوحيدة المقبولة عالميا لضخ دماء جديدة فى شرايين المشروع الصهيونى القديم، الذى ظهرت علامات ترهله فى الحقبة الأخيرة، نتيجة لظروف داخلية وخارجية، وتحت وطأة الضربات الموجعة التى وجهتها الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ضد الاحتلال الاسرائيلى.

وهكذا يبدو اعلان المبادئ كما لو كان مشروعا اقتصاديا له هامش سياسى! لأن السياسى فيه بالغ الغموض وشديد العمومية، وملئ بالألغام والمتفجرات. ولعل أبلغ دليل على ذلك التصريح الذى أدلى به أحد أعضاء الوفد الفلسطينى فى محادثات طابا، حين قرر أن الاسرائيليين جاءوا يعرضون علينا خطة احتلال غزة وأريحا لاختطه انسحابهم!

وهكذا يمكن القول، أن الذين يعتقدون أن عصر السلام قد لاحت تابشير، قد يكونون أسرى الوهم السياسى للشرق أوسطية، هذه الايديولوجية الجديدة البارزة!

الوهم الاقتصادي

ولم يعد الوهم الاقتصادي أن يجد منظريه سواء من الاسرائيليين أو العرب. أما المنظرون الاسرائيليون فقد اخفوا هذه المرة أنيابهم القديمة وراء ابتسامات مصطنعة!

ألم يصرح مناخم بيجين من قبل، هذا الصقر الليكودي القبيح، بأن المعادلة الصحيحة تتكون من ثلاثة عناصر: العبقرية الاسرائيلية، ورأس المال الخليجي، واليد العاملة العربية الرخيصة؟

وبالرغم من فجاجة العنصرية الكامنة في هذا التصريح، إلا أنه يكشف بجلاء عن حلم إسرائيل في الهيمنة الاقتصادية على المنطقة. ولا ينبغي أن تعطى للهيمنة المعنى المسطح لها، والذي قد يجعلها أقرب إلى الاستعمار الاقتصادي المباشر. الهيمنة الاقتصادية المعاصرة عملية بالغة التعقيد، وهي تعتمد أساساً على التحكم في عملية اصدار القرار الاقتصادي، نتيجة السيطرة على متغيرات متعددة. بعضها يتعلق بعمليات الائتمان العالمية وحركة الأسواق وشروط التبادل التجاري، وبعضها الآخر يتعلق بمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية بكل تعقيداتها وأسرارها، وبعضها الآخر يتعلق بمجمل معايير قوة الدولة وثقلها، وتأثير ذلك كله على الاقتصاد.

وهكذا يمكن القول أن احلام الرخاء الاقتصادي المزعوم الذي سيتم نتيجة للتعاون الاقتصادي الاسرائيلي الفلسطيني العربي تحتاج إلى وقفة نقدية صارمة، لا تقوم على التمنيات الطيبة، وإنما تنهض على أساس تحليل إستراتيجي صارم، يحدد مفهوم الدور الاسرائيلي كما تراه إسرائيل نفسها،

فى هذه العملية الاقتصادية المعقدة، واللى تخطط لها دوائر عديدة تمتلك كافة أدوات الهيمنة السياسية، والمعرفة العملية. وفى نفس الوقت تحلل الوضع السياسى والاقتصادى العربى، مع التركيز على الثغرات الواضحة فى المواقف السياسية والأوضاع الاقتصادية للدول العربية، والتشديد على ضرورة صياغة موقف عربى موحد، يجابه هذه الهجمة الشرق أوسطية العارمة!

أما الوهم الثالث والأخير

فهو الوهم الفكرى، الذى يذهب إلى أن الشرق أوسطية باعتبارها شعار العهد القادم، ستحل محل العروبة بكل تراثها وتاريخها، بعد أن انكسر المشروع القومى العربى، كما يذهب بعض المحللين السياسيين. ولعل هذا الوهم هو أخطر الأوهام قاطبة، لأنه يتعلق بالهوية، وهل يمكن للشعب العربى أن يغير هويته، هكذا بغير مقدمات، استجابة لمثيرات مصطنعة، دخيلة على الجغرافيا ومضادة لحركة التاريخ؟

(١٢)

المشروع الغربى - الإسرائيلى لترويض الشخصية العربية

يشير مشروع الشرق أوسطية - من بين ما يثير - موضوع الهوية العربية. والسؤال المطروح من قبل بعض الباحثين العرب: ما هى مخاطر التفاعلات الاقتصادية المرتقبة فى الشرق الأوسط، والتي ستدخل فيها أطراف اسرائيلية وغيرها شرق أوسطية على الشخصية القومية العربية؟

ابتداء لا بد أن نقرر أن موضوع الشخصية العربية، يثير كثيرا من الجدل العلمى بين الخبراء والباحثين. وهذا الجدل الذى يدور فى الوطن العربى ليس بعيدا عن المناقشات المحتدمة التى دارت فى الدوائر العلمية الغربية حول شرعية الحديث عن «شخصية قومية» للشعوب لها سمات محددة وتتسم بالثبات النسبى. فهل هناك - على سبيل المثال - شخصية قومية المانية تختلف اختلافات جوهرية عن الشخصية القومية الفرنسية؟ وهل هناك شخصية قومية أمريكية تختلف اختلافات جوهرية عن الشخصية القومية

* جريدة الاهرام ٢٢ / ١١ / ١٩٩٣ م.

اليابانية؟ هناك من العلماء الاجتماعيين من ينكرون على مفهوم الطابع القومي للشخصية علميته، ويذهبون الى أن البحث في هذا المجال محفوظ بالمخاطر العلمية وبالتحيزات الفكرية على السواء.

غير أننا ممن يؤمنون بأن بحوث الطابع القومي للشخصية يمكن أن تجرى بصورة علمية، لو توافرت بعض الضمانات المنهجية الضرورية. وقد شغلنا نفسنا بهذا الموضوع، بعد حرب يونيو ١٩٦٧، حين تعرضنا لبحث الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر والذي صدرت طبعته الأولى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٣، وصدرت طبعته الرابعة عن دار مدبولي منذ هذا العام.

ما الذى جعلنا نتصدى للشخصية العربية عقب الهزيمة العربية المروعة عام ١٩٦٧؟

تشويه الشخصية العربية

تحت وطأة الهزيمة، والاحساس بالقهر، لأنتنا كعرب لم نستعد للمعركة كما كان ينبغي، رحنا نفتش - كل بطريقته - فى سليات الشخصية العربية. كنا نبحث - كباحثين علميين ومثقفين قوميين عرب - عن اليقين، هل كتبت الهزيمة علينا الى الأبد؟ هل سلياتنا ترجح كفة إيجابياتنا؟ هذه التساؤلات أبدع فى صياغتها الكاتب العربى كميل حوا فى إطار ما أطلق عليه معركة تفسير الهزيمة، والتي كانت معركة نظرية وسياسية فى آن واحد. وقد طرحت فى ثنايا هذه المعركة تساؤلات أساسية فيما يلى أمثلة بارزة لها:

«هل اشتراكية بعض الأنظمة هى المسئولة عن الهزيمة؟»

هل غياب التكنولوجيا لدى العرب هو المسئول عن الهزيمة؟
هل افتقاد العرب لوسائل اقناع الرأي العام الغربي هو المسئول عن الهزيمة؟
هل اصرار شعب فلسطين على التعجيل بالتحريك هو المسئول عن الهزيمة؟
هل وجود الأحزاب هو المسئول؟
هل انفتاحنا على الشيوعية أو تحالفنا مع الاتحاد السوفيتي هو المسئول
عن الهزيمة؟

ومن الذى هزم: هل هزمت أمة أم مجرد طبقة أو قائد؟
هل هزم شعب أم هزمت نظرية وخط سياسى؟
هل هزم العرب أم هزم بعض العرب وانتصر «عرب» آخرون؟
هل هزمت سلبيات العرب أم ايجابياتهم؟
وما الذى حدث تماما: هل أن بقعة الزيت اتسعت، أم أن السيف اقترب
من القلب؟

هل خسرتنا معركة أم خسرتنا حربا، هل خسرتنا حربا أم خسرتنا ثورة؟
(راجع كميل حوا، نقطة الانطلاق: ثقافة الاستعمار فى زمن الهزيمة،
مجلة الثقافة العربية، نيسان ١٩٧٣، ٣ - ١٦) كانت هذه هى خريطة
التساؤلات التى أثارها المثقفون العرب عقب هزيمة ١٩٦٧. وانطلق كل
واحد منا بطريقته بعد التشخيص الذى توصلنا اليه، للتصدى الفكرى
للهزيمة. واخترت - فى اطار مركز الأهرام للدراسات السياسية
والاستراتيجية - التصدى من خلال التحليل النقدى للمشروع الغربى -
الاسرائيلى لتشويه الشخصية العربية، والذى بدأت موجاته عقب الهزيمة
مباشرة.

ونعلم جميعا ان هذا المشروع له جذور تاريخية قديمة، ليس هنا مقام البحث عن دواعيه وأسبابه، غير أن الخطاب الاستشراقى العنصرى الغربى، فى حديثه عن الاسلام، أو عن العرب، أو عن الشخصية العربية، يكفيننا فى الدلالة على سوء توظيف العلم الاجتماعى لتشويه شخصيات الشعوب، وحضارتها، وثقافتها الزاخرة.

هجمة المشروع الغربى الاسرائيلى بدأت عقب هزيمة يونيو مباشرة بدراسة أصبحت شهيرة، كتبها الجنرال هاركابى الذى كان مديرا للمخابرات الاسرائيلية، ثم أصبح بعد اعتزاله الخدمة، أستاذا لعلم النفس الاجتماعى بالجامعة العبرية. وهاركابى شخصية تستحق التأمل. فقد كتب رسالة للدكتوراه فى موضوع « الادراكات العربية لاسرائيل » جمع وحلل فيها كل ما صدر عن العرب المعاصرين عن اسرائيل والصهيونية وفلسطين. وبناء على دراسته العميقة للفكر العربى المعاصر، وللثقافة العربية فى تجلياتها الأساسية، استطاع أن ينشر دراسة مسمومة بعنوان «أسباب انهيار العرب فى حرب «الأيام الستة» فى مجلة «أوربس» الأمريكية، وهى مجلة علمية رصينة. وقد استعان هاركابى بلغة العلم الاجتماعى المعاصر، لكى يشوه متعمدا الشخصية القومية العربية، مركزا على ما أسماه الفردية الصارخة التى يتسم بها العربى المعاصر والتى ترد الى ضعف جماعى أو حضارى ضارب بجذوره فى أرضية العلاقة بين الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه، ثم انتقل هاركابى الى الحديث عن اتجاه العرب ازاء الحقيقة والواقع، والذى يتسم بأنه هروب من مواجهة الواقع.

ولا يتسع المجال للعرض التفصيلى للاستراتيجية العلمية المحكمة التى اعتمد عليها هاركابى لكى يقوم بمهمته فى التشويه المتعمد للشخصية

القومية العربية. ونشر دراسته فى الدوائر الغربية حتى تذيع نتائجها وتوظف سياسيا لصالح اسرائيل والصهيونية. فاذا كانت الشخصية القومية العربية بهذا الضعف، والسلبية، والعجز عن مجابهة الواقع، فلماذا لا يعامل الغرب - وفى مقدمته اسرائيل طبعاً - العرب لا باعتبارهم آدميين بل باعتبارهم أشياء، يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها، بل وفى حالات المقاومة المشروعة التى وصفتها اسرائيل بالإرهاب، من المبرر نفس ييوتهم بل وابادة قراهم بالكامل. فكأن العلم الاجتماعى يوظف هنا لتبرير الهمجية الغربية الاسرائيلية فى التعامل مع الشعب العربى.

كادت عملية تشويه الشخصية العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ تنجح فى تحقيق أهدافها، بعد أن ساد اليأس والاحباط، الى أن جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتحقق عودة اليقين فى فاعلية الشخصية القومية العربية، وقدرتها على مواجهة التحديات.

ترويض الشخصية العربية

انتهت عملية تشويه الشخصية العربية بالفشل، مع الساعات الأولى التى انطلقت فيها القوات المصرية والسورية لدك القلاع العسكرية الاسرائيلية. فى مصر تمت معجزة العبور، وانهار خط بارليف الحصين تحت ضربات المقاتلين المصريين، واجتاحت القوات السورية هضبة الجولان. دارت معركة استرداد الكبرياء القومى، بعد الحملة الشرسة التى وجهها الغرب لإسرائيل الى صميم الشخصية العربية.

ولم تعد الأصوات العنصرية القبيحة غريبة كانت أو اسرائيلية تجرؤ على التبحر الذى مارسته طويلا فى الحقبة ما بين هزيمة يونيو ١٩٦٧ ونصر أكتوبر ١٩٧٣.

ولا نريد أن نخوض في المسار المعقد الذي خاضه الصراع العربي الاسرائيلي بعد حرب أكتوبر. غير أن ابرز علاماته توقيع اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، والتي حاولت إسرائيل من خلالها وفي اصرارها على التطبيع بكل مكوناته، ترويض الشخصية المصرية. غير أن التراث التاريخي العميق للشعب المصري، كان هو السند الذي اعتمدت عليه جموع المثقفين والمهنيين المصريين في رفضها لهذا التطبيع المفروض، وقرنته - من منظور قومي عربي بصير - بضرورة أن يسبقه حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة.

ويمكن القول أن الاجتياح الاسرائيلي الفاشل للبنان يمثل الحدث الثاني في مسار الصراع اللصيق بمحاولة ترويض الشخصية العربية، فقد استطاعت المقاومة اللبنانية البطولية مع المقاومة الفلسطينية أن تفرض على إسرائيل الانسحاب، وكان هذا هو الفشل الثاني الذي لاقاه المخطط الاسرائيلي لترويض الشخصية العربية.

أما الفشل الثالث والبارز فهو عجز قوات الاحتلال الاسرائيلي على قهر الشعب الفلسطيني في غزة والأراضي المحتلة. لقد كانت انتفاضة الحجارة صورة بارزة لمقاومة الشخصية العربية، ولصلابتها، وفي رفضها لكل محاولات التطبيع والترويض.

ولم تجد الاستراتيجية الاسرائيلية أمامها سواء اللجوء الى أسلوب الالتفاف بدلا من المواجهة المباشرة. المواجهة المباشرة أثبتت في لحظات ثلاث مجيدة في التاريخ العربي فاعلية الشخصية العربية، من خلال المقدرة القتالية الفذة

للمقاتلين العرب: حرب أكتوبر ٧٣، ومقاومة الاجتياح الاسرائيلي للبنان، والانتفاضة الفلسطينية. كيف تحاول اسرائيل الالتفاف؟ من خلال الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي تراوغ اسرائيل وتهرب من المواجهة المباشرة، عن طريق التلويح بمكاسب سياسية محدودة وغامضة، والاغراء بتعاون اقتصادي وثيق مباشر - كما يقولون - بالخير العميم على المنطقة. غير أن الذي يعفينا من نصوص الاتفاق هو هذه النصوص التي تتحدث عن التزام منظمة التحرير الفلسطينية بنقد العنف والارهاب. هنا مربط الفرس في مشروع الترويض. ان ذلك يعد قبولا عربيا للتوصيف الغربى الاسرائيلي للمقاومة المشروعة - بحكم المواثيق الدولية - للاستعمار والاحتلال، ونعتها بأنها والهدف هنا هو نزع دوافع النضال والمقاومة من صلب تكوين الشخصية العربية. هذه الشخصية التي تشكلت أساسا فى العصر الحديث فى أتون النضال الوطنى الذى مارسه الشعب العربى فى مصر وسوريا ولبنان والعراق وليبيا وتونس والمغرب والجزائر ضد كل صور الاستعمار والاحتلال والوصاية والانتداب.

غير أن مخطط الترويض يكشف عن وجهه القبيح فى برنامج «التعليم من أجل السلام» الذى تتبناه بعض الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والذى فى توجهه للأطفال المصريين والعرب، يهدف أساسا الى التغنى بمآثر السلام، ونقد الحروب - هكذا على الاطلاق - باعتبارها وسيلة بربرية لحل الصراعات بين الأمم. التأثير الموجه على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال العرب هو الهدف الاستراتيجى الاسرائيلي المدعوم غربيا.

وفى مقابل ذلك، لابد من تفنيد أوهام الشرق أوسطية، وحياء الذاكرة السياسية العربية وفق برنامج قومي مدروس تتبناه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأهم من ذلك أن يلتفت المثقفون العرب الى دورهم الأساسى فى تكوين العقل النقدى العربى، حتى نقبل أو نرفض ما يعرض علينا وفق منهج علمى بصير. فقد مضى أوان الشعارات السياسية الصاخبة، وسقط الى الأبد خطاب التبرير، بعد أن بدأت المواجهة الحضارية.

(١٤)

النظام القومى العربى فى مرحلة الأزمة

مناقشة الجوانب السياسية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة مدخل أساسى لإثارة الجوانب الاقتصادية والأمنية والثقافية لهذه العملية التاريخية الكبرى التى تأخذ مجراها فى الوقت الراهن. وفى تقديرى ان السؤال الاساسى الذى ينبغى ان نطرحه قبل الدخول فى الجدل المحتدم حول هذه العملية: مبرراتها وآثارها على النظام العربى، هو: كيف نحدد السمات الاساسية لطبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها النظام العربى فى الوقت الراهن؟

للإجابة عن هذا السؤال، أريد ان استعين بنظرية فيلسوف العلم الأمريكى «توماس كون» التى بسطها فى كتابه الشهير «بنية الثورات العلمية». كان «كون» معنيا بدراسة مشكلة التقدم العلمى، وما الذى يؤدى اليه عبر الزمن، وقد صاغ «كون» نظرية متكاملة تسمح بالدراسة العلمية للتقدم فى

* جريدة الاهرام ٢٩ / ١١ / ١٩٩٣ م.

مجال العلوم، تقوم على مفهوم رئيسى هو: النموذج الإرشادى (Paradigm).

ويغض النظر عن سرد كل المكونات للنموذج الارشادى كما عرفه «كون» الا ان ابرز مكون له، هو اجماع المجتمع العلمى فى لحظة تاريخية ما على وضع مشكلات البحث بطريقة معينة. بعبارة اخرى هناك مشكلات تستبعد على اساس انها لا تدخل فى أجنحة البحث ومن ناحية اخرى، هناك قائمة مشكلات جديدة بالبحث ومناهج بحثها مقننة ومعروفة.

النموذج الارشادى بهذا المعنى يعد أساسا للقيام بالبحوث فى مرحلة تاريخية معينة، غير ان مرور الزمن قد يجعل قدرة هذا النموذج الارشادى على دراسة المشكلات تتآكل، وهنا يدخل النموذج الارشادى فى مرحلة ازمة تصارع فيها الافكار، الى ان ينشأ نموذج ارشادى جديد اكثر قدرة وكفاءة على التصدى للمشكلات المبحوثة، وهكذا، تلخص مسيرة التقدم فى العلم فى نشوء النماذج الإرشادية وسقوطها وصعود نماذج إرشادية جديدة، وهكذا الى مالا نهاية.

بناء على نظرية «كون» يمكن القول بأن المرحلة التاريخية التى يمر بها النظام العربى فى الوقت الراهن تتسم بضعف النموذج الارشادى (وهو هنا النظام القومى العربى) ودخوله فى مرحلة أزمة عميقة، تدور فيها المعارك الفكرية والسياسية الدامية، تمهيدا لخلق نموذج ارشادى جديد (قد يكون هو النظام الشرق أوسطى كبديل للنظام القومى العربى، وقد يكون هو صيغة تعاونية بين النظام الشرق أوسطى والنظام القومى العربى وقد يكون هو نظاما

قوميا عربيا جديدا منافسا للنظام الشرق أوسطى). ولكي نحدد طبيعة مرحلة الازمة التي لا خلاف بشأن وجودها، علينا ان نحدد اولا سمات النموذج الارشادى الذى كان سائدا قبل الازمة. هذا النموذج الإرشادى، ونعنى النظام القومى العربى، كان له مفهوم محدد عن الذات، وهذا المفهوم له مكونات سياسية واقتصادية وثقافية:

- ١ - مكون سياسى، يتمثل فى القناعة بأننا امة عربية واحدة.
 - ٢ - مكون اقتصادى، يتمثل فى القناعة بأن التعاون الاقتصادى العربى ضرورة أساسية.
 - ٣ - مكون ثقافى، يقوم على اساس وجود هوية عربية قد تختلف تجلياتها فى البلدان العربية، غير ان مقوماتها واحدة.
- وهذا المفهوم عن الذات ينبغى ان يعرض على محك كيف يتصور الآخرون هذه الذات، وخصوصا البلاد الغربية الكبرى التى كان لأغلبها علاقات صراعية مع الوطن العربى.
- هذا التصور الغربى يجنح الى نفي ان العرب يكونون أمة واحدة، وفى الوقت نفسه، عملت الدول الغربية على تعويق تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية وخططت لغزو السوق العربية من خلال آليات شتى اقتصادية وسياسية وثقافية. وهذا التصور أخيرا، يجنح من خلال استراتيجية علمية وسياسية كاملة الى اثبات عدم وجود هوية عربية واحدة، على العكس هناك اتجاه لإثبات تشرذم الهوية العربية الواحدة، إلى ولاءات طائفية واثنية واقليمية، وفروق بين المشرق والمغرب، الى اخر هذه الصورة الفسيفسائية التى يقدم من خلالها الوطن العربى الى العالم.
-

ليس هناك مجال لرصد ماذا تم فى اطار النموذج الارشادى الذى ساد حتى الآن (النظام القومى العربى) من تفاعلات سياسية أو اقتصادية، أو ثقافية ولكننا نكتفى بالإشارة الموجزة لحصيلة التفاعلات العربية.

* التاريخ العربى المشترك طويل ومعقد، وهو خليط من الصراع والتعاون والمنافسة.

* التاريخ السياسى للنظام القومى العربى شهد انجازات بارزة على مستوى التعاون والتنسيق فى لحظات تاريخية معروفة، كما شهد أيضا اخفاقات بارزة.

* التاريخ الاقتصادى يكشف عن قصور شديد واخفاق فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى.

* التاريخ الثقافى شهد صراعات حادة بين التقليديين والتحديثيين، بين انصار الأصالة وانصار المعاصرة، بين العروبيين والقوميين، والاشتراكيين والرأسماليين الى آخر هذا التاريخ المعروف.

غير ان النموذج الارشادى السائد قبل الأزمة (النظام الاقليمى العربى) كانت له ايضا صورة محددة عن الآخر، الذى يمثل مصدر التهديد الرئيسى للنظام وهو اسرائيل.

وصورة الآخر فى اطار النموذج الارشادى السائد تقوم على عدد من السمات الرئيسية لهذا الآخر:

- الصهيونية ايدولوجية عنصرية.

- المجتمع الاسرائيلى يقوم على اساس الاستعمار الاستيطانى.

-
- الدولة الاسرائيلية لديها نزعة توسعية باستخدام الغزو والقوة العسكرية.
 - ولديها نزعة الهيمنة الاقتصادية ورغبة شديدة فى غزو الاسواق العربية.
 - وعندها نزعة للتفوق العسكرى على كل البلدان العربية.
 - اسرائيل عدو خطير نتيجة الحلف السياسى والعسكرى الوثيق مع أقوى قوة عسكرية معاصرة وهى الولايات المتحدة الامريكية.

هذه هى صورة الأخرى فى الذهن العربى، والتى تجعل نهاية العداء معه، مسألة مستبعدة وفكرة التعاون معه سياسيا أو اقتصاديا فكرة لا ترد اصلا على الذهن العربى الذى يفكر فى اطار النموذج الارشادى السائد.

النموذج السائد فى مرحلة الازمة

اذا كان هذا هو النموذج السائد، فقد دخل هذا النموذج فى مرحلة أزمة عنيفة بعد ان بدأت عمليات متعددة قد تؤدى الى انهياره بالمعنى التاريخى للكلمة. وبعيدا عن أسباب الانهيار المتعددة الفكرية والسياسية والاقتصادية، يمكننا ان نركز على ثلاث لحظات تاريخية أساسية عجلت بتهافت النظام، وبالتالي دخوله فى أزمة عنيفة.

اللحظة الأولى: توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

اللحظة الثانية: حرب الخليج وأثارها المدمرة.

اللحظة الثالثة: الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى.

بهذه اللحظة الثالثة، التى ذهبت بعيدا فى نفى النموذج الأساسى السائد ومهدت الطريق لإنشاء نموذج أساسى جديد هو النموذج الشرق أوسطى، تكون دائرة الأزمة قد اكتملت ومن هنا اشتداد المعركة الفكرية السياسية فى الوطن العربى.

وتسود هذه المعركة اتجاهات ثلاثة أساسية:

الاول: الرفض المبدئي المطلق، ويتبنى هذا الموقف هؤلاء الذين مازالوا ينطلقون من الثبات على مبادئ النظام القومى العربى.

الثانى: القبول المشروط الذى يقوم على اساس القناعة بإمكانية تعظيم المكاسب العربية سياسيا واقتصاديا فى ظروف سيولة النظام العالمى والضعف الراهن للنظام القومى العربى.

الثالث: القبول بغير شروط الذى يقوم على أساس انكار اهمية النظام القومى العربى، او الحديث عن فشله الذريع، وضرورة القبول بنظام شرق اوسطى جديد قد يؤدي الى تحديث الوطن العربى.

فى ضوء هذه الصورة المعقدة علينا ان نطرح بصراحة سؤالا:

هل مشروع «الشرق اوسطية» جزء متكامل من اعادة صياغة العالم على ضوء تأثيرات الكونية Globalism بمكوناتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وسيادة العلاقات المتعددة الأطراف؟

وهل هذه عملية تاريخية حتمية لامجال للنكوص عنها؟ ام انها عملية تاريخية، ولكن يمكن التأثير على اتجاهاتها من خلال النقد الفكرى والنضال السياسى، بما يسمح بتجديد صياغة النموذج الاساسى المأزوم، ونقصد النموذج القومى العربى؟

الكونية والاقليمية والقومية *

يذهب بعض الباحثين العرب الى أن الشرق اوسطية هى عملية تكامل مفروضة من الخارج على دول المنطقة حتى تتوحد اقتصاديا فى المقام

الأول، وهي عملية تتعارض مع التكامل الإرادى العربى الذى فشلت القوى القومية العربية فى تحقيقه.

وحتى نفهم ديناميات هذه العملية على وجه أفضل، فسأعتمد على اطار نظرى سبق لى فى دراسة سابقة نشره كمقدمة للتقرير الاستراتيجى العربى لفهم المتغيرات العالمية. وهو اطار يركز على ثلاثة مفاهيم اساسية: الكونية Globalism، والعلاقات المتعددة الاطراف التى تأخذ شكل التكتلات الاقليمية فى بعض الاحيان، والقومية. والكونية لها جوانب سياسية واقتصادية وثقافية. ويتمثل جانبها السياسى فى الدعوة الى تسيد نموذج الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان، وفى جانب العلاقات الدولية الهيمنة على حل الصراعات الاقليمية من خلال السيطرة والتدخل العسكرى المباشر للولايات المتحدة الامريكية (كما هو الحال فى حرب الخليج) بالإضافة الى وضع الامم المتحدة فى خدمة الولايات المتحدة الامريكية، واستخدام مجلس الأمن كأداة لتنفيذ مخططاتها.

اما الجانب الاقتصادى فيتمثل فى توحيد السوق العالمية وهى عملية يشند التنافس فيها بين التكتلات الاقليمية المختلفة، كالجماعة الاوروبية، والنافتا، وكذلك بين هؤلاء والعمالقة فى مجال الاقتصاد، وخصوصا اليابان والنمور الاسيوية، بالإضافة الى الغزو المنهجي المنظم لاسواق العالم الثالث وادماجها فى السوق العالمية تحت هيمنة القوى العظمى. ويبقى الجانب الثقافى الذى يدعو الى تخلق ثقافة عالمية. وفى هذا المجال يلفت النظر كتاب بيتر برجر عالم الاجتماع الامريكى «الثورة الرأسمالية» الذى صاغ فيه لأول مرة نظرية صورية محكمة عن الرأسمالية تتألف من خمسين

مقولة. وإذا أضفنا الى ذلك كتاب فوكوياما الشهير «نهاية التاريخ» والذي يزعم فيه ان الليبرالية بجانيها السياسى والاقتصادى هى التى ستسود العالم الى آخر الزمان، لأدركنا اتجاه هذه الكونية الثقافية. اما العلاقات متعددة الأطراف فهى المكون الثانى فى هذا الاطار، ولا حاجة بنا للتأكيد على أن هناك علاقات جدلية بين الكونية وبينها، وخصوصا حين تأخذ شكل التكتلات الاقليمية. ويتبقى المكون الأخير وهو القومية التى تأخذ فى الوقت الراهن أشكالا متطرفة سواء للتعبير السياسى عن الذاتية الثقافية المقهورة، أو كرد فعل لغزو الموجات الكونية للمجالات الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية لبلاد العالم الثالث من قبل الدول العظمى المهيمنة.

ونستطيع ان نخلص الى رسم ملامح الصورة الراهنة فى الشرق الاوسط. وتتمثل اساسا فى عملية فرض التكامل على المنطقة من خلال استخدام آلية عملية السلام بين اسرائيل والبلاد العربية. وهذا التكامل المفروض الذى يدخل اسرائيل فى علاقة عضوية مع البلاد العربية، يقف على طرف نقيض من التكامل الارادى العربى الذى عملت القوى القومية العربية على تحقيقه طوال العقود الأربعة الاخيرة وفشلت نتيجة اسباب شتى داخلية وخارجية.

وربما كان الانسب ان نسمى العملية الجارية الآن فى الشرق الاوسط التكامل المفروض الإرادى! ونعنى بذلك دخول نظم سياسية عربية شتى فى العملية بإرادتها، بغض النظر عن الضغوط التى مورست ضدها. وقد بدأت العملية بالاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى الذى ينص على تشكيل تحالف عضوى اقتصادى وثيق بين اسرائيل والكيان الفلسطينى البازغ او المحدود،

وينتظر ان تنضم اليه الاردن فى الأفق المنظور، قبل ان تتسع دائرته لتضم دولا عربية اخرى.

وإذا كان يمكن فهم النظام الشرق الأوسطى المطروح فى ضوء عمليات الكونية والاقليمية التى تحدثنا عنها، فيبقى ان نتحدث عن تأثير تصاعد النزعات القومية ضد هذا المشروع التى يموج بها الوطن العربى والتى تتمثل اساسا فى حركات الاسلام السياسى.

والسؤال هنا: هل تنجح هذه التيارات والحركات فى عرقلة الاتفاق؟

بداية تطرح هذه الحركات قضية هامة هى شرعية مقاومة الاحتلال الاسرائيلى إلى ان ينسحب من الاراضى العربية. وذلك على اساس ان الاتفاق لا يقدم خطة واضحة فى هذا المجال، ومن ثم لا يجوز الاعتماد فى هذا الصدد على النيات الاسرائيلية. وقد لا يختلف الكثيرون من القوميين العرب على هذا الطرح. غير ان هذه الحركات تطرح قضية اخرى تقع فى صميم الخلاف مع هذه الحركات، وهى ان الصراع مع اسرائيل ليس صراع حدود، ومن هنا لا يجوز فى نظرهم التوقف عن الجهاد ضد اسرائيل الى ان تزول الى الابد، وهذه هى القضية التى تستحق ان نناقشها فيما بعد.

(١٥)

تحولات المشروع الصهيوني

عبر مرحلة تاريخية كاملة من الزمن استقر العقل السياسي العربي على صورة محددة لإسرائيل، لها مكونات أساسية، سبق إن اشرنا إليها بإيجاز في مقالنا الماضي ولا بأس من ان نذكرها مرة ثانية، لأنها هي الأساس الذي نريد في ضوئه مناقشة امكانيات تحول المشروع الصهيوني. والسلمات الرئيسية لإسرائيل في هذه الصورة تتركز في انها قامت كدولة على اساس ايدولوجية عنصرية هي الصهيونية، وان المجتمع الاسرائيلي نموذج بارز للاستعمار الاستيطاني، وان الدولة الاسرائيلية لديها نزعة توسعية على حساب الاراضى العربية باستخدام الغزو والقوة العسكرية، وان العقيدة العسكرية الاسرائيلية مبنية على اساس ضرورة التفوق العسكرى على كل البلاد العربية مجتمعة، وان اسرائيل لديها نزعة للهيمنة الاقتصادية ورغبة شديدة في غزو الاسواق العربية، واخيرا تمثل اسرائيل عدوا خطيرا نتيجة للحللف السياسى والعسكرى الوثيق مع اقوى قوة عسكرية معاصرة وهي الولايات المتحدة الامريكية.

* جريدة الاهرام ٦ / ١٢ / ١٩٩٣ م.

ويمكن القول بان عناصر هذه الصورة تبلورت عبر الزمن، ليس نتيجة التحليل العلمى فقط، وانما من خلال الصراع الدموى العنيف الذى دار بين الشعب الفلسطينى وموجات الهجرة اليهودية المبكرة، والذى استمر عقود طويلة انهمرت فيها موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين موجة إثر موجة، إلى أن أنشئت الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨، وأصبحت تجسيدا حيا للصهيونية بكل مكوناتها العنصرية. وليس هناك خلاف حول ذلك فى العقل السياسى العربى، فالصهيونية ايدولوجية عنصرية، لانها قامت أولا على اسطورة تاريخية تتحدث عن شعب الله المختار الذى سكن أرض فلسطين منذ آلاف السنين، وضاع فى الشتات، ومن حقه ان يعود الى أرض الآباء والاجداد. والعنصرية هنا لها شقان، الأول النظرة للذات التى تنهض على اساس أن اليهود اسمى من غيرهم، والشق الثانى ان النظرة للأغيار فيها نزعة لاعتبارهم أدنى مرتبة من اليهود. وهذا هو جوهر العنصرية كما صيغت منذ منتصف القرن التاسع عشر كايديولوجية رجعية، اعتمدت كأساس لاستعمار شعوب العالم الثالث، على أساس مقولة شهيرة هى «عبء الرجل الابيض» فى تمدين الشعوب المستعمرة.

غير أن بلورة الصهيونية كايديولوجية عنصرية قامت على اساسها دولة اسرائيل لم تكن سوى بداية المشروع، التى حاولت أن تضى عليه شرعية تاريخية ودينية. غير أنه كان لابد من ابتداع ادوات للتنفيذ، هى نفسها التى كانت اساس انشاء المجتمع اليهودى الاستيطانى فى فلسطين قبل انشاء الدولة، والتى قامت على اساس تفرغ الارض الفلسطينىة من سكانها باستخدام وسائل شتى منها الخداع والمضاربة على الأراضى، واستخدام العنف، بل وتنظيم المذابح الجماعية كما حدث فى قرية دير ياسين. وقد

استطاع اليهود انشاء مجتمع عسكري فى فلسطين، حيث تشكلت العصابات الارهابية المختلفة كالهجاناة وشتيرن، والتي مارست الارهاب بشكل منظم ضد الشعب الفلسطينى، بل وصعدت عملياتها ضد قوات الجيش الانجليزى التى كانت موجودة فى ظل حكم الانتداب البريطانى.

وهذه العصابات الارهابية تحولت فى ظل الدولة إلى جيش الدفاع الاسرائيلى، الذى أعد وفق تخطيط محكم يجعل كل فرد اسرائيلى مقاتلا تحت السلاح، من خلال ابتداء نظام دقيق للخدمة العاملة وللقاتل الاحتياطية. وهذا الجيش هو الذى قام بكل الغزوات التوسعية ضد الدول العربية، من خلال دعم دولى واسع المدى، سمح له بأن يمتلك احدث ما فى الترسانات الغربية من أسلحة حديثة. واذا استعرضنا الحروب العربية الاسرائيلية فانه ستدهشنا حقيقة بسيطة وان كانت خطيرة فى ذاتها، هى ان اسرائيل استطاعت فى كل الجولات بدون استثناء ان تجند - من ناحية الكم، وبغض النظر عن النوع - قوات عسكرية اكبر حجما من كل الجيوش العربية مجتمعة، بالرغم من الفارق الضخم السكانى بين اسرائيل والدول العربية. وفى ضوء كل هذه المعطيات الفكرية السياسية والعسكرية والاقتصادية استقر فى يقين العقل السياسى العربى لفترة طويلة ان الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود، وانه لكى يعيش طرف فلا بد ان يقنى الطرف الآخر ويزول.

انحسار المشروع الصهيونى

اذا كان صراع الوجود هو الذى سيطر على العقل السياسى العربى طوال مرحلة تاريخية ممتدة، هى الفكرة المحورية التى حددت اساليب التعامل العسكرى والسياسى مع اسرائيل، فإن هذه الفكرة تعرضت - تحت تأثير

عوامل شتى - إلى الاهتزاز. وقد لانكون مغالين كثيرا اذا قررنا ان هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت حاسمة في توجيه ضربة فعالة لهذه الفكرة الثابتة. فقد أثارَت الهزيمة اسئلة متعددة حول امكانية خوض معركة فاصلة مع اسرائيل تنتهى بهزيمتها الكاملة واستسلامها المطلق. وبدأت تظهر - منذ ان وافق العرب على قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ - بوادر عقلانية عربية جديدة، ترى امكانية التعايش مع الوجود الاسرائيلى فى المنطقة، بشرط انسحابها من كافة الاراضى العربية المحتلة (بغض النظر عن الخلاف حول لفظ الاراضى) والذى يمكن ان يمهد الطريق لعلاقات سلمية عادية بين اسرائيل والبلاد العربية. غير ان اسرائيل لم تمثل لقرار ٢٤٢، بل وبالغت فى تحقيق احلامها الصهيونية العنصرية، وشرعت فى بناء مئات المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة، ورفضت الانسحاب من الاراضى المصرية والسورية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧.

ولم يكن هناك طريق امام القيادة المصرية والسورية سوى شن الحرب لتحرير الارض المحتلة، ومن هنا قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتي بددت بايجازاتها العسكرية البارزة كثيرا من الأوهام الصهيونية سواء فيما يتعلق بالتفوق الاسرائيلى الأزلئ، او فيما يتعلق بالقدرة العربية.

وفى تقديرنا ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ هى بداية الانحسار الحقيقى للمشروع الصهيونى، لانها اثبتت بما لا يدع مجالا للشك حدود استخدام القوة العسكرية الاسرائيلية. واذا أضفنا الى ذلك الهزيمة التى لاقتها القوات الاسرائيلية بعد اجتياحها اراضى لبنان واضطرارها للانسحاب، الى جانب

الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، لأدركنا لماذا قدر قادة المشروع الصهيوني أنهم لا يستطيعون الاستمرار في تنفيذه بنفس الطرق والوسائل التي ساعدتهم من قبل على انشاء الدولة الاسرائيلية وتوسيع حدودها.

وإذا كان المشروع الصهيوني قد بدأ بالانحسار التدريجي عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فيمكن القول بأن العقل السياسى العربى بدأ من خلال مقاومة فكرية وسياسية عنيدة تقبل فكرة الوجود الواقعى لإسرائيل فى المنطقة، وامكانية التعايش السلمى معها، لو وافقت على الشروط العربية.

ولعل اتفاقية كامب دافيد، ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية هى الرمز البارز على التحول الكيفى فى اتجاهات العقل السياسى العربى ازاء اسرائيل. ويأتى الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لكى يؤكد هذا التحول، الذى أثار وما زال جدلا عنيفا فى الاوساط السياسية والفكرية العربية. وظهر من الجدل ان التيار القديم الذى رفع شعار صراع الوجود وصراع الحدود، مازال يرفض التحول عن مواقفه المبدئية على اساس ان المشروع الصهيونى غير قابل للتغير، وانه مازال مصمما على أهدافه المبدئية، حتى لو تغيرت اساليبه.

هل المشروع الصهيونى خارج الزمان؟

وهذه النظرة يبدو انها تنظر إلى المشروع الصهيونى وكأنه بنية مصممة خارج الزمان! بمعنى انه مهما كانت قوة الضغوط الداخلية داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه، أو الضغوط الدولية، فإن الصهيونية بمشروعها الذى تجسده اسرائيل مستظل هى هى بلا اى تغيير، وبالتالي لا يجوز الاعتراف بوجودها فى المنطقة، ولا يجوز التعامل السياسى معها، ولا التوقيع على أى اتفاقيات سلام.

وهذه فى الواقع نظرة غير علمية. فكل المشاريع العنصرية التى عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية. لقد سقط المشروع النازى وهزم عسكريا، وكذلك سقط المشروع الفاشستى وهزم عسكريا. لم يسقط هذان المشروعان فقط نتيجة الهزائم العسكرية التى لحقت بهما بقيادة تحالف دولى واسع، بل إن السقوط الاساسى مرده إلى ان هذه المشاريع العنصرية كانت منذ صياغتها الايديولوجية الأولى حتى مراحلها التنفيذية، ضد منطق التاريخ.

ولهذا السبب نفسه سقط المشروع الاستعمارى الاستيطانى فى جنوب افريقيا نتيجة النضال البطولى للسود اصحاب البلاد الحقيقين، وتحت ضغوط المجتمع الدولى الذى مارس مقاطعة فعالة ضد الدولة الاستيطانية وايديولوجية الأبارتيد.

اذا كانت هذه هى دروس التاريخ، فلماذا نستبعد تحولات المشروع الصهيونى نفسه، ولماذا نعتبره وكأنه خارج الزمان لا يسرى عليه ماسرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟

وليس لدينا شك فى ان المشروع الصهيونى بعد ان بدأت مرحلة انحساره عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالمعنى التاريخى للكلمة، خضع لضغوط داخلية شتى اهمها: نمو وتبلور قطاعات عريضة فى المجتمع الاسرائيلى تنادى بالاعتراف بالشعب الفلسطينى، وتدعو لإقامة علاقات سلمية مع الدولة الاسرائيلية ضمانا لاستمرارها ولوجودها فى المنطقة، والذى لا يمكن ان ينهض فقط على اساس التفوق العسكرى، واهم من ذلك تنامى الانتفاضة الفلسطينية والتى اثبتت لاسرائيل انها تستطيع ان تحول حياة الفرد

الاسرائيلي العادى الى جحيم، نتيجة للفرع الدائم والتوتر المستمر. هذه الانتفاضة التي عجز جيش الدفاع الاسرائيلي بكل امكانياته على قمعها.

وذا اضفنا إلى ذلك الضغوط الدولية على اسرائيل، والتي هي صدى لماخ عالمي لم يعد يستطيع تقبل ان تستمر المشاريع العنصرية الاستيطانية التي تقهر الشعوب بالقوة المسلحة إلى الابد، لادركنا ان التحولات فى المشروع الصهيونى التى نشاهد بعض علاماتها فى الوقت الراهن، تثبت - بما لا يقبل مجالا للشك - انه - كغيره من المشاريع العنصرية - قابل للتغيير، ليس بصورة ارادية، ولكن تحت الضغوط الداخلية والخارجية.

وإذا كان المشروع الصهيونى، يريد تحقيق اهدافه ليس من خلال الغزو العسكرى، وانما باستخدام آليات الهيمنة الاقتصادية، وعن طريق عقد اتفاقيات سلام مع البلاد العربية، فإن المسؤولية الاولى تقع على عاتق الانظمة والشعوب العربية، لكى تصمد فى المفاوضات، وتتشبث بالحقوق العربية كاملة غير منقوصة، ومن هنا يمكن القول بأن معسكر الرفض المطلق، اذا قرأنا النظام الدولى والتغيرات الاقليمية والاوضاع المحلية بعناية، ليس مقدرا له ان ينجح فى هذه المرحلة بمجرد التأكيد على منطلقاته القديمة. لأن التحدى يكمن فى الترشيد البصير للعملية التاريخية التى تأخذ مجراها الآن، من خلال تعظيم المكاسب العربية عبر النضال السياسى المنظم، والذى لا ينبغى له ابدا التخلى عن خيار استخدام القوة فى نهاية المطاف لإجبار اسرائيل على النزول عند المطالب العربية المشروعة.

اكتب هذا المقال بعد ان شاركت فى ندوة هامة نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية فى بيروت عن «التحديات الشرق الاوسطية»، وحضرتها نخبة

من المفكرين العرب يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسى العربى . عرضت أوراق ممتازة فى الندوة، أبرزها ورقة الدكتور أحمد يوسف عن التحديات السياسية، والثانية ورقة الدكتور محمود عبد الفضيل عن التحديات الاقتصادية. وقدم الدكتور سعيد النجار تعقيبا تفصيليا على الورقة الاخيرة. ودارت المناقشات فى اليوم الاول وهى تعكس الأفكار المبدئية التى انطلق منها العقل السياسى العربى تجاه اسرائيل . غير انه فى اليوم التالى ومن خلال نقاش إبداعى تميز بالنزاهة الفكرية وبالمنظرة العملية معا، استقر رأى أعضاء الندوة من أهل اليمين واهل اليسار على ان الاستراتيجية التى عرضها الدكتور سعيد النجار هى الأجدر بالاتباع لسبب بسيط، كونها لا ترفض مجرد الرفض ثباتا على الموقف القديم، ولكنها انطلاقا من واقعة الاتفاق الفلسطينى تسمى - من منطلق قومى بصير - إلى ترشيد هذه العملية التاريخية، من خلال تطوير اسرائيل بمجموعة من الشروط، سعيا وراء تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب العربية.

لقد كانت الندوة مثالا فذا على قدرة العقل السياسى العربى على الإبداع فى مواجهة المتغيرات الجديدة.

(١٦)

الدفاع عن الثقافة القومية

لسنا من الذين يهونون من دور المثقفين في المجتمع العربي المعاصر. كما أننا لا نوافق على الثنائية الزائفة: المثقفون في مواجهة السلطة، هذه الثنائية التي تتردد كثيرا على السنة الكتاب وفي المنتديات الثقافية، وكأنها حقيقة مسلم بها. مع انها في الواقع تتجاهل الأوضاع الراهنة، سعي وراء ابتداع عداء أبدي وخالد بين المثقفين والسلطة. ونبدأ نقدنا لهذه الثنائية الزائفة على أساس انها تعنى لأول وهلة وكأن السلطة بلا مثقفين، في الوقت الذي تؤكد فيه ان المثقفين بلا سلطة! وليس هذا صحيحا على الإطلاق، فهناك مثقفون في السلطة، قد يكون بعضهم من محترفي العمل السياسي، ولكن بعضهم الآخر أكاديميون من أساتذة الجامعات تستعين بهم السلطة كوزراء أو خبراء. وليس ضروريا ان المثقف حين يعمل لحساب السلطة، ان يفقد ذاته الثقافية، أو يتخلى عن اطاره الفكرى. فهناك حالات عديدة لمثقفين تعاونوا مع السلطة، ولم يتناقضوا مع قناعاتهم الفكرية.

* جريدة الاهرام ١٣ / ١٢ / ١٩٩٣ م.

كما أن هناك فريقا منهم ابتلعتهم دوامة السلطة، وأصبحوا مجرد أبواق لها، يرددون شعاراتها، ويمرون سياساتها بالحق أو بالباطل.

ومن ناحية أخرى من قال ان المثقفين بلا سلطة؟ ألم يلعب المثقفون العرب - طوال القرن الماضي - أدوارا بارزة في التنوير الثقافى، وفى التغيير الاجتماعى، وفى الممارسة السياسية داخل الأحزاب وخارجها؟ ألم يشكل هؤلاء المثقفون بإبداعاتهم المختلفة فى الفكر والعلم والفن الوعى العربى الحديث، بمختلف اتجاهاته الايديولوجية؟

وحتى لا نذهب بعيدا فى السرد التاريخى للأدوار الفاعلة التى لعبها المثقفون العرب عبر سيرتهم النضالية الطويلة، التى لم ييخلوا فيها بأرواحهم فى بعض الأحيان، دفاعا عن الأمة العربية ضد الاستعمار بكل صوره وفى مواجهة الاستبداد السياسى بكل انماطه، نريد أن نعرض لدور هام يلعبه المثقفون العرب فى اطار الصراع العربى - الاسرائيلى.

الدفاع عن الثقافة القومية

لم يتوان المثقفون العرب منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى مجال التصدى بالتحليل العلمى للعدو الاسرائيلى. وربما كان المركز الرائد فى مصر الذى ندب نفسه لهذه المهمة القومية هو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والذى أصدر اول البحوث العلمية الموثقة عن المجتمع الاسرائيلى، والدولة الاسرائيلية، والصهيونية. ولا بد ان نذكر هنا الدور الأساسى الذى لعبه مركز البحوث الفلسطينية بقيادة فايز صايغ، والذى كان لمطبوعاته بالغ الاثر فى رفع الوعى العلمى بطبيعة اسرائيل ومشروعها الصهيونى. ولا بد الا نغفل أيضا مؤسسة الدراسات الفلسطينية التى أدت بنشرتها الزرقاء الشهيرة دورا هاما فى تتبع كافة الأحداث فى مجرى الصراع العربى الاسرائيلى. غير انه بالاضافة لهذه الجهود الأكاديمية، نشأت صور أخرى غير رسمية،

خصوصا بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وبداية التطبيع مع الدولة الاسرائيلية، أبرزها ولاشك لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، والتي تضم نخبة من أبرز المثقفات والمثقفين المصريين الذين ينتمون الى اتجاهات سياسية شتى. هذه اللجنة نشطت فى عقد الندوات والمؤتمرات، وأصدرت نشرة «المواجهة» والتي حفلت بدراسات وبحوث ممتازة تعكس اتجاه اللجنة فى صد مخاطر التطبيع فى هذه المرحلة التاريخية، والحفاظ على الذات الثقافية العربية.

نشأت اللجنة فى مناخ فكرى وسياسى معاد لعقد اتفاقيات كامب ديفيد، بل رافض لها. واستند الرفض الى حجج شتى معروفة، ولا حاجة بنا الى سردها وتكرارها. ولكن بين كامب ديفيد وتوقيع الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى جرت مياه كثيرة، وحدثت وقائع متعددة، أبرزها التغيرات الدرامية فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الامريكىة بساحة النظام العالمى الجديد، وحرب الخليج بكل آثارها المدمرة على النظام القومى العربى، وأخطر من هذا كله اتجاه القيادة الفلسطينية الى التصالح مع اسرائيل، والذى تم عبر مفاوضات سرية، فاجأت العالم كله بحصيلتها، والتي تمثلت فى الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى.

وكان طبيعيا ان يثير هذا الاتفاق البلبلة والحيرة بين صفوف المثقفين القوميين العرب. هل يعارضون الاتفاق مع أن الذى وقعتته هى القيادة الفلسطينية الشرعية، وخصوصا بعد أن وافقت عليه المجالس الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا؟ وهل من حقهم - بحكم انتمائهم القومى ودفاعهم التاريخى عن الشعب الفلسطينى - ان يرفضوا ما قبلته القيادة الفلسطينية؟ أم يوافقوا على ما تم، سواء لأن هذا هو الاختيار الفلسطينى، أو لأن الاتفاق قد تكون له مزايا ايجابية، بالرغم من محدوديتها الواضحة؟

من الواضح ان الاتفاق قد أوقع المثقفين القوميين العرب فى أتون أزمة اختيار كبرى، انعكست على طروحاتهم ومواقفهم وتحليلاتهم للموقف الراهن.

أزمة الثقافة العربية

ولعل هذا ما جعل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى ندوتها التى تنعقد هذه الأيام تطرح تساؤلات هامة ورئيسية حول أزمة الثقافة العربية، وسبل مواجهتها.

وفى تقديرنا انه آن للجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ان تضع لعملها فى المستقبل استراتيجية جديدة. لقد دافعت اللجنة دفاعا مجيدا عن الثقافة القومية عبر مسارب شتى، ومن خلال اجتهادات متعددة، قد يتم الاتفاق مع بعضها، وقد يثور خلاف مع بعضها الآخر. ولكن السؤال الذى ينبغى ان نثيره هو: الى متى نظل فى موقف الدفاع؟ الى متى ندمن ردود الفعل منسحبين من اطار الفعل؟

اذا استخدمنا نفس مصطلحات اللجنة لقلنا أنه آن الأوان للانتقال من الدفاع الى الهجوم! ونعنى بالهجوم هنا ان نمتلك زمام المبادرة، وان نتصدى بشجاعة للمتغيرات العالمية والاقليمية بفكر جديد متحرر من القوالب الجامدة، قادر على الابداع والتصدى.

ولا بأس هنا من ان أشير الى تجربة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، حين قررنا فى لحظة ما ضرورة اصدار التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٥. كنا فى المركز قد تخصصنا فى الدفاع عن المصالح القومية العربية منذ انشاء المركز عام ١٩٦٨، واصدرنا عديدا من الدراسات النقدية والتحليلية عن اسرائيل والصهيونية والقضية

الفلسطينية، وكنا نتعقب كل التصريحات الاسرائيلية بما تتضمنه من دعاوى لتفنيدها، ورسم سبل مواجهتها. غير اننا احسنا فى لحظة معينة ان ما نفعله لا يكفى، وانه آن الأوان لكى نرد على خصوم الأمة العربية وأعدائها، بأسلوب جديد يقوم على أساس وضع بذور الابداع فى الفكر الاستراتيجى العربى، من خلال إصدار تقرير استراتيجى عربى سنوى يتعرض بالنقد والتحليل للنظام الدولى، والنظام الاقليمى العربى، والأوضاع المصرية، غير ان الأهم من ذلك كله صياغة رؤية استراتيجية عربية متبلورة، تنافس الرؤى الاسرائيلية والغربية.

ويشهد على هذا الادراك المقدمة التحليلية التى صدرنا بها العدد الأول من التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٥، والتى جاء فى خاتمتها بالنص: «فليكن اصدار التقرير الاستراتيجى العربى من القاهرة، دعوة لمزيد من الحرية والحوار بين الباحثين والمثقفين العرب على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية، وعلامة على أننا نستطيع ان نصدر تقريراً استراتيجياً يقف موقف الند من التقارير الاستراتيجية التى تصدر من تل أبيب ولندن وباريس. لقد تجاوزنا - على الصعيد الدولى - مرحلة الدفاع وانتزعنا زمام المبادرة»

وأثبتت الأحداث بعد ذلك ان التقرير الاستراتيجى العربى أصبح مرجعاً رئيسياً للباحثين العلميين فى كل انحاء العالم، لأنه يحمل رؤية عربية استراتيجية قومية. ويحرص جيش الدفاع الاسرائيلى على ترجمة التقرير الى اللغة العبرية كل عام، ولكنه لا ينشر هذه الترجمة، وانما هى تصدر فى نشرة سرية محدودة التوزيع. ومعنى ذلك انهم لا يريدون للرؤية الاستراتيجية العربية التى يتضمنها التقرير ان تؤثر - فيما لو نشرت على نطاق واسع - على رأى العام الاسرائيلى.

نحو مبادرة حضارية عربية

فى ضوء ما سبق، نعتقد أن الوقت قد حان، والظروف قد نضجت لصياغة مبادرة حضارية عربية. ونقصد على وجه التحديد تقديم وبلورة مجموعة متماسكة من الأفكار والمقترحات حول عدد من الموضوعات الأساسية التى تشغل بال التفكير العالمى.

نحن فى حاجة الى رؤية عربية محددة لكيف يمكن تحقيق السلام العالمى، وكيفية حل الصراعات الاقليمية، واعادة النظر فى مفهوم التنمية والمساعدات الاقتصادية المشروطة، وفى حل مشكلة مديونية العالم الثالث، وأفكار محددة حول كيف يمكن اصلاح نظام الأمم المتحدة، وكيف يمكن تحرير الشرعية الدولية من ازدواجية المعايير، سواء بالنسبة لحق التدخل الذى يساء استخدامه، كما رأينا فى حالة حصار الشعب العراقى، أو فى حالة العقوبات ضد ليبيا، وكيف يمكن احترام الديمقراطية وحقوق الانسان.

وأخيرا وليس آخيرا كيف يمكن ان نمارس حوار الحضارات بدلا من الحرب ضد الحضارات غير الغربية التى تدعو لها أصوات غربية عنصرية.

هذه هى العناصر الأساسية للمبادرة الحضارية العربية التى ندعو اليها، والتى لايمكن صياغتها فى شكلها النهائى، بغير اسهام نشيط وفعال من كافة المنتديات الثقافية العربية فى المشرق والمغرب على السواء، وفى مقدمتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية .

فلتكن مقالتنا مجرد تحية للمثقفين القوميين العرب، الذين مازالوا على ولائهم لقناعاتهم الراسخة، والتى تقوم على فكرة جوهرية: نحن أمة عربية واحدة، وعلينا ان نناضل ليس فقط للدفاع عن هويتنا الثقافية، ولكن للإبداع فى مجال الفكر العالمى.

(١٢)

التبعية الثقافية فى عالم كونى

منذ سنوات ابتدع عديد من العلماء الاجتماعيين الذين ينتمون الى امريكا اللاتينية نظرية خاصة عن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الرأسمالية المتقدمة وبلاد العالم الثالث وأطلقوا عليها نظرية التبعية. وهى فى احدى صياغاتها المشهورة ترصد العلاقات المتشابهة بين ما يطلق عليها بلاد «المركز» والمقصود البلاد المتقدمة وبلاد «التخوم» أو «الأطراف» ويقصد بها بلاد العالم الثالث.

ذاعت هذه النظرية على وجه الخصوص فى الأوساط اليسارية الفكرية فى مختلف انحاء العالم، ووصلتنا منذ سنوات فى العالم العربى. وسرعان ما تحولت من مجرد نظرية وصفية تحاول تشخيص العلاقات المعقدة بين البلاد المتقدمة والبلاد المختلفة الى شعار سياسى يشهره خصوم النظم السياسية العربية فى وجهها، على أساس أنها نظم تابعة اقتصاديا وسياسيا.

وقد أدرك بعض انصار النظرية أنها لو قنعت بالتوصيف، واكتفت بالتأكيد على استغلال المركز للأطراف، فإنها فى الواقع لا تكون قد قدمت

* جريدة الاهرام ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٣ م.

جديدا. فالتحليلات التقليدية سبق لها من قبل في تحليل الاستعمار الغربي لشعوب العالم الثالث ان ركزت على تحويل الفائض من «الأطراف» الى المركز باعتبارها الآلية الرئيسية التي قام عليها الاستعمار التقليدى، بالإضافة الى آليات أخرى، أهمها الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة، وتوجيه النمط الانتاجى بما يفيد اقتصاديات المركز فى المقام الأول.

وحين انتهى الاستعمار التقليدى فى الخمسينات نتيجة حركة تحرر العالم الثالث، ظهرت نظرية الاستعمار الجديد، لكى تركز على الهيمنة الاقتصادية لدول المركز، وتغلغلها فى صميم نسيج دول الأطراف. نظرية التبعية فى الواقع أجادت الاستفادة من كل هذا التراث، غير ان النقد الرئيسى الذى وجه اليها كان سؤالا جوهريا:

وماذا بعد؟. بمعنى أنه حتى لو سلمنا بصحة التشخيص، فما هى وسائل الخروج من التبعية؟

مازق نظرية التبعية

تعددت الإجابات على هذا السؤال، وان كان يمكن الاشارة الى اجابتين بارزتين: الأولى تحدثت عن أهمية التنمية المستقلة، والثانية ركزت على فك الارتباط بين دول الأطراف والمركز الرأسمالى.

فيما يتعلق بالتنمية المستقلة يمكن القول انها تحولت فى الوطن العربى من مجرد شعار مرفوع ضد التبعية، الى محاولات جادة لاستكشاف أبعادها قام بها فريق من أبرز العلماء الاجتماعيين العرب، فى اطار مركز دراسات الوحدة العربية. وقد عقد المركز ندوة جامعة حول الموضوع، قدمت فيها اسهامات ممتازة، دار حولها نقاش خصب، وطبعت أعمال الندوة فى مجلد

ضخم، وهذا المجلد سيظل في المكتبة العربية يمثل أكثر المحاولات اكتمالا لبحث التنمية المستقلة.

والتنمية المستقلة في أحد أبرز معانيها تعنى الاعتماد أساسا على الموارد الذاتية، وعدم اللجوء الى الخارج إلا في أضيق الحدود، مع حرص شديد على استقلالية القرار الاقتصادى، وعدم تأثره بضغط دول المركز. وهى تنمية من المفروض ان تقوم على أساس التخطيط الرشيد، والادارة الفعالة للموارد الاقتصادية، والحرص على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، على أساس ان التنمية ينبغى ان يكون الانسان هو محورها الأساسى.

ولو حللنا هذه النظرية نقديا، لاكتشفنا انه بالرغم من الوجاهة الظاهرية لمنطقتها، إلا ان عيبها الرئيسى انها تتجاهل الواقع السياسى والاقتصادى على الصعيد المحلى والقطرى والدولى. هى أشبه ما تكون برسم صورة مثالية لعالم خيالى، يعمل فيه صناع القرار للصالح العام، حتى لو تعارض ذلك مع مصالحهم الطبقية، فى الوقت الذى تتصور فيه الممارسة فى الفضاء الاقتصادى وكأنه خال من الضغوط الاقليمية والدولية، بحيث يتمتع صانع القرار بحرية كاملة فى وضع استراتيجياته وتحديد وسائله. غير ان الصورة الواقعية بعيدة جدا عن هذا الموقف المثالى. فلا يمكن ان يتخلص صناع القرار فى بلاد العالم الثالث من تأثير ادراكهم لمصالحهم السياسية، كما ان حركتهم فى المجال الاقليمى والدولى، ليست طليقة كما يتصور أنصار نظرية التنمية المستقلة.

أما الاجابة الثانية فأشهر من قال بها الاقتصادى المصرى المعروف عالميا سمير أمين. وهو من دعاة فك الارتباط بين دول العالم الثالث والمركز

الرأسمالي، أما كيف يمكن ان يتم ذلك عمليا، فلا يمكن ان نجد عنده اجابة محددة وقاطعة. وهكذا تصبح هذه النظرية أيضا من قبيل التمنيات، التي لا يمكن ان تخضع لاختبارات الواقع الدولي.

التبعية الثقافية

وقد أدت كل أوجه الانتقادات التي عرضنا لها بايجاز الى ذبول نظرية التبعية، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وذلك لسبب بسيط ان هذه الأقطار كانت تمثل بديلا عمليا للنموذج الرأسمالي. غير ان هذا البديل سقط سقوطا مدويا، وبالتالي حرمت نظرية التبعية من دليل عملي، كان عادة يستخدم للتدليل على ان النموذج الرأسمالي يمكن تجاوزه بنموذج آخر.

وبالرغم من تهافت نظرية التبعية الاقتصادية، فسرعان ما ظهرت لها صيغة في المجال الثقافي، وأصبح مفهوم التبعية الثقافية كثير التردد على السنة نقاد النموذج الرأسمالي، وخصوصا بين مثقفي العالم الثالث الذين ينتمون الى اليسار.

ويحاول أنصار التبعية الثقافية تعقب المسار التاريخي لعملية التحديث في بلادهم، ويربطونها بالاستعمار، الذي فرض التحديث الغربي، وفقا لمنطلقاته، وخدمة لأهدافه، متجاهلا في ذلك الخصوصيات الثقافية لبلاد العالم الثالث.

وهناك في هذا المجال اجتهادات شتى تتراوح بين الاعتدال والتطرف في تقييم مسيرة التحديث في هذه البلاد. المعتدلون يرون ان التحديث على النمط الغربي كانت له ايجابيات واضحة، فقد فتح البلاد المتخلفة على آفاق التجديد في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بنيت دول

حديثه، تقوم على أساس دستور، ونظمت سلطات الدولة وفق مبدأ توزيع السلطات، وصيغ القانون بالمعنى الحديث بدلا من الأعراف البالية، وركز على مبدأ سيادة القانون، وحدثت البنية الاقتصادية، بالرغم من نهب الموارد لحساب دول المركز، كما ان التعليم قد انتشر بعد تميم التعليم الأساسي وانشاء الجامعات، وتحررت المرأة، وقامت الصحافة الحديثة، وتبلور دور الفرد باعتباره فاعلا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. غير ان التحديث أيضا له - فى نظر هؤلاء - سلبيات، لعل أهمها تجاهل التراث الوطنى وتهميشه، وخلق نخب سياسية ترتبط مصالحها الطبقية بالغرب على حساب شعوبهم، بالإضافة الى فرض نظريات سياسية واقتصادية لم تكن لها فاعلية فى مواجهة التخلف الذى ترسف فيه بلاد العالم الثالث.

أما المتطرفون فهم هؤلاء الذين يدينون مسيرة التحديث جملة وتفصيلا.. فالتحديث فى نظرهم خطيئة كبرى لأنه تم على اساس النموذج الغربى، وهذا مرفوض فى ذاته. وكل ما يقال عن التنوير الذى قامت به أجيال متتابعة من المثقفين الوطنيين الذين ينتمون لاتجاهات فكرية شتى، هو بمصطلحاتهم تنوير تابع، ومحصلته لا شئ، لأنه لم يقم أساسا على الابداع من الداخل، وإنما انبهر انهاراً غير مبرر للغرب.

والغرب لدى هؤلاء المتطرفين غرب واحد لا تمييز بين اتجاهاته ومدارسه، وتياراته. هو غرب مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه يمثل «الآخر» وهذا الآخر كان عدوا لشعوب العالم الثالث ومازال وسيظل عدوا الى الأبد. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز «للأنا» أى شعوب العالم الثالث ومثقفيه ان تتعامل مع هذا الآخر المرفوض؟

والحقيقة ان مقولة التبعية الثقافية تحتاج الى وقفة نقدية، أكثر جدية من الانتقادات السطحية التي يوجهها عدد من المثقفين العرب، الذين استسهلوا ترديد الكلمة، حتى تحولت المسألة الى بباغوية مملة!

وهذه الوقفة النقدية التي ندعو لها لا بد لها ان تستند إلى نظريات ومناهج علم اجتماع المعرفة الذي يدرس المعرفة في تفاعلها مع البناء الاجتماعي بكل مكوناته. وفي هذا المجال لا بد ان نوسع آفاقنا لكي نطبق المنهج المقارن، لنرى - علي سبيل المثال - كيف صنعت اليابان الحديثة، وكيف تفاعلت مع الفكر الأوروبي، وما الذي اقتبسته، وماهى الآليات التي اعتمدت عليها للخروج من اسار المجتمع الياباني التقليدي الى رحاب المجتمع الياباني الحديث؟

ولا شك ان مجال التفاعل بين الأفكار ونقلها من البيئة الغربية الى بيئات أخرى يثير نقاطا متعددة تحتاج الى تأمل. وفي هذا الصدد يجوز ان يطرح سؤال: هل يمكن اجتراء الأفكار والمؤسسات ونزعتها من سياقها وزرعها في سياق آخر؟ وهل - لو حدث ذلك - يمكن ان تنجح العملية؟

وردنا على هذا السؤال هو بالإيجاب. لسبب بسيط، هو ان هذه العملية هى التي قامت عليها العلاقات بين الشعوب، والتفاعلات بين الحضارات. وثبتت هذه الحقيقة كل الدراسات التاريخية التي رصدت التفاعل بين الأمم والشعوب فى حالات الحرب وفى أوقات السلم على السواء. ولا يمكن القول ان هناك حضارات اكتفت بذاتها، ولم تتأثر اطلاقا بقيم وأفكار الحضارات الأخرى. ألم تتأثر الحضارة الاسلامية بالفلسفة اليونانية؟ وهل كانت الحضارة الاسلامية فى عهود ازدهارها تابعة للحضارة اليونانية، لأنها فتحت أبوابها أمام الجديد، ووسعت آفاقها فى مواجهة المختلف؟

ومن ناحية أخرى فالحضارة الغربية تأثرت تأثرا بالغا بالحضارة الاسلامية .
وخصوصا من خلال الاحتكاك بالحضارة الاسلامية فى الأندلس، بل ان
البحوث الجديدة التى نفت استقلالية الحضارة الغربية وردها مباشرة الى
الحضارة اليونانية، أثبتت ان هناك أصولا آسيوية وافريقية للحضارة الغربية.
هكذا تحدث المؤرخ الأمريكى مارتن برنال فى كتابه الخطير «أثينا السوداء»:
الأصول الافريقية الآسيوية للحضارة الغربية». وهو الكتاب الذى أثار أعظم
الجدل فى الدوائر الفكرية الغربية، لأنها قضت على أوهاام ما يطلق عليه
نظرية «المركزية الأوروبية» التى نصبت من أوروبا المعيار فى تقييم التقدم.

من هنا يمكن القول ان أنصار نظرية التبعية الثقافية، قنعوا فى الواقع
برفع الشعار، دون ان يبذلوا جهدا كافيا للتدليل عليه. لقد اختلطت
الحدائث بالغرب، لأنه كان منبعها، فهل نرفضها - مهما كانت بعض
سلبياتها - لا لشيء إلا لكونها قادمة من الغرب، أو مفروضة بواسطته؟

لقد شاعت - خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية - أساليب متعددة
للحياة مستمدة من الخبرة الغربية، وساعدت ثورة الاتصال على إشاعة هذه
الأساليب، وحرصت الأنظمة السياسية فى العالم الثالث على اشباع
الحاجات الأساسية لمواطنيها، من خلال انتاج يحاكي الانتاج الغربى.
ولايمكن فى الواقع نقد هذه العملية جملة وتفصيلا. فقد ارتفع مستوى
الحياة بين الطبقات المتوسطة والفقيرة، وتحسنت نوعية الحياة لدى قطاعات
واسعة نتيجة استخدام الأدوات والتكنولوجيات الحديثة، وهذه تطورات
ايجابية من وجهة نظرنا.

ومن الطبيعي في عملية النقل والاقتراس والابداع الذاتى ان تحدث تشوهات في القيم هنا وهناك، ولكن يبقى السؤال: هل هناك تغير اجتماعى أو ثقافى يمكن ان يحدث فى العالم بغير سلبيات؟

ويبقى ان نختبر صدق مقولات نظرية التبعية الثقافية فى ضوء حقائق العالم الكونى الذى نعيش فيه، والذى لن تجدى فى مواجهته التخندق وراء حصون الخصوصية الثقافية، أو الانقطاع عن متابعة ما يجرى فى الفكر العالمى خوفاً من تلوث الذات بالأفكار المسمومة الواردة الينا من الغرب!

الأصولية في مواجهة الكونية

هناك إجماع بين الباحثين في العلوم الاجتماعية ان مفهوم الكونية Globalism أحد المفاهيم الأساسية لفهم المجتمع العالمى المتغير. وهناك - كما قررنا فى المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٢ - اتفاق فكرى بين المراقبين للحياة الدولية على ان العمليات السياسية والأحداث والأنشطة فى عالم اليوم لها بعد كونى دولى متزايد. وقد عبر أحد الباحثين عن ذلك بقوله: انه «فى عصر الاتصالات السريعة من الطبيعى ان الأحداث السياسية أو التطورات فى جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العملية السياسية فى مجتمعات أخرى بعيدة. ويتضح هذا الارتباط بصورة أدق فى حالات الأزمات مثل حرب الخليج فى عام ١٩٩١، أو أزمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢، عندما أثرت الأحداث البعيدة على السياسات الداخلية فى عدد من الدول، وعندما كان لأفعال عدد صغير، لايتعدى عدد أصابع اليد الواحدة من صناع القرار، نتائج كونية حقيقية.»

وبدون الدخول في التفاصيل، يمكن القول بأن هناك أربع عمليات أساسية للكونية، وهي على التوالي:

- المنافسة بين القوى العظمى

- الابتكار التكنولوجي

- انتشار عولمة الانتاج والتبادل

- التحديث

والحقيقة ان الكونية في معناها الدقيق تتجاوز بكثير مصطلح العالمية الذي درجنا على استخدامه منذ سنوات، لنصف النظام العالمي سواء في شقه الرأسمالي أو الاشتراكي. ذلك ان مفهوم الكونية يعكس حقيقة أساسية مفادها زيادة الترابط والالتحام بين الأجزاء المكونة لكوكب الأرض، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل. وأصبح اتخاذ قرار سياسى أو اقتصادى فى بلد ما، يمكن ان يؤثر فعلا على حياة ملايين البشر فى أماكن بعيدة.

غير انه لا ينبغي ان يقر فى الأذهان ان العملية الكونية التى يتعمق مجراها كل يوم، هى العملية الوحيدة التى تميز هذه المرحلة التاريخية، بل ان هناك عملية مضادة لها تصارعها، وهى عملية التفكك والتشردم الذى تشهده بعض الأقطار. وما الثورة العرقية التى نشهد تجلياتها كل يوم، والتى تظهر فى حركات الانفصال عن الدول المركزية، أو فى مظاهر التمسك أو التعصب للذات الثقافية، إلا علامات بارزة على هذه العملية التى نتحدث عنها.

ومع ذلك يمكن القول بأنه مهما كانت ظواهر التفكك والتحلل في بعض المناطق الثقافية، أو في بعض البلاد، فمما لاشك فيه ان الكونية بالمعنى الذى حددناه من قبل هى عملية تاريخية، لن تجدى مقاومتها بمجرد نقدها أو اعلان السخط عليها. غير انها ليست فى نفس الوقت عملية حتمية تسير فى طريق معبد ومعروف سلفا. ذلك ان المعركة الكبرى التى تدور الآن حول الكونية، لا تتعلق بقبولها أو رفضها من ناحية المبدأ، ولكن تتصل بالقواعد والقيم والمعايير التى ينبغى تأسيسها لتوجيهها لصالح البشر، بدلا من ان تدفع تحت وطأة مصالح الدول العظمى لتحقيق هيمنتها على مقدراتهم.

الكونية وحق التدخل

وإذا أخذنا «حق التدخل» على سبيل المثال، باعتباره خير معبر عن الكونية السياسية، فيمكن القول بأنه يسود الآن اعتقاد ان السلام العالمى أخطر من ان يترك تحت رحمة قادة محليين أو اقليميين، يتخذون ما شاءوا من قرارات الحرب أو السلام. وأن من حق المجتمع العالمى ان يتدخل ولو بالقوة العسكرية لكى يقر السلام، ويمنع انتشار الحرب الى مناطق أخرى. وإذا كان هناك اجماع حول ذلك، إلا ان الخلاف يظهر فيما يتعلق بمفهوم ومدى حق التدخل والوسائل التى يمكن تطبيقها فى هذا المجال. ولعل حرب الخليج خير مثال لممارسة حق التدخل باسم المجتمع الدولى، حين قادت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلا دوليا واسعا لمواجهة غزو العراق للكويت. غير ان القرارات الخاصة بحصار العراق، وتأثير ذلك على الشعب العراقى ذاته مثار للجدل والخلاف. والسؤال هنا: هل من حق

المجتمع الدولي - من أجل عقاب قيادة سياسية ما خالفت الشرعية الدولية بقراراتها وأفعالها - معاقبة الشعب نفسه، وعلى أي أساس؟

وهناك أسئلة أخرى متعددة، تتعلق بازدواجية المعايير في ممارسة حق التدخل. والنقد المشروع هنا يشير سؤالا: لماذا تنشط الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون لممارسة حق التدخل في مواجهة العراق، ولا تطبق نفس الممارسة في مواجهة اسرائيل ومخالفاتها الجسيمة للقانون الدولي، وقهرها المستمر للشعب الفلسطيني؟

وإذا حللنا صورة أخرى من صور حق التدخل في المجالات الانسانية، فإن حالة التدخل في الصومال تصلح مثلا بارزا. وإذا كان هناك اتفاق على انه كانت هناك حاجة انسانية ملحة للتدخل الانساني في الصومال لوقف المجاعة، التي أثقلت الضمير الكوني الانساني، بالرغم من تشكك بعض الأصوات في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الخلاف سرعان ما يتبلور حول الوسائل. فقد تحول التدخل الانساني الى تدخل عسكري انتقامي نتيجة لهجوم بعض قوات الجنرال عيديد على قوات الأمم المتحدة، وسرعان ما تحولت المهمة من مهمة انسانية الى مطاردة للجنرال الهارب عيديد، والذي كان المطلوب القبض عليه حيا أو ميتا. ولم تتغير هذه الممارسة العشوائية إلا بعدما تبين عقمها، وتم بالتالي اللجوء الى المفاوضات السياسية. خلاصة ذلك كله ان الكونية السياسية مازالت في بداياتها، ومن هنا يدور الصراع المحتدم حول القيم والمعايير التي ينبغي ان تحكمها.

غير انه في مواجهة الكونية، هناك حركات قومية وأصولية تنشط في الهجوم عليها، والتمرد على ممارساتها، وخصوصا في المجال السياسي

والمجال الثقافي. في المجال السياسي هناك رفض للهيمنة الغربية على النظام الأمنى العالمى، والذى تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية ان تراقب سباق التسلح، وان تتدخل لمنع انضمام دول العالم الثالث للنادى الذرى. وفي المجال الثقافى هناك رفض لمحاولة الكونية الثقافية تعميم قيم الديمقراطية على الطريقة الغربية، جنبا الى جنب مع آليات السوق الرأسمالية.

الأصوليات المعاصرة

تترجم مقاومة الكونية بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية أصوليات متعددة. واذ كانت الأصولية تستخدم أساسا لوصف بعض الاتجاهات الدينية سواء فى اليهودية أو المسيحية أو الاسلام، إلا ان لها معنى أوسع، يصدق على أى ايديولوجية حتى لو كانت وضعية فى منبتها، مادية فى اتجاهاتها، كالماركسية على سبيل المثال. ولعل التعريف الذى يقدمه قاموس لاروس الفرنسى للأصولية حين يذهب الى انها «موقف اولئك الذين يرفضون تكييف عقيدة مع الظروف الجديدة» يصلح نقطة انطلاق لنا اذا أردنا ان نناقش هؤلاء الأصوليين، ماركسيين كانوا أو اسلاميين، الذين يعجزون عن تكييف عقائدهم مع الظروف الجديدة.

ويمكن القول بأنه من النماذج البارزة لمقاومة الأصولية الدينية للكونية باسم الاسلام الشيعى «النظام الايرانى». فهذا النظام أقام دولة دينية، وأشاع ايديولوجية اسلامية منغلقة تقوم على التعصب الدينى، والهوس السياسى بتصدير الثورة الاسلامية للخارج، وهو بذلك يمارس اثاره القلاقل والاضطرابات فى الوطن العربى، وفى منطقة الشرق الأوسط على اتساعها.

وإذا تأملنا محاولة الثورة الإيرانية الفاشلة احاطة نفسها بسور الصين العظيم، حفاظا على نقائها الديني، فهذا في حد ذاته وهم باطل. لا يستطيع مجتمع معاصر، في أى بقعة على الأرض ان يعزل عن موجات الكونية التي غزت كل الأقطار، ونفذت الى كافة المجتمعات.

وإذا كانت إيران باسم الأصولية الاسلامية تواصل معركتها الخاسرة ضد الكونية، فإن هناك أصوليين ماركسيين وراديكاليين يواصلون بمنهج متهافت، وحجج سقيمة، شن معركة ضد الكونية وضد الغرب، تحت شعار مقاومة التبعية الثقافية. وفي نظر هؤلاء كل فكرة آتية من الغرب، لو تم تبنيها في بلادنا، فإن ذلك يعد تبعية!

وقد وصل التطرف الى مداه عند بعضهم لدرجة الدعوة الصريحة لأن يكف الباحثون في بلادنا عن الاطلاع على الأدبيات الغربية الحديثة حتى لا يتأثروا بها وبسمومها الفكرية! وهكذا يمكن القول بأن هؤلاء الأصوليين الماركسيين لا يختلفون أبدا عن الأصوليين الاسلاميين الذين تخصصوا في هجاء الغرب باعتباره ماديا وملحدا! والغرب هنا ينظر اليه على وجه الاجمال وبدون التمييز الضروري بين مختلف تياراته واتجاهاته.

وفي تقديرنا ان معركة الأصوليات مع الكونية بالطريقة التي تدار بها، وبالذهنية المنغلقة التي تصدر عنها، معركة خاسرة.

التحدى الحقيقي أمامنا في العالم الثالث ليس اقامة سد ترابي امام فيضان الكونية، ولكنه يكمن في عملية إحياء ثقافية ضرورية، تقوم على تكوين

العقل النقدي، وعلى التفاعل الايجابي الخلاق مع فكر الآخر، مما يسمح لنا بالقبول أو الرفض من موقع المعرفة والاقتدار، لا من موقع الجهل أو التجاهل.

ولن تغنينا ممارسة النقد للآخر، مما ارتفعت درجة موضوعيته وعلميته. ذلك أنه لا بد لنا ان نشارك الآخر في عملية الابداع الفكري والسياسي النشيطة في مختلف المراكز الثقافية العالمية. وينطلق ذلك من يقيننا اننا لسنا أقل من الآخرين موهبة، ولا أدنى مرتبة، فالعقل الانساني - كما سبق لديكارت ان أكد - في كتابه الشهير «مقال في المنهج» أكثر الأشياء توزعا بين الناس.

(١٩)

الاستجابات الإبداعية والفوغائية الفكرية

ليس هناك خلاف على ان المناخ الفكرى فى العالم يسوده عدم اليقين .
ويدو أن التغييرات الكبرى التى شهدناها ابتداء من عام ١٩٨٩ وما بعده،
لم تلحق فقط عديدا من الثوابت السياسية، ولكنها تعدت ذلك الى مجال
مناهج التفكير ذاتها التى يتبناها المحللون والباحثون والمثقفون فى اقترابهم من
المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة
ليست أحداثا عادية يمكن أن تحدث فى أى يوم، بل ان خطورتها تكمن
فى كونها أشبه بتصفية أحداث سياسية ومعارك ايدولوجية استمرت أكثر
من سبعين عاما متصلة . وقد أدت هذه الأحداث الدرامية الى اضطراب
فكرى شديد، لم يخرج منه الباحثون والمثقفون حتى الآن . ولكن لو تأملنا
أنماط استجابات المفكرين والباحثين على مستوى العالم، وفى الوطن

* جريدة الاهرام ٣ / ١ / ١٩٩٤ م .

العربي وفي مصر، لوجدنا تباينا شديدا فيها. ويمكن أن يرد هذا التباين الى عوامل شتى، لعل أبرزها سرعة الاستجابة، ومدى القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والقوة الابداعية فى رسم السياسات وتحديد المواقف، وكل ذلك فى مقابل البطء فى الاستجابة، والعجز عن التكيف، والافتقار الى الخيال السياسى، وفى الحالات المتطرفة ممارسة الغوغائية الفكرية على حساب التفكير العقلانى الرشيد.

استجابات العقل الغربى

من المؤكد أن مؤرخ المستقبل سيعنى عناية شديدة بتحليل الاستجابات الفكرية التى صدرت عن العقل الغربى إزاء التحديات الجديدة فى عصر ما بعد الحرب الباردة، والذى نعيشه فى الوقت الراهن، ذلك لأننا نعيش فى أتون معركة ايديولوجية كبرى تتعدد فيها الأطراف، وتشتبك القضايا، ولا يمكن لأحد أن يزعم أنه يمكن أن يحقق النصر النهائى.

وأذا أردنا أن نتأمل هذه المعركة، لأدركنا أن هناك صراعا ضاريا بين اتجاهات متعددة تدور فى رحاب العقل الغربى. لدينا أولا الاتجاه الذى أراد بذلك استثمار الهزيمة المدوية للنظم الشيوعية، فى الزعم بأن هذا يعد انتصارا نهائيا لمذهب الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية. وربما يكون على رأس هذا الاتجاه المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ الشهيرة. وبلغت النظر بشدة فى هذه المحاولة، أنها لم تكن بيانا سياسيا مصاعا فى عبارات انشائية بقدر ما كانت محاولة جادة لزيارة فلسفة التاريخ بمدارسها المختلفة، والوقوف طويلا عند نظرية هيجل ومحاولة الاستناد اليها، للتنبؤ التاريخى، والزعم بأنه قد أقفل باب الاجتهاد السياسى مرة واحدة والى الأبد، بعد الانتصار الذى حققته الليبرالية، والتى ستصبح

هى مذهب الانسانية جمعاء فى القرن الحادى والعشرين، بل الى أن يرث
الله الأرض ومن عليها!

وهذه النظرية بحتميتها الصارمة تقف مضادة لتيار مابعد الحدائة النشيط
الآن فى الفكر الغربى، والذى يقوم على أساس أن الحتمية قد سقطت
سواء فى التاريخ أو فى المجتمع. بمعنى أن التاريخ الانسانى أصبح مفتوحا أمام
خيارات متعددة، وأنه ليست هناك صيغة واحدة لتنظيم المجتمع الانسانى
يمكن أن تدعى لنفسها العصمة، وأن الفرد الانسانى - بعد سقوط
الأنظمة الشمولية والسلطوية - ينبغى أن يمارس حقه فى الاختيار بغير قهر
ايدولوجى.

غير أنه يقف فى مواجهة هذه النظرية الاطلاقية - التى صاغها فوكوياما
- نظرية أخرى نسبية، تنفى أن تكون الليبرالية على النسق الغربى هو
الاختيار الوحيد، بل أن بعض ممثليها يذهبون بعيدا الى القول بأن
الديموقراطية - فى صيغتها الأمريكية - لا يمكن تصديرها الى الخارج. أولا
لأنه ليست هناك نظرية ديمقراطية متماسكة، بل هناك مجموعة مثل عليا لا
ترتبط بالضرورة فى نسق فكرى عضوى، وثانيا لأن التاريخ الاجتماعى
الفريد لكل بلد من شأنه أن يجعله يتعامل مع الديمقراطية بطريقته الخاصة.

وإذا تركنا جانبا هذا التيار الايدولوجى باتجاهاته المختلفة اطلاقية كانت أو
نسبية، وركزنا على التيارات الأخرى لأدركنا أن هناك حالة ابداعية بالغة
الخصوبة يمر بها العقل الغربى فى الوقت الراهن. وهذه الحالة تتمثل أساسا
فى التسليم بحقيقة أن عديدا من النظريات قد سقطت فى مجال العلاقات
الدولية والسياسة المقارنة وعلم الاجتماع، وأن هناك حاجة ملحة للتجديد

الفكرى من خلال صياغة أطر نظرية أكثر قدرة وكفاءة فى التعامل مع حقائق العالم المعاصر.

وفى تقديرنا أن مهمة الباحثين فى العالم الثالث بوجه عام، وفى الوطن العربى بشكل خاص متابعة وتقييم ونقد هذه النظريات الجديدة، لأن دخولها فى مجال التطبيق، وخصوصا حين يتبناها صانعو القرار، سيؤثر تأثيرا بالغا على مصالحنا الوطنية والقومية.

استجابات العقل العربى

ويمكن القول بأن العقل السياسى العربى قد استجاب - وإن كان بصورة مختلفة - للمتغيرات العالمية. أولا بدأت حركة نشيطة بين المثقفين والكتاب العرب، ونظمت عديدا من مراكز الأبحاث العربية ندوات ومؤتمرات لمناقشة مختلف القضايا التى تثيرها هذه المتغيرات ولا شك أنه كان من علامات الصحة أن تبادر بعض الحكومات والنظم العربية بتكليف باحثين ينتمون الى اتجاهات مختلفة بكتابة دراسات فى الموضوع، أو الاشتراك فى مؤتمرات لبحثها. وبالرغم من تصاعد صحبات بعض المثقفين العرب فى هذه الحقبة، بطريقة غوغائية ضد هذه المتغيرات، الا أن أصواتهم ضاعت فى زحمة السعى الجاد لفريق آخر من المثقفين لاكتساب المعرفة ومتابعة الأحداث، وتقديم الرؤى الجديدة.

كانت المسيرة الفكرية للعقل العربى تشى بأننا استجبنا استجابة معقولة لتحدى المتغيرات العالمية، وبدأنا عملية البحث الشاق، سعيا لصياغة البدائل المعقولة. غير أن حرب الخليج التى نشبت فجأة وبدون مقدمات، بعد الغزو العراقى للكويت أوقفت هذه المسيرة التى كانت فى بداياتها، وأدت الى

تشرذم واضح في صفوف المثقفين العرب، بعد أن انقسمت الأنظمة العربية، وتبددت طاقات الجماهير في دروب ملتوية بتأثير الشعارات العراقية الملتبسة.

وقد أدت الحرب بكل ملبساتها المعقدة، الى ارتداد عدد من المثقفين العرب عن عقلانيتهم التي شهدناها في مرحلة ما قبل الحرب، وتخليهم عن إيمانهم المعلن بالديمقراطية، لكي يعلنوا موافقتهم الصريحة أو الضمنية للمخطط العراقي، في ضوء فكرة تحقيق الوحدة العربية بأى ثمن حتى لو كان ذلك بالقوة العسكرية. ومثل هذا الموقف يعد ارتدادا حقيقيا ونكسة فكرية خطيرة.

وتالت الأحداث بعد الحرب، وكان أبرزها انعقاد مؤتمر مدريد، وقبل الأطراف العربية المختلفة بمبدأ التفاوض مع إسرائيل، في ضوء شعار الأرض في مقابل السلام. وتعثرت مفاوضات مدريد لأسباب شتى، واذ بالعالم يفاجأ باعلان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الذي تم الاتفاق عليه في مفاوضات سرية عقدت في أوسلو.

الغوغائية الفكرية

وقد أدى عقد هذا الاتفاق الى صعود صوت الغوغائية الفكرية في مصر وفي الوطن العربي من جديد. ذلك أنه قد نكبنا - في الساحة الثقافية والفكرية - بوجود أصوات تحترف المعارضة من أجل المعارضة، وهذه الأصوات تمرست بكتابة الموضوعات الانشائية التافهة الخالية من أى مضمون في منابر شتى. وهى أصوات مدربة، يعلو ضجيجها في ندوات فكرية وسياسية شتى. وهم هؤلاء الذين من أيسر الأمور عليهم نعت مخالفهم في الرأي - سواء كانوا من صناع القرار، أو من المثقفين بالعمالة

والخيانة. ارتفعت موجة الغوغائية الفكرية، ولكن واجهتها جهود علمية رصينة لم تقنع عبارات الرفض والشجب التقليدية، وانما عكفت على دراسة المتغيرات الجديدة بعد اتفاق «غزة - أريحا» أولاً لكي تحلل الموقف بدقة، سعيًا وراء تعظيم المكاسب العربية وتقليل الخسائر الى أدنى معدل ممكن. وبعض هذه الجهود لم تقنع بمجرد الرصد أو التحليل أو النقد، وانما تعدت ذلك الى تقديم سيناريوهات متعددة قابلة للتطبيق، ويمكن أن يتبناها المفاوض الفلسطيني في سعيه الشاق نحو تأكيد هويته الفلسطينية في اطار كيان فلسطيني مستقل، وكذلك المفاوض العربي، سواء كان سوريا أو لبنانيا أو أردنيا.

وقد طرحت بعض هذه الجهود العلمية التي توجهها رؤية قومية بصيرة في ندوات عربية هامة أبرزها ندوة «التحديات الشرق أوسطية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والتي شارك فيها الكاتب، بالإضافة الى نخبة من المفكرين السياسيين العرب. وبالإضافة الى هذه البحوث، يمارس بعض الباحثين والكتاب حقهم المشروع في الاجتهاد والابداع، سواء في مجال البحث عن حلول عملية لمختلف المشكلات، أو في التحذير من المخاطر، أو في دعم اليقين العربي من كوننا لسنا مجرد أصفار في معادلة شرق أوسطية ستفرض علينا فرضا. ولو كان هذا صحيحا فأين ارادتنا السياسية، وأين امكانيات نضالنا كمتحفين نستطيع أن نتصدى لمواطن الخطر؟

غير أن هذه المسيرة الفكرية التي يتصدرها باحثون ومثقفون من اتجاهات شتى، تشويها أصوات غوغائية احترفت الادعاء السياسي، وتريد الزعم بأنها

بمفردها تمتلك الحقيقة المطلقة. وما كان لنا أن نهتم بمجرد التعقيب عليها، نظرا لأن تأثيرها محدود بحدود مجموعة من المراهقين الفكريين، الذين يظنون أن الجمود العقائدي شرف لايدانيه شرف، وأن الرفض المطلق تاج على رؤوس المثقفين، وأن الواقعية السياسية مرض خبيث على هؤلاء الأدعياء تجنبه بكل طريقة.

غير أن الذى يدعونا الى مجرد الاشارة الى بعض هؤلاء أنهم يفتقرون الى النزاهة الفكرية فى عرض آراء مخالفيهم فى الرأى، ويتعمدون تزييف أفكارهم، واجتزاء الكلمات من سياقها. يقول واحد منهم فى مقال نشره مؤخرا فى جريدة «العربى» بكل ادعاء، أنه بعد أن فاض به الكيل لما يكتبه بعض أساتذته وأصدقائه مضطر لأن يرد على سمومهم الفكرية! وهو لا يدرك - للأسف - أنه بهذا المقال يتوج فى الواقع مسيرته غير الحافلة باعتباره زعيما لتيار الغوغائية الفكرية، لقد وعدنا بالرد على أستاذه الدكتور سعيد النجار ولكن ما أبعد الشقة بين التلميذ والأستاذ!

(٢٠)

الكونية والمستقبلية

دأب أحد القراء الكرام على مراسلتى فى الفترة الأخيرة لكى يعلق على الأوراق الثقافية التى أنشرها كل أسبوع.

وأشهد ان رسائله زاخرة بالعلم والثقافة العميقة. وقد تعلمت منها كثيرا، وخصوصا أنها ليست رسائل عادية، بقدر ماهى أشبه بمذكرات بحثية رصينة موثقة بالمراجع الفرنسية والانجليزية الحديثة، مما يعكس ثقافة كاتبها الموسوعية. وقد شاء له تواضعه أن يوقع رسائله بتوقيع لا يتغير كل مرة هو « من مواطن بسيط، نصف متعلم، من الشارع المصرى ».

وقد ظللت أنتظر الفرصة المناسبة للرد على آرائه وملاحظاته النقدية، وخصوصا أننى لا أعرف عنوانه، وأعتقد أن الفرصة قد حانت اليوم بعد أن تسلمت رسالته الأخيرة التى يعلق فيها على مقالى «الأصولية فى مواجهة الكونية» الذى نشر فى الأهرام فى السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٣.

ويطرح الأستاذ الفاضل علىّ سؤالا محمدا: هل مفهوم الكونية كما استخدمته فى المقال وحددت سماته الأساسية، يختلف عن مفهوم

* جريدة الأهرام ١٠ / ١ / ١٩٩٤م.

المستقبلية؟ وخصوصا - كما يقول - أننى جعلت المستقبلية أساسا للدراسات الكونية. ويستشهد الأستاذ بعدد من المراجع الفرنسية والانجليزية الحديثة فى مجال المستقبليات. ويحدد فكرته عن المستقبلية بكونها فى جوهرها، وأنا أقتبس فيما يلى من رسالته «هى ارتباط أعمق وأوثق بمفهوم التقدم فى كافة ميادينه وقطاعاته، على أساس أن الانسان فى هذا الوجود:

أ - حقيقة بيولوجية متطورة، غير جامدة، مهما كابر فى هذا المكابرون.
ب - ان هذا الكائن الإنسانى، كائن مفكر، لا حدود لآماد تفكيره، وبالتالي لآماد تطلعاته المادية والمعنوية.

ح - ان حضارات هذا الانسان، من أجل تحقيق فكرة التقدم ماديا ومعنويا، يجب أن تتطور فى تلاحق، وبالتالي يجب أن تتقابل وتتجادب بل وتتلاحم لأنها ميراث مشترك للإنسانية، لا يجدى حياله جمود أو نفور أو ازدياء أو تعصب».

ويطلب قارئنا الفاضل منى مزيدا من توضيح فكرى حول هذه القضية. الكونية عملية تاريخية.

والقارئ المثقف محق فى طرحه للقضية، لأن المعرفة بمفهوم الكونية ما زالت فى بداياتها، وهو يختلط فى أذهان الكثيرين بمفاهيم أخرى مغايرة.

لقد سبق لى فى مقالتي المشار إليها أن حددت أربع عمليات أساسية للكونية وهى: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التكنولوجى، وانتشار عولة الانتاج والتبادل، والتحديث.

وأعترف أن هذا التعريف الموجز بالكونية لا يكفى ولا يشبع غليلا، لأن كل عملية من هذه العمليات، تحتاج لفهمها الى بحوث إضافية قد

لاتكون المقالة الأسبوعية مكانا مناسباً لها. ولذلك أفتع بأن أبرز فكرة أساسية سبق لى أن لمستها بخفة فى مقالاتى الماضية. ومفادها أن الكونية - كما حددت سماتها - ليست ايدولوجية جديدة، نستطيع أن نقبلها أو أن نرفضها، وانما هى مجموعة متشابكة من العلاقات المعقدة والمركبة، ستصبح هى - إن شئنا أن نستخدم مفهومها شائعا - هى روح القرن الحادى والعشرين. ونعنى بذلك أنها عملية تاريخية تشهد انتقال المجتمع الانسانى من عهد الدول المنفردة، أو الكيانات الاقليمية كالمجموعة الأوروبية وغيرها، الى عهد جديد سيشتد فيه التفاعل والتلاحم العضوى بين الدول والكيانات الاقليمية، والثقافات الوطنية، بحيث ستشهد تعمق التفاعلات الاقتصادية بصورة غير مسبوقه، وتتجاوز نظريات تقسيم العمل الدولى التقليديه، وتفوق ممارسات الشركات العابرة للقارات، وتعلو على آفاق الاعلام الدولى كما نشهد آثاره فى الوقت الراهن. واذا أخذنا احدى صور الكونية البارزة، وهى الكونية الثقافية التى هى بصدد التشكل، لأدركنا أنه مطروح على الانسانية اشكالية جديدة تتمثل فيما يطلق عليه الآن الثقافة الكونية. وهذه الكونية تطرح أسئلة شتى لا بد أن نعنى بها فى العالم الثالث خصوصا عناية خاصة. ولعل أبرز هذه الأسئلة: هل يتجه العالم بشرقه وغربه، وشماله وجنوبه، الى صياغة معايير أخلاقية وسياسية واجتماعية يتم الاتفاق عليها، لتصبح هى مقياس مختلف ضروب سلوك الدول والأنظمة والثقافات مهما تعددت؟ وهل لو تم الاتفاق على هذه المعايير، يمكن أن تتحول الى اطار يبنى عليه نسق من الجزاءات توقع على المخالفين، وتكون تعبيراً عن الارادة الكونية؟ وكيف يمكن أن تتشكل هذه الارادة الكونية؟ هل ستكون مجرد اعادة انتاج لنظام الهيمنة العالمى الذى أتاح للدول العظمى فى السابق استعمار

دول العالم الثالث ونهب مواردها تحت شعار عبء الرجل الأبيض في تمدين الشعوب المستعمرة، والذي واصل قهر هذه الشعوب بعد حصولها على الاستقلال؟ أم أن هذه الإرادة الكونية، والتي قد تتمثل في منظمة جديدة للأمم المتحدة، ستنهض على أساس من قواعد احترام مختلف الثقافات الانسانية، وتطبيق معايير العدالة في التعامل - بغير ازدراجية في المعايير - مع كل الانظمة السياسية والدول على قدم المساواة؟ هذه أمثلة قليلة على التساؤلات التي تثيرها اشكالية الكونية الثقافية. واذا أضفنا إليها الأسئلة الخاصة بهل ستؤدي هذه الكونية الى التأثير السلبي على الثقافات الوطنية والقومية، نصبح أمام قائمة كاملة من الأسئلة التي تحتاج الى بحث دقيق، وتأمل، ونقد، ورؤية مستقبلية.

المستقبلية

ولعل هذا ينقلنا مباشرة الى السؤال الأساسي الذي طرحه قارئنا الفاضل: هل الكونية مرادفة للمستقبلية؟

وجوابنا - على سبيل القطع - لا. لأن الكونية كما أوضحنا ليست مبحثا علميا جديدا، ولا هي ايدولوجية مبتكرة، وإنما هي عملية تاريخية، بكل ما تحمله كلمة التاريخية من معنى. ومن هنا لا يمكن تصور ان يكون للكونية أنصار وخصوم، إلا اذا أراد البعض - نتيجة لقصور في المعرفة أو ضعف في الإدراك - افتعال معارك وهمية. ولكن المعركة الحقيقية ليست في مجال قبول الكونية أو انكارها، ولكن في ميدان ماهو نسق القيم الذي ينبغي بلورته لكي يقود هذه العملية التاريخية الكبرى. هنا بالتحديد مجال الصراع الايدولوجي العنيف، بين تيارات فكرية شتى موزعة توزيعا عادلا بين الشرق والغرب والشمال والجنوب! ونعني بذلك أن خريطة التوجهات الايدولوجية

ينبغي أن تنبسط لتشمل أنماط الاستجابات المتعددة للكونية، بغض النظر عن الجنس واللون والعقيدة. وكما أشرنا من قبل هناك أصوليات متعددة في العالم، اسلامية ومسيحية ويهودية. وهناك تيارات عنصرية متعددة في العالم، لا ينفرد بها الغرب، وانما لها وجود في العالم الثالث نفسه، وخصوصا ازاء بعض الأقليات أو الطوائف.

ومن هنا أهمية متابعتنا النقدية لهذه المعركة الفكرية الكبرى، التي تدور حول القيم والمعايير التي ينبغي بلورتها لتوجيه مسار الكونية بأنماطها المتعددة. ليس ذلك فقط، بل من واجبنا - في الوطن العربي - أن نتكاتف من خلال حوار ثقافي ديمقراطي ومنفتح لكي نصوغ مبادرة حضارية عربية، نسهم بها في هذا الجدل الدائر، وتكون معبرة عن المفهوم العصري لقيم الحضارة العربية الاسلامية. وبذلك نكون قد أسهمنا في حوار الحضارات، بدلا من القناعة بنقد الآخر، وشن الحرب عليه، مما من شأنه أن يقوى النزعة العنصرية التي تدعو للتصادم والحرب بين الحضارات.

غير أن هذه المبادرة الحضارية وغيرها، لا يمكن لها أن تتم بغير رؤية مستقبلية. وهذا من شأنه أن يدفعنا لإبداء رأينا أولا في المستقبلات، أو الدراسات المستقبلية. وعلينا أولا أن نقرر أن المستقبلات -FUTUROLO- هي مبحث علمي جديد، ظهر في إطار العلوم الاجتماعية منذ عقود قليلة. وقد نهض على أساس مسلمة بسيطة وإن تكن هامة في ذاتها، مفادها أنك لكي توجه الحاضر في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لا بد لك أن تستشرف المستقبل. وهكذا نشأت منهجيات متعددة لاستشرف المستقبل، ورسم صور متعددة له. غير أن هذه المنهجيات دخلت في صراع علمي حاد، بحكم أن كلا منها كان ينتمي الى مدرسة خاصة

من مدارس علوم المستقبل. وهذه المدارس قامت - في كثير من الأحيان - على أسس ايدولوجية متعارضة. هناك من علماء المستقبل من يصرون عن رؤية متشائمة للمصير الانساني، وربما كان الممثل لهذا التيار «نادى روما» الذى أحدث دويًا فى العالم حينما أصدر كتابه الشهير «حدود النمو» منذ أكثر من ثلاثين عاما. وكان الكتاب يقدم صورة بالغة القتامة لمستقبل الإنسانية. غير ان مجموعة أخرى من علماء المستقبل ينتمون الى أمريكا اللاتينية، وجهوا نقدا عنيقا لهذه الرؤية، على أساس أنها تعبر عن مرحلة الانهيار التى تمر بها الدول الرأسمالية، وتنطلق مقولاتها من مسلمات لا يمكن قبولها. وصاغوا نموذجا مضادا اشتهر باسم «نموذج بارولتشي» تضمن صورة مختلفة تماما لمستقبل الإنسانية، لأنها تقوم على ضرورة القضاء على التعامل غير المتكافئ بين دول الشمال ودول الجنوب، كمقدمة ضرورية لصياغة مستقبل انساني أكثر عدلا وانسانية بالنسبة لكل الشعوب.

وهكذا يمكن القول أنه فى الوقت الذى تعتبر فيه الكونية عملية تاريخية، فإن المستقبليات ليست أكثر من مبحث علمى متخصص ومتطور، يهدف الى الاستشراف بهدف تغيير الحاضر.

ويثور الآن السؤال الرئيسى: هل هناك صلة ما بين الكونية والمستقبلية؟ والإجابة بنعم. وذلك لأن المعركة الكبرى الدائرة الآن فى دوائر التفكير العالمى تدور حول صورة المستقبل التى ينبغى أن نرسمها من الآن لهذا النظام الكونى الجديد. وهذه الصورة لا يمكن أن نرسمها بغير أن نستعين -

بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بمفاهيم ومناهج ونظريات وبحوث علم المستقبل. ففي الحديث عن الكونية الاقتصادية على سبيل المثال سيثار سؤال حول ماهى صورة النظام الائتمانى العالمى فى المستقبل؟ وماهى الأشكال الجديدة التى سيتخذها تقسيم العمل الدولى؟ وماهى المنافع التى ستعود على الدول المتقدمة والخسائر التى يمكن أن تلحق بالدول النامية؟ وفيما يتعلق بالكونية السياسية تثار أسئلة أخرى: هل سيشهد العالم منظمة جديدة للأمم المتحدة، تتجاوز المنظمة الراهنة، بحيث يمثل فى مجلس الأمن القوى الدولية البارزة كاليابان، والمانيا؟ وهل ستمثل دول العالم الثالث بعدالة فى مراكز صنع القرار فيها؟ وهل تتجه دول العالم الثالث الى تعددية سياسية شبيهة بالتعددية السياسية الغربية؟ واذا انتقلنا الى الكونية الثقافية - خصوصا اذا أدت الى اضعاف الثقافات الوطنية - لتساءلنا هل من شأنها أن تقضى على التنوع الثقافى الذى كان دائما مصدر إثراء متجدد للإنسانية جمعاء؟ أسئلة متعددة، تربط ربطا لافكاك منه بين الكونية والمستقبلية لدرجة تجعلنا نقرر أن المعركة الكبرى الدائرة الآن موضوعها: الكونية ومستقبل المجتمع الإنسانى.

(٢١)

خطاب التكفير فى مواجهة الحداثة

من علامات التخلف الفكرى والتدهور الحضارى التى لا يمكن أن يكون حولها خلاف صعود خطاب التكفير وانتشاره فى أدبيات وكتابات من ينعنون أنفسهم بالكتاب الإسلاميين فى صراعهم الدائم مع خصومهم الفكرين. ويعتمد هذا الخطاب فى بنيته وآلياته على عدد من المسلمات الخاطئة، والتى لا بد لها أن تسلم إلى نتائج باطلة.

ولعل أولى هذه المسلمات أن هناك جماعات من الناس أطلقوا على أنفسهم اسم «الإسلاميين» الذين يزعمون أن الله سبحانه وتعالى قد اختصهم - دون غيرهم من سائر البشر - لكى يكونوا هم المفسرين للنصوص الدينية، والقائمين على حماية الدين من المعتدين عليه. وأخطر من هذا كله، تجاسرهم على نعت من يخالفهم الرأى بالكفار الخارجين عن الدين.

* جريدة الاهرام ١٧ / ١ / ١٩٩٤م.

وهذه الجماعات - بالرغم من تعدد مشاربها وتباين توجهاتها - لها هدف واحد لا تريد أن تحيد عنه، وهو تقويض الدولة الراهنة، بزعم أنها علمانية، وإقامة سلطة دينية تحل محلها، تقوم دعائمها على النص الديني، تحت شعار الحاكمية لله وليس للبشر. وتنصب الحملة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - على الحدائث بمفهومها الغربي، والذي انتقل إلى الوطن العربي مع بدايات النهضة العربية الأولى.

ونظراً لغموض مفهوم الحدائث - على المستوى النظري - فقد وجد هؤلاء أن الفرصة مواتية أمامهم لإطلاق الأحكام ضد الغرب المادى الملحد، وفي مواجهة الحدائث الغربية التي ترجمت في وعيهم ببعيد واحد منها هو العلمانية.

ولعل السؤال الرئيسي الذي ينبغي إثارته: ماهى هذه الحدائث الغربية الملعونة التي اقتبسناها من هذا الغرب المادى الملحد؟ إن مكوناتها الرئيسية - على الصعيد العملي - هو صياغة قانون حديث يحكم المعاملات بين الأفراد، ويحدد العلاقات بين المواطنين والدولة، حيث يلعب في هذا المجال مبدأ سيادة القانون دوراً أساسياً. ولكن قبل القانون والتشريع اقتبسنا فكرة الدستور الذى ينص على مصدر السلطات، ويحدد السلطات الأساسية، السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية فى ظل مبدأ الفصل بين السلطات. واقتبسنا أيضا فكرة الأحزاب السياسية، باعتبارها - فى تعدديتها - تعبر عن المصالح الطبقية المختلفة، وعن رؤى العالم المتباينة. واقتبسنا فكرة إصدار صحف منتظمة، كوسيلة من وسائل رقابة الرأى العام على ممارسة سلطات الدولة المختلفة لوظائفها. واقتبسنا فكرة التعليم العام،

والتي على أساسها أنشئت المدارس الحديثة في مصر. واقتبسنا فكرة الجامعة كمؤسسة أكاديمية مستقلة، وبناء على ذلك أنشئت عشرات الجامعات المصرية، والتي أمدت البلاد بالمتخصصين في كل المجالات والذين هم فعلاً عمد النهضة المصرية الحديثة. واقتبسنا الأساليب الحديثة في الزراعة والرى والحفاظ على الصحة العامة. واقتبسنا أساليب الصناعة الحديثة. واقتبسنا أخيراً أساليب الإعلام الحديثة من إذاعة وتلفزيون. باختصار شديد مجمل مانعش في ظلّه من منجزات حضارية مقتبس مباشرة من الحضارة الغربية.

ترى ما العيب في ذلك؟ وهل كانت لدينا - لحظة التفاعل الحضارى مع الغرب - حضارة وطنية بديلة قادرة على إشباع الحاجات المادية والروحية للجماهير، وتركناها عامدين متعمدين، واتجهنا إلى الغرب؟ أم أننا - في تلك اللحظة التاريخية - كنا نرسف فعلاً في إسار التخلف المادى والحضارى معاً، وكان هذا الحل.. هو الحل الوحيد؟

غير أننا تعودنا منذ زمن على الخطاب الإسلامى التقليدى الذى درج كل صباح ومساء على هجاء الغرب - هكذا على الإطلاق وبدون تفرقة بين ثقافته المتعددة - وعلى الادعاء بأننا فقط من دون خلق الله نحتكر الروحيات فى حين يرسف هذا الغرب الملحد فى الماديات. وهى ثنائية زائفة كما هو واضح، ولا علاقة لها لا بالتاريخ ولا بالحقيقة. ولكن لا بأس! هذه وجهة نظر فريق منا آثروا الاستناد إلى عمود الماضى، واعتمدوه باعتباره مرجعيتهم الأساسية فى فهم الحاضر واستشراف المستقبل. غير أن هذا الخطاب لو قنع بذلك لما كان فى ذلك ضير، غير أنه حين يتحول ليصبح خطاباً سياسياً يستخدم مختلف الأساليب لتقويض الدولة الراهنة، وإلغاء دستورها، وتغيير طبيعة المجتمع، باسم الحاكمية لله وليست للبشر، وبدعوى

أن العلمانية التي تدعو الفصل بين الدين والدولة شرك بالله، فنحن نكون أمام ظاهرة بالغة الخطورة، ينبغى التصدى الثقافى لها، لأن هذا الخطاب الدينى السياسى، يعد هو منبع الإرهاب العشوائى الذى استشرى فى الآونة الأخيرة.

ونريد أن نناقش - بكل هدوء وموضوعية - نموذجين من هذا الخطاب الإسلامى، الأول يدعى أن ثمة فصيلاً من العلمانيين مشركين بالله، والثانى يدعى أن هناك تطرفاً علمانياً فى مقابل التطرف الدينى السائد. وخطورة هذه العينة من الكتابات، أنها من إنتاج كاتبين إسلاميين مرموقين، ينتميان - كما هو شائع - إلى التيار الإسلامى المعتدل والمستنير. مما يجعلنا نتساءل: إذا كان هذا هو الاعتدال والاستنارة، فماذا عن التطرف؟!

العلمانيون والمشركون

النموذج الأول من خطاب التكفير الذى نحله موضوعياً، أنتجه فى شكل مقالة نشرت فى جريدة الشعب بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٤ صديقنا الكاتب الإسلامى المعروف محمد عمارة. ولا بد لنا أن نلقى نظرة عجلية على منتج النص. فالكاتب قام بدور تنويرى هام - فى مرحلته الفكرية الأولى - حين قام بطبع الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده وغيرهما من رواد النهضة العربية. واستطاعت كتاباته الأولى عن المعتزلة أن تلفت النظر إليه باعتباره باحثاً جاداً يقدم الجديد من خلال الالتزام بقواعد المنهج العلمى. غير أن محمد عمارة - فى مرحلة تطوره الثانية - انقلب إلى مبشر عنيف بأفكار الحاكمية لله دون البشر، ثم أضاف إلى رصيده أيضاً تحوله إلى مهاجم لا يهدأ للعلمانيين. وهو كاتب غزير

الإنتاج عنده قدرة فذة على إعادة إنتاج نص واحد كتبه منذ سنوات، ليخرجه في ثلاثين أو أربعين نصاً آخر. والنص الذى تناقشه اليوم هو إعادة إنتاج لما كتبه فى السنوات العشر الأخيرة فى نفس الموضوع، غير أنه تفوق على نفسه هذه المرة، لأنه ابتكر نظرية تكفيرية جديدة يدين بها خصومه العلمانيين، ويطالب بدق أعناقهم والخلاص منهم مرة واحدة وإلى الأبد. يقول محمد عمارة - لافض فوه - هناك صنفان من العلمانيين: الأول علمانيون ماديون ملاحظة. والثانى علمانيون يؤمنون بالله خالقاً لهذا الكون ومافيه ومن فيه، ويعبدون الله بأداء المناسك والشعائر الفردية، وقد يكون منهم - كما يقرر - ورعون ومتنسكون فى الشعائر والمناسك والطقوس، ولكنهم «يعزلون الذات الإلهية عن تدبير شئون العمران البشرى وحكم الاجتماع الإنسانى، قاصرين الحكم والتدبير فى هذه الميادين الدنيوية على العقل والتجريب وحدهما، أى أنهم جاحدون للشريعة».

ولا يقنع عمارة بوصفهم، ولكنه قرر باعتباره المفتى الأكبر أن يصدر حكماً عليهم فقرر «وهم هنا إذا شئنا رأى الإسلام فيهم: مؤمنون بالله خالقاً للكون، وكافرون به كمدبر وحاكم فى شئون الدنيا والدولة والاجتماع والسياسة والاقتصاد وغيرها من شئون وميادين العمران، فهم ليسوا كفاراً بإطلاق، وليسوا بكاملى الإيمان، إنهم مؤمنون ببعض الكتاب وكافرون ببعضه».

هذا هو الحكم الذى أصدره القاضى محمد عمارة. ولكنه كأى قاض محترم لم يقنع بالمنطوق، وإنما أضاف إليه الحيثيات.. فقرر أن علمانيتهم

«قد جعلتهم (يشركون) مع الله (طواغيت) جعلوها الحاكمة والمدبرة، دون الله، فى الاجتماع البشرى وال عمران الإنسانى. فهم فى الحقيقة التى لا يعلمها كثيرون منهم صنف من (المشركين) يسيرون على درب أسلاف لهم من القدماء».

وأخيراً استطاع عمارة بعقرية فذة أن يصوغ نظرية تكفيرية جديدة حتى يأخذ بخناق هؤلاء العلمانيين المشركين، ولا يترك لهم أى فرصة للنجاة. فقرر أنهم يسيرون على درب «الوثنية - الجاهلة - المشركة» وهكذا تنطبق عليهم أوصاف ثلاثة: وثنيون وجاهليون ومشركون. والطريف حقاً أن عمارة قرر أن هذه النظرية التى تحدد سمات هؤلاء العلمانيين الملاحين قد تكون مفاجأة لقطاع كبير منهم. ويتساءل ببراءة «لكن هل تسهم مرارة هذه الحقيقة فى إيقاظهم من الغفلة، أو يظنون فى غيهم سادرين؟».

والحقيقة اننا لو حاولنا الرد على هذا الكلام، لتفنيد هذا الفكر المتهافت، لكان ذلك إهانة للعقل المصرى الحديث. هذا العقل الذى شيد دعائم رواد كبار، علمونا دروس حرية التفكير، والحق فى الاجتهاد، وضرورة الحوار، ولكنهم أبداً لم يرسوا أسساً لتفكير المخالفين فى الرأى، ولا سمحوا لأنفسهم فى صراعهم الفكرى من أجل تحديث مصر، أن ينعثوا فريقاً من المسلمين بأنهم وثنيون وجاهليون ومشركون.

وهذه هى العينة الأولى من الفكر الإسلامى المعتدل والمستنير.

التطرف العلمانى

والنموذج الثانى الذى نشير إليه أنتجه كاتب إسلامى مرموق هو الأستاذ فهمى هويدى ونشر فى شكل مقال بالأهرام بتاريخ ١١ يناير ١٩٩٤ بعنوان: من يمارس الإرهاب الفكرى؟

وهو كاتب اشتهر برصانة أسلوبه، ومنهجيته فى العرض، وبتتبعه الدقيق لإنتاج مخالفه فى الرأى. والمقال الذكى يبدو كما لو كان مناقشة هادئة للحملة التى شنها عديد من الأعلام ضد عضو مجلس الشعب المحترم الذى قدم استجواباً فى المجلس ضد السيد وزير الثقافة، فيما اعتبر هجوماً على الثقافة ذاتها، وليس نقداً لبعض ممارسات وزارة الثقافة.

والحق أن الاستجواب الذى قدمه العضو المحترم - الذى يدافع الكاتب عنه بحرارة - يتجاوز النقد إلى الهجوم الكاسح على الممارسة الثقافية الراهنة فى مصر - فى بعض قطاعاتها - بدون أدلة. فالرجل أطلق عدداً لا يحصى من الأحكام التعميمية على المجالات التى تصدرها وزارة الثقافة، والتى هى فى الواقع منابر حقيقية لنشر التنوير وإشاعة المنهج العقلانى فى التفكير، فى مواجهة الفكر الخرافى والممارسات الثقافية المتخلفة التى تتبناها جماعات إرهابية شتى تستتر بالإسلام وهو منها براء. بالإضافة إلى أن الاستجواب يستخدم مصطلحات غامضة بغرض الهجوم غير المبرر على كل ممارسات وزارة الثقافة وسياسة الوزير، والذى يمكن أن نتفق معه فى أمور ونختلف معه فى أمور أخرى، غير أنه لا يمكن إنكار أنه وزير للثقافة يمتلك رؤية محددة يحاول من خلالها نشر الثقافة فى مختلف الميادين. ومن هنا فمحاولة إدانته باعتبار أن سياسته من شأنها «تغريب الثقافة الوطنية» ليست سوى إعادة إنتاج لنفس الحملة التى تتبناها تيارات الإسلام السياسى ضد التحديث والحداثة والعلمانية.

قام الأستاذ فهمى هويدى بعرض تحليلى بارع لكتابات من هاجموا العضو المحترم، ليخلص إلى نتيجة أساسية سبق له أن صمم مقالته لصياغتها

وهى أن هناك ما أطلق عليه «التطرف العلماني» الذي يعبر عنه هؤلاء الكتاب والذين يمارسون أيضاً الإرهاب الفكرى.

وهكذا تتعادل الكفتان: إرهاب دينى فى ناحية، ولكن هناك إرهاب علمانى فى الناحية المقابلة. والمسكوت عنه فى هذا الخطاب الذكى أن ما يطلق عليه إرهاباً علمانياً ليس سوى تمسك هؤلاء الكتاب بأحكام الدستور المصرى، التى تنص على كفالة حرية التفكير والاعتقاد، ودفاعهم المجد عن تراث العقل المصرى الحديث ضد كل محاولات الردة الفكرية، وإجهاض إنشاء محاكم تفتيش دينية تشق الصدور، وتتعقب النوايا، وتصدر أحكاماً بغير سند لتكفير الناس.

(٢٢)

فى أى زمن نعيش ؟

سؤال يطرحه بعض المثقفين العرب فى الآونة الراهنة: هل الزمن العربى الذى نعيشه يماثل الزمن الغربى؟ بعبارة أخرى هل نعيش كعرب فى نفس المناخ الذى يسيطر على الزمن الغربى بمشكلاته ومناهج تفكيره، أم أن الزمن العربى، نتيجة للفجوة التاريخية الكبيرة بيننا وبين الغرب زمن له خصوصية خاصة، ولا علاقة له بالزمن الغربى؟

سبق للمفكر الايرانى المشهور على شريعتى ان أثار هذا السؤال المحورى حين قرر انه ينبغى على المثقف ان يسأل نفسه أولاً: فى أى زمن نعيش؟ هل نعيش فى القرن الثامن عشر عصر صعود العقل والعقلانية، أم نعيش فى القرن التاسع عشر عصر الثورة الصناعية، أم فى القرن العشرين عصر الثورة العلمية والتكنولوجية؟ وفى تقديره ان الاجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد طبيعة المشكلات التى ينبغى على المثقف فى المجتمعات الاسلامية أن يتصدى لها.

* جريدة الاهرام ٢٤ / ١ / ١٩٩٤م.

تذكرت هذه الاشارة القديمة لعلى شريعتى، بمناسبة مقال نشره مؤخرا الدكتور هاشم صالح الباحث السورى المقيم فى باريس فى جريدة الشرق الاوسط بعنوان «نحن والفكر الاوروبى: شئون وشجون» (فى ١٨/١١/١٩٩٤).

كان هاشم صالح قد تصدى للتعريف بالاتجاهات الحديثة فى الفكر الاوروبى، مقدرا ان هناك فجوة معرفية فى الوطن العربى، بإنجازات العلوم الاجتماعية الغربية الحديثة. غير انه ما ان بدأ حتى توقف مقررا انه ينبغى ان يتساءل أولا عن الجدوى! بعبارة أخرى ماجدوى ما يقوم به اذا كانت هناك فروق حضارية كبرى بين المجتمع العربى وبين المجتمع الاوروبى الحديث.

يقول هاشم صالح فى بداية مقالته مقديما اعترافه بين يدي القارىء: «أعترف بأنى اشعر بنوع من الحيرة وعدم الاطمئنان او عدم الرضا وأنا أكتب هذه المقالات.. وليست الحماسة هى التى تنقصنى ولا الرغبة، وانما شىء آخر مختلف تماما. انه شىء يتجاوزنى ويتجاوز كل مثقف عربى فى الوقت الراهن. شىء لا حيلة لنا به واقصد بذلك التفاوت الهائل بين مستوى المعرفة فى المجتمعات الاوروبية الحديثة ومستواها فى مجتمعاتنا العربية والاسلامية، ثم يتساءل بعد ذلك: ما جدوى أن يقدم انجازات الفكر الفرنسى والاوروبى الحديث، اذا كان القارىء العربى لا يعرف الاسس التى قام عليها هذا الفكر؟ وبعبارته هو «مامعنى أن ننقل الى القراء العرب آخر الاتجاهات والمنهجيات.. ان لم يكونوا على علم بالقواعد والأسس التى تركز عليها؟ لا معنى ان نتحدث عن آخر مراحل العلوم الانسانية تقدما اذا كانت مرحلتها السابقة لا تزال مجهولة بالنسبة لنا؟».

هذا هو السؤال الاول الذى يطرحه هاشم صالح تعبيراً عن بأسه المطبق مما يقوم به من تعريف بالفكر الغربى الحديث. غير انه يضيف الى هذا السؤال اعترافاً آخراً أكثر خطورة، فيقرر انه وبكل صراحة لا يحس بمعاصرة للفلاسفة المحدثين فى اوربا بقدر ما يحس بالراحة العميقة مع مفكرى القرن الثامن عشر، وربما السابع عشر بدءاً من ديكارت وكوبر نيكوس، وجاليليو واندلاع الصراع بين العلم الحديث والكنيسة. وهذا كما يقرر معناه أن عمره أكثر من ثلاثمائة سنة. ويتساءل: لماذا هذا الشيخوخة؟ ويجيب: لسبب بسيط يتلخص بكلمة واحدة: التفاوت التاريخى.

ويعنى ذلك انه بعد أن توقفنا كعرب وكمسلمين عن انتاج العلم والذى استمر فى القرن الثالث عشر وربما القرن الرابع عشر، متناً أو نمناً نومة أهل الكهف. وحين استيقظنا لم ندر ماذا نفعل؟ هل نركب قطار الحضارة من اخر نقطة وصل اليها، ام نعود الى محطاتها الاولى، نقطعها درجة درجة ومرحلة مرحلة؟

الاسئلة التى يطرحها هاشم صالح اسئلة جادة وخطيرة، لانها تتعلق بصميم تصور المثقف العربى لمهمته فى هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التى تمر بها البشرية والوطن العربى على السواء.

هل هناك حقاً جدوى - أى جدوى - من الانشغال بمشكلات الحداثة وما بعد الحداثة، ومن عرض آراء وافكار نجوم الفكر الفلسفى المعاصر امثال ميشيل فوكو ودريدا وليفى ستراوس وبورديو، فى الوقت الذى يرسف فيه المجتمع العربى فى اغلال عصر ما قبل الحداثة؟ المجتمع العربى

الذى تسوده القبلية ويهيمن عليه الاستبداد السياسى، وتغمره فى الوقت
الراهن موجات الفكر الخرافى والرجعى هل له علاقة أى علاقة بمشكلات
المجتمع الغربى، الذى تسوده الثورة العلمية والتكنولوجية، ويواجه مشكلات
انتهاء الحدائة، والدخول فى عالم ما بعد الحدائة والذى يدعو الى الغاء
سيطرة المؤسسات الطاغية على حياة البشر، سواء كانت مؤسسات سياسية أو
اقتصادية أو اعلامية؟

ويتندر هاشم صالح ويقول اذا كان فيلسوف فرنسى مثل ميشيل فوكو
انفق حياته الفكرية كلها فى نقد هيمنة وطغيان المؤسسات على الفرد
الغربى فى اطار مجتمع رأسمالى متحكم، ماذا يهمننا نحن من افكاره هذه،
اذا لم تكن عندنا أصلا مؤسسات؟

بعبارة أخرى المشكلات الرئيسية التى يتصدى لها هذا المفكر وغيره من
المفكرين الغربيين لاعلاقة لها بمشكلاتنا، فلماذا نركز اهتمامنا على
افكارهم، اليس الافضل ان نعود القهقرى لكى نتعايش مع فكر الفيلسوف
كانط عن مشكلة التنوير، وافكار فولتير عن التعصب او الفهم المغلق للدين،
أو نظريات ديدرو وجماعة الموسوعيين لتأسيس العلم ومحاربة العقلية
الانكالية والخرافات الشائعة. او فكر جان جاك روسو عن ضرورة اصلاح
التربية والمؤسسات السياسية واشراك الشعب فى اتخاذ القرار.

وفى تقديرنا ان مايدعو اليه هاشم صالح من العودة الفكرية الى الورا
ثلاثمائة عام، دعوة خطيرة، لانها تنطوى فيما تنطوى عليه على
اخطاء منهجية. من قال ان دراسة نقد ميشيل فوكو للمؤسسات الغربية
القائمة لا يفيدنا لاننا أصلا لا نمتلك مؤسسات؟

أولاً: نحن في المجتمع العربي نواجه بمؤسسات مختلفة لها ثقل ضاغط على حركة المواطن العربي. ومهما كانت هذه المؤسسات ضعيفة تنظيمياً بالمقارنة مع المؤسسات الغربية، فلا يمكن إنكار أن دور المؤسسات في المجتمع العربي له تأثير بالغ على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. اليس للمؤسسة الدينية دور في المجتمع العربي، ولعله تعاضم في العقود الأخيرة؟ أو ليس للمؤسسة السياسية تأثير حاسم على تشكيل الوعي الاجتماعي حتى لو كان وعياً زائفاً؟ أوليس للمؤسسات الاقتصادية وقع عميق على نوعية حياة البشر بممارساتها المختلفة؟ وبغض النظر عن وجود المؤسسات في المجتمع العربي أو غيابها، فإننا نرى أن تجاهل نقد الخبرة الغربية في المجالات المؤسسية والاجتماعية، اتجاه سلبي، لانه يعزلنا كلية عن فهم تحولات المجتمع العالمي المعاصر.

ونحن لا نملك ترف التفهقر الى الورا لكى نبدأ مع بدايات التاريخ الفكرى الأوروبى. فمعنى ذلك اننا نحتاج الى مئات السنوات لكى نلاحق التطور الحادث تحت ابصارنا فى اللحظة الراهنة.

ولعلنا نتساءل: لماذا نضوغ القضية وكأنه لاحل الا بالرجوع الى الورا لدراسة مرحلة تأسيس الفكر الاوروبى، او بالاندفاع الى الامام وعرض وتحليل المنجزات الراهنة بغض النظر عن تاريخها؟ الا يمكن بخيال فكرى ابداعى تصور استراتيجية ثقافية تقوم على دراسة الحاضر.

ومن هنا فى الوقت الذى ينبغى فيه دراسة نشأة وتطور الفكر الاوروبى الحديث باستخدام مناهج علم اجتماع المعرفة، أى بالربط الوثيق بين الانتاج الفكرى والبناء الاجتماعى، لابد لنا ان نعمق - عكس مايدعو اليه هاشم

صالح - دراسة أحدث التيارات فى هذا الفكر. ونحن نعتقد ان النتيجة الرئيسية التى خلص إليها، وهى ان مشاكلهم ليست مشاكلنا، وان كانت المنهجيات التى يستخدمونها لحل مشاكلهم تهمنا ويمكن لنا ان ننقلها ونستفيد بها، نتيجة خاطئة.

على العكس تماما، نحن نزعم ان مشكلات مجتمع مابعد الحداثة، بالرغم من انها تجابه المجتمع الغربى المتقدم اساسا، هى مشاكلنا ايضا. ذلك ان القضايا الخاصة بسقوط الحتمية التاريخية، وانفتاح التاريخ الانسانى، وتحطم الابنية الشمولية، سياسية كانت أو فكرية، واتساع دائرة الاختيار امام البشر، وانتهاك طغيان وسيطرة العقائد الايديولوجية الجامدة، وتحسين نوعية الحياة، ومجابهة تلوث البيئة، كل هذه ليست مشكلات الفرد الغربى فقط، ولكنها مشكلة الانسان فى كل مكان. دراسة هذه المشكلات باقصى قدر من الدقة، ومن خلال المنهج النقدى، ضرورة اساسية من وجهة نظرنا، ليس فقط لكى نتابع مايجرى فى العالم من حولنا، ولكن ايضا لأنها يمكن ان تساعدنا فى التصدى الكفء لمشكلاتنا فى المجتمع العربى.

ترى هل هناك ما هو افضل من المنهج المقارن، لكى نستبصر بمشكلاتنا، ولكى نواجه الأوهام الخاصة بتفرد الهوية، والأساطير المتعلقة بسيادة العالمية؟

(٢٢)

أزمة العقل التقليدى

يبرز فى المرحلة الراهنة خطاب تقليدى يتبناه مثقفون من اتجاهات فكرية شتى وهو يسطر رواقه على مختلف جنبات المجتمع العربى. وهذا الخطاب يخوض معركة شرسة مع الخطاب العصرى الذى يتبناه مثقفون من مشارب فكرية مغايرة. والسماة الأساسية للخطاب التقليدى انه يتشبث بالماضى، وهذا الماضى المختار المتخيل يختلف بحسب هوية منتج الخطاب، وهو خطاب يهرب من مواجهة الواقع، ولا يعترف بالتغيرات العالمية، أو على الأقل يحاول التهوين من شأنها، أو يدعو بصورة خطابية للنضال ضدها وبغير أن يعرف القوانين التى تحكمها. ومن سماته إلقاء مسئولية القصور والانحراف على القدر أو على الضعف البشرى أو على الأعداء، وهو فى ذلك عادة ما يتبنى نظرية تأمرية عن التاريخ، وهو أخيرا ينزع - فى بعض صورته البارزة - إلى اختلاق عوامل مثالية يحلم دعائه بتطبيقها، بغض النظر عن امكانية التطبيق، أو بعدها عن الواقع.

* جريدة الاهرام ٣١ / ١ / ١٩٩٤ م.

أما الخطاب العصري فهو خطاب عقلانى، يؤمن بالتطبيق الدقيق للمنهج العلمى، وعادة ما يتبنى رؤية نقدية للفكر وللمجتمع وللعالم، وهو خطاب مفتوح أمام التجارب الإنسانية المتنوعة يأخذ منها بلا عقد، ويفرض بعضها من موقع الفهم والاقتدار والثقة بالنفس، ولا يخضع لإغراءات نظرية المؤامرة التاريخية الكبرى، كما انه يعرف انه فى عالم السياسة ليست هناك عداوات دائمة، أو صداقات خالدة، بالإضافة إلى انه ينطلق من أن الحقيقة نسبية وليست مطلقة، وان السبيل لمعرفةها هو الحوار الفكرى والتفاعل الحضارى ولا يدعو لمقاطعة العالم أو الانفصال عنه ولا يدعو إلى استخدام القوة والعنف ولا يمارس دعاته الإرهاب المادى أو الفكرى.

ويخطئ خطأ جسيماً أنصار تيار الإسلام السياسى الذى يهدفون جميعاً - وبلا استثناء - إلى تقويض الدولة العلمانية الراهنة وإنشاء دولة دينية محلها، إذا ظنوا أننا داخلون فى معركة فكرية معهم على وجه الخصوص. وذلك ان معركتنا الحقيقية التى تسعى إلى تحديث المجتمع ومجابهة مشكلاته الجسيمة موجهة فى الواقع ضد الخطاب التقليدى بكل صوره وأنماطه، وأيا كانت طبيعته علمانيا كان أو دينيا. ذلك ان هناك خطابا علمانيا تقليديا، كما ان هناك خطابا إسلاميا تقليديا، قد يختلفان فى المنبع والاتجاه، ولكنهما يشتركان فى البنية الفكرية التى يصدران عنها. ومن هنا فنصوير معركة العقلانية التى تخوضها على أنها موجهة فقط ضد الخطاب الإسلامى التقليدى بعيد عن الواقع، وتشهد على ذلك مقالاتنا السابقة فى الأوراق الثقافية، والتى وجهتها فكرة رئيسية هى مواجهة التخلف الفكرى بكل صوره، ومحاولة لإرساء منهج علمى لفهم المتغيرات العالمية، والدعوة لمجابهتها من منطلق قومى عربى، يقوم على الرصد الدقيق للوقائع، والرؤية

النقدية لمناخ النظام العالمى، وكشف آليات هيمنته، والدعوة لحشد القوى الفكرية والسياسية لصياغة مبادرة عربية من خلال الحوار الحضارى بين ساسة ومثقفى الوطن العربى، نفاوض على أساسها مؤسسات النظام العالمى، بناء على مشاريع فكرية مدروسة، واقتراحات سياسية واقتصادية محددة، تكفل تشكيل نظام عالمى أكثر عدالة من النظام الراهن، والذى يقوم أساسا على هيمنة القوى العظمى، وقهر شعوب العالم الثالث. وهى مبادرة لا يمكن أن تتم بغير ممارسة فكرية واعية ونضال سياسى مستمر.

أنماط الخطاب التقليدى

ويشهد على صدق ما قلناه مراجعة دراساتنا ومقالاتنا السابقة، والتي وجهنا فيها النقد الصارم للخطاب الماركسى التقليدى، الذى يراوغ فى قبول الحقيقة التى مؤداها أن الممارسة الماركسية سقطت تاريخيا فى إطار تجربة الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية. وقد استعان هذا الخطاب لتبرير ما حدث بألية من آليات الخطاب التقليدى الشهيرة وهى أن النص الماركسى صحيح غير أن الممارسة كانت خاطئة. وقلنا من قبل فى أكثر من مرة، انه لايمكن الفصل بين النص والممارسة، وخصوصا إذا أتيح للممارسة حقبة تاريخية كاملة لكى تطبق فيها. وتواتر الممارسة الخاطئة هو الدليل على أن النص فى حد ذاته معيب. واستعان هذا الخطاب، بآليات أخرى، من أهمها نظرية المؤامرة التاريخية، وكان الهدف هو إلقاء مسئولية القصور والانحراف على الآخرين هروبا من مواجهة الذات، وتقاعسا عن الممارسة الشجاعة للنقد الذاتى.

ويصدق ذلك تماما على الخطاب القومى العربى التقليدى، الذى نزع عبر عقود طويلة، إلى إلقاء مسئولية فشل الوحدة العربية على المؤامرات

التاريخية للأعداء، أو على القيادات القطرية الملعونة التي رفضت الوحدة، وذلك بدلا من النقد الشجاع للمنطقات الفكرية الخاطئة لهذا الخطاب، وكشف الانحرافات بل والجرائم التي ارتكبتها النخب السياسية الحاكمة العربية التي رفعت شعار الوحدة، في حق شعوبها، وفي حق الشعب العربي ككل. ولا نستثنى من دائرة الخطاب التقليدى الخطاب الإسلامى السياسى المعاصر، لكونه أبرز مثال على الخطاب التقليدى بكل سلبياته التى أُلحنا إليها، بالإضافة إلى الإرهاب الفكرى الذى يمارسه دعائه، والإرهاب المادى الذى تقوم به بعض الفصائل المنتسبة له.

مأزق الخطاب التقليدى

وليس لدينا شك فى أن الخطاب التقليدى يمر بمأزق حقيقى، لأنه عاجز عجزا تاما عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليه، أيا كان نمطه واتجاهه. وهذا الخطاب لا بد له - فى بعض الصور البارزة له - أن يدفع أصحابه ثمنا فادحا لعدم مواجهة الواقع، بحكم أنهم منغمسون فى تشكيل عالم مثالى من صنع خيالاتهم وأوهامهم. وهم فى هذا السبيل لا يعينهم خرق القواعد المستقرة لحقوق الإنسان، ولا حتى خراب البلاد والعباد. ولعل النظام السودانى الذى يرفع لافتة تطبيق الشريعة الإسلامية هو النموذج البارز لسطوة الخطاب التقليدى ومأساته فى نفس الوقت. وهو نظام يخرق بشكل منظم حقوق الإنسان، ويمنع حرية التفكير والتعبير والتنظيم لأنه لا يؤمن بأى تعددية سياسية كانت أو فكرية، ويمارس الإدارة الاقتصادية للبلاد بطريقة فوضوية أدت إلى ما نشاهده اليوم من التدهور الحاد لمعيشة المواطن السودانى، بالإضافة إلى حركة الهجرة الواسعة للكوادر والمثقفين، هروبا من جحيم الممارسة العشوائية، وكل ذلك لم يمنع أنصار الإسلام السياسى

المعتدلين في مصر من التغنى بهذا النظام واعتباره جنة الله على الأرض، بل النموذج الأمثل الذي ينبغي علينا أن نحتديه.

وقد أحست بعض الأصوات المتنورة من أصحاب الخطاب التقليدي بأنماطه المختلفة، ان جمود هذا الخطاب قد يؤدي بهم إلى الانزواء بعيدا في أحد أركان التاريخ المهملة، ولذلك نادوا بأهمية تجديد مقولات خطاباتهم التقليدية. وكانت الخطوة الأولى هي ممارسة النقد الذاتي. وهي خطوة نرحب بها ترحيبا شديدا، لأنها هي أساس أى حوار عقلانى بين الفصائل السياسية والتيارات الفكرية في الوطن العربى. ولم يتخلف عن هذه الممارسة - لحسن الحظ - تيار واحد من أصحاب الخطابات التقليدية. فقد مارست الحركة الإسلامية نقدها الذاتى في محاولة جريئة قام بها عالم السياسة الكويتى المعروف عبد الله النفيسى، الذى نشر كتابا هاما عنوانه «الحركة الإسلامية: أوراق في النقد الذاتى» شارك فيها بدراستهم نخبة ممتازة من أبرز ممثلى هذه الحركة في الوطن العربى.

كما ان المفكر الماركسى اللبناني كريم مروة قام بمحاولة هامة في هذا السبيل في كتابه «حوارات» والذى طرح فيه مجموعة دراسات له ينقد فيها الحركة الماركسية العربية نقدا ذاتيا، وعلق عليه مجموعة كبيرة من المثقفين العرب، وذلك بالإضافة إلى الدراسات النقدية التى نشرت في مجلة «الطريق» الماركسية في أعدادها الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك قام التيار الناصرى بمحاولة في النقد الذاتى من خلال ندوة كبرى نظمها في القاهرة مركز دراسات الوحدة العربية ونشرت في كتاب بعنوان «ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢». وأخيرا قام التيار القومى العربى بمحاولات متعددة في هذا الاتجاه، وخصوصا في الحوار الهام الذى عقد بين القوميين والإسلاميين.

غير أن النقد الذاتى هو مجرد خطوة أولى لتخليص الخطاب التقليدى من أزمته الخانقة. ولا بد أن تتلو هذه الخطوة خطوة أخرى أكثر حسماً، وهى التجديد فى المنطلقات وفى الإطار، للتكيف مع حقائق العالم المعاصر، وللتفاعل مع المتغيرات العالمية.

ونجد فى هذا المجال محاولات شتى من كافة التيارات، وإن كانت مازالت فى بداياتها، ولم تقطع بعد المسافات التى ينبغى قطعها فى مجال التجديد. وهى محاولات تتراوح بين التجديد السطحى الذى مازال مربوطاً إلى تراث الماضى لا يستطيع منه فكاًكاً، والتجديد الخلاق الذى يتضمن إضافات إبداعية تستحق المناقشة والتقدير. ومن أبرز أمثلة التجديد الكتاب الهام الذى نشره مؤخراً الدكتور توفيق الشاوى عن «الشورى». ذلك أنه محاولة تجديدية إبداعية تستحق المناقشة النقدية من قبل كافة المثقفين العرب، لأنه بناء على مثل هذا الاجتهاد، يمكن أن يقوم حوار حقيقى حول الشورى الإسلامية ونمط الديمقراطية الغربية.

آليات الخطاب المراوغ

غير أنه يعنينا فى النهاية - ليس من باب الجدل - ولكن من باب إلقاء الضوء الكاشف على آليات الخطاب السياسى الإسلامى أن نحدد الآليات التى يستخدمها سواء فى تقديم أفكاره وتسويقها فى كل مكان، أو فى الحوار الفكرى، أن نعرض بشكل موجز لآليات الرد الذى نشر فى الأهرام عن مقالنا السابق «خطاب التكفير فى مواجهة الحداثة».

١ - الآلية الأولى: هى الهروب من التاريخ الى كلام مرسل عن أمجاد الحضارة الإسلامية فى عصورها الزاهرة والتى هى ليست محل أى خلاف، ثم كلام معاد عن الاستعمار وسوءاته.

وبعد مراوغات عدة يخلص الرد إلى صميم ما قلناه حين يقرر «مانعرفه أننا كنا متخلفين حقاً، ومغلوبين على أمرنا حقاً، ولكن الاكتشاف الذى دلنا عليه الكاتب يدعونا إلى التساؤل عما إذا كنا بالفعل على ذلك القدر الذى ادعاه من الإفلاس والدونية».

ونرد على تساؤله نعم وبالقطع. وننصحه فى هذا الصدد بمراجعة تاريخ الجبرتى ليعرف حقيقة الإفلاس والدونية فى هذه اللحظة التاريخية التى حددناها وهى لحظة اللقاء العاصف بين الحملة الفرنسية والمجتمع المملوكى المصرى. ونحن لم ننف عن أمتنا انها ملكت أى شىء له قيمة، ودراساتنا السابقة تتحدث بوضوح عن أن الحضارة الغربية اقتبست من الحضارة العربية الإسلامية فى عصرها الزاهر طرق التفكير العلمى وانجازاتها الفكرية الباهرة.

٢ - الآلية الثانية: هى استخدام المشابهة التاريخية بطريقة ظاهرة الخطأ. فمن قال أن «الصحيفة» التى كتبت فى العهد النبوى ووصفت بأنها «دستور المدنية» هى دستور حقاً بالمعنى الحديث للمفهوم كما استخدمناه.

وهل تتضمن حقاً - كأى دستور حقيقى - آلية محددة لانتقال السلطة بالإضافة الى التحديد الدقيق للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ترى ما هو سرّ الصراع الدموى على السلطة طوال أغلب مراحل التاريخ الإسلامى وما هو تفسير الانقلابات السياسية المتتابعة التى اعتمدت على استخدام القوة والعنف والاغتيال؟ وهل صحيح أن التعددية التى سادت فى الدولة العثمانية وقامت على نظام «الملل» تتشابه مع التعددية السائدة فى المجتمع الحديث؟ وهل المشابهة بين جامعة الأزهر العريقة والتى مرت فى أطوار شتى من الصعود والهبوط وبين الجامعة الحديثة على النمط الغربى باعتبارها مؤسسة أكاديمية مستقلة تقوم

على أساس حرية الفكر، وسيادة المنهج العلمي، حيث العقل هو معيار الحكم على الأشياء، يمكن أن تكون صحيحة؟

ونحن أخيرا لا تعيننا المعلومة الثمينة التي أضافها الكاتب إلى معارفنا من أن مصطلح الإسلاميين قديم ابتكره الأشعري في القرن الرابع الهجري، لأن هذا الاستخدام لا علاقة له إطلاقا بمن ينادون اليوم بالإسلام السياسى معتدلين كانوا أو متطرفين. لأن الإسلاميين اليوم يدعون انهم وحدهم القادرون على تفسير الإسلام وإعطائه المضامين السياسية على هواهم، وان خصومهم من المسلمين هم كفار ومشركون. ترى هل كان الأشعري المعتزلى يصدر فتاوى تكفيرية مشابهة؟

٣ - الآلية الثالثة: وهي أخطر آلياته على وجه الإطلاق، هي استخدام الفتوى في تكفير الخصوم الفكرين، سواء صدرت من مفتى محترف، أو من مفتى هاو يصدر الفتاوى على هواه. ومثالها الفتوى التي أصدرها محمد عمارة ومفادها أن العلمانيين المسلمين الأتقياء الذى لا يؤمنون بمنطلقات الإسلام السياسى هم مشركون وجاهلون ووثنيون. وقد ثنى كاتب الرد على الفتوى متسائلا «وأخذ على الدكتور محمد عمارة قوله ان العلمانيين مشركون بالله. ولا أعرف ما وجه المؤاخذة فى ذلك».

وتكفيينا هذه الجملة من كل ما حفل به المقال من ردود مراوغة، لكى نحى أصحاب الاتجاه الإسلامى على هذا التسامح الفكرى مع خصومهم الفكرين، وعلى إيمانهم العميق بالتعددية التى تقوم على نظام «الملل».

إن كل ما تطلبه «ملة» العلمانيين المصريين هى أن يتعامل معهم دعاة الإسلام السياسى بنفس القدر من التسامح الذى كانت تعامل به الملل فى الدولة العثمانية!

(٢٤)

رسائل إسلامية نقدية

لا يجوز لكاتب - أيا كان - ينشر فكره في صحيفة سيارة ان يعلو على النقد. واذا كان الكاتب يتحلى بالموضوعية اللازمة، والحس المنهجي البصير فعليه ان يتبنى الاتجاه الذى مبناه ان الحقيقة نسبية وليست مطلقة. ومن ثم فلكل قضية أكثر من جانب، وليس من الضروري ان يسلم كل الناس بما يطرحه من أفكار ومقولات. بالإضافة الى انه ليس من المستبعد ان يخطئ الكاتب - أيا كان علمه - فى بعض الوقائع أو يشتط فى بعض التفسيرات، ومن هنا يمكن القول بأن الاعتراف بالخطأ وممارسة النقد الذاتى ضرورة لأى ممارسة فكرية.

فى ضوء ذلك أرحب ترحيبا شديدا بالرسائل التى ترد لى من بعض القراء الكرام الذين يحرصون على متابعة ما انشره فى أوراق ثقافية بدقة، مهما كانت حدة نقدهم أو موافقتهم المطلقة أو الجزئية للكتاب الذين اتعرض لبعض طروحاتهم بالنقد المسئول.

* جريدة الاهرام ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤ م.

وهكذا لا أجد أى حرج فى أن أعرض عرضاً أميناً لرسالتين وجهتا لى من قارئىن كريمين يتحفظان على مقالتي «خطاب التكفير فى مواجهة الحداثة» و«برفضان توجهاتها ويؤكدان افكار الاستاذين محمد عمارة وفهمى هويدى. وسر اهتمامى بهاتين الرسالتين انهما تتضمنان نقداً رصينا كتب بأسلوب منهجى يستحق التقدير، على عكس بعض الكتابات الصحفية التافهة التى نشرت فى جريدتي «العربي» و«الجمهورية» من قبل كتاب إما يحترفون استخدام المغالطة المقصودة، أو يقرأون ولا يفهمون، أو يخلطون بين دورى العلمى كمدير لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وسلسلة أوراق ثقافية والتى تعبر عن قناعاتى الشخصية، ولا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز. فمثل هذه الكتابات لا تستحق عناء المناقشة والرد.

رسالة نقدية باللغة الانجليزية!

الرسالة النقدية الأولى كتبها باللغة الانجليزية قارئ مصرى لم يوقع باسمه - مقدراً أن الاسم فى هذا المجال ليس له دلالة - وآثر ان يوقع باسم «رجل عجوز غاضب». غير ان غضبه من الأفكار التى طرحتها لم يمنعه اطلاقاً من ممارسة النقد الرصين بأسلوب رفيع المستوى. ماهى مجمل انتقادات الناقد؟

نظراً لضيق المساحة سأحاول ان اعدد الانتقادات التى سجلها الناقد فى نقاط قبل ان نعرض لمناقشتها:

١ - لا يجوز انتقاد عمارة وهويدى على أساس ان كتاباتهما تهدف الى القضاء على الدولة بصورتها الراهنة لأنهما لا يطمعان فى أكثر من تأسيس الثقافة الاسلامية.

٢ - إذا كنا نعيش فى عصر تعدد الآراء، وإذا كان أى مذهب دينيا كان أو فلسفيا أو علميا قد يكون له تفسيرات شتى، لماذا ننكر على الاسلاميين حقهم فى التعبير عن آرائهم، كما كانت الحكومة قبل الثورة تمنع اليساريين من الحصول على المانفستو الشيوعى وقراءته؟

٣ - إذا كان أى شخص يشك فى الروح التى تسود العصر فعليه ان يستشير مكتبة الجامعة الأمريكية (لا أعرف لماذا هذه المكتبة بالذات!) حيث سيجد مدى اهتمام الغرب المسيحى بالاسلام، وكيف تعدد التفسيرات لهذا الدين العالمى؟

٤ - ليس صحيحا ان الاسلاميين يهاجمون الحضارة الغربية بدون تمييز، فهم يرفضون ما يتعارض مع عقائدهم الدينية، ويتبعون ما لا يتعارض مع التوجيهات الالهية.

٥ - لا يجوز القناعة بتعداد الجوانب الايجابية للحضارة الغربية، وعدم ذكر سلبياتها.

٦ - لا يجوز لوم الاسلاميين اذا كانوا مشغولين بحلم احياء الامبراطورية العظمى، الذى يدل التاريخ على أنها بنيت على أساس الحضارة الاسلامية.

٧ - فى محاولة لبراء ذمة جيلنا من المسئولية وضع الكاتب المسئولية على عاتق اجدادنا وأبائنا لكونهم استعاروا تقريبا كل شئ من الغرب، وفشلهم فى الكشف عن دور تراثهم وصقله. أليس من العبث ان نلتمس العذر لكسلنا؟

٨ - لا بد من التفرقة بين مصطلحات ثلاثة: الدين، والعلمانية، والاحاد. وهناك تعريفات متعددة للدين، حسب تعدد تعريفات المفكرين مثل دور كايم وفريزر، وويليام جيمس وفرويد وماركس وتوينبى..

الخ. ولذلك يقترح الناقد تعريفا عاما وهو أن الدين: «طريقة متفق عليها للحياة».

وينطبق هذا التعريف على الاسلام باعتباره دينا، فهو مجموعة متماسكة من العقائد والممارسات والقوانين (الشريعة) والتي تعنى اساسا بتنظيم الأمة. وهذه القوانين تحكم مختلف جوانب الحياة الانسانية على الأرض: الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية والسياسية.. الخ. أما المسيحية - على الجانب الآخر - فهي تركز على «مملكة السماء» وهي لا تكاد تقدم أى تشريع بصدد الحياة الدنيوية. والمسيحية لها كنيسة تمثل السلطة الدينية، ونظام كهنوتى، مما لا يوجد فى الاسلام. وهكذا فالمسيحي يستطيع ان يخلص حياته الدنيوية من السيطرة الكهنوتية، وهكذا فالدولة التي تمثل السلطة السياسية أمكن فصلها عن الكنيسة. وعلى ذلك فالعلمانية يمكن أن تكون ممكنة فى الأقطار المسيحية غير انها فى الأرض الاسلامية يمكن اعتبارها ضربا من ضروب الخلل. فالإسلام دين متكامل ولاشك انه يصبح اسلاما مشوها اذا مانحت الشريعة عن التطبيق. وهكذا يمكن القول بأنه ليس هناك علمانية فى الاسلام، فاما ان تتبنى الاسلام باعتباره دينا موحي به وتطبيق عقائده وقوانينه او ترفضه تماما باعتباره عقيدة جامدة. أما المسلم الذى تحول لكى يصبح ملحدا فهو أكثر حسما فى أمور العقيدة من ذلك المسلم الذى يزعم انه «علمانى». والمسلمون العلمانيون - فى رأى الناقد باللغة الانجليزية - يتسمون بانفصام الشخصية، تماما مثل دكتور جيكل ومستر هايد، وهم إما منافقون أو «فصاميون».

ويرفض الناقد سخرىتى القاسية من أفكار محمد عمارة، لانها لم تتح لى ان أتأمل النظرية التي وضعها (العلمانى كافر ووثنى وجاهلى).

ويعتذر الناقد - بكل أدب - حين يقرر ان كلمات مثل الموضوعية التي استخدمتها في مقالي لا معنى لها اطلاقا.

٩ - وأخيرا يدافع الناقد عن مقالة الأستاذ فهمى هويدى ويرى أن تعليقي عليها ليس سوى دعاية مقيئة قصد منها تبرير حملة التخويف التي شنها الكتاب العلمانيون ضد عضو مجلس شعب «مسكين». ويشاركنى الرأى فى تقديرى لمواهب الأستاذ هويدى، ويضيف اليها سمات تتمثل فى الموضوعية والاعتدال والقدرة البحثية.

تحليل للخطاب الغاضب

حرصت على أن أعدد النقاط الرئيسية فى الخطاب الغاضب لأنه فى مجمله ينطوى على المكونات الجوهرية للخطاب السياسى الاسلامى المعاصر. غير اننا لو حللنا الخطاب بدقة لأدركنا انه يتدرج بهدوء من المجال الثقافى ويتصاعد بعد ذلك الى المجال السياسى ويكشف أخيرا عن وجهه الحقيقى. فهو يبدأ بالتأكيد على ان كتابات الاسلاميين لا تريد تغيير طبيعة الدولة الراهنة، وانما هى تهدف الى تأسيس الثقافة الاسلامية. ومفهوم الثقافة فى حد ذاته مفهوم واسع وتتعدد تعريفاته. ولو أخذنا بأوسع تعريف مقبول للثقافة بكونها القيم والمعايير والتقاليد وأساليب الحياة التى تسود فى مجتمع معين، لقلنا اننا نعيش فى الواقع فى اطار ثقافة اسلامية. ومن هنا تصبح الدعوة الى تأسيس الثقافة الاسلامية دعوة يشوبها الغموض. وقد يكون الناقد يقصد الدعوة الى تجديد الثقافة الاسلامية، ولو كان الأمر كذلك لكننا أول المتحمسين لهذا الهدف النبيل. فكل ثقافة انسانية - خصوصا اذا كان مضى على ممارستها قرونا شديدة - فى حاجة الى التجديد الذى يعنى تأويل النصوص بما يطابق حاجات الناس المتجددة. ذلك

ان الاصل ان هذه النصوص انما قننت لمصلحة الناس. غير أن هذه المصالح تتجدد، وتتغير بتغير الظروف والأحوال. وهكذا - في مجال التجديد - يمكن أن ينشأ فقه تكون فلسفته التيسير على الناس، ويمكن ان يقف مضادا له فقه مهمته تصعيب حياة الناس وتعقيدها. وكل نمط من أنماط الفقه له فلسفته الخاصة. الفقه الميسر ينظر للنصوص نظرة شاملة ويتسم بالمرونة في التأويل، وبالشجاعة في الاجتهاد، والتي تقتضى الجسارة في مغامرة ابتداع الحلول الجديدة، والفقه المعسر - على العكس - يفتقر للنظرة الشاملة ويحبس نفسه في اطار المسائل الضيقة ويتصف بالجمود في ممارسة التأويل، ويرجع الى السوابق القديمة، ويتشبث بها، ويعجز عن خوض بحار الاجتهاد. اذا كان هذا هو هدف الاسلاميين فنحن معهم، لاننا نؤمن ايماننا جازما بأن الاجتهاد الفقهي ينبغي عليه ان يتابع التغير الاجتماعى، وقد سبق لنا ان كتبنا مقالا في هذا الموضوع فى أوراقنا الثقافية.

ويخطئ الناقد الغاضب اذا تصور اننا ندعو الى الحجر على حرية انصار الاسلام السياسى فى التعبير عن أنفسهم. فنحن فقط نناقش آراءهم بصورة نقدية حتى نكشف المسكوت عنه فى خطابهم المراوغ. وقد كفانا الناقد عناء كشف استراتيجيات الخفاء فى خطابه، فقد تحدث بصراحة عن أن الاسلام دين ودولة وليس فى هذا جديد بل هو تأكيد على مقولات الاسلام السياسى الاساسية، والتي تهدف - وان لم تصرح - الى القضاء على الدولة العلمانية الراهنة، وتأسيس دولة دينية، تصبح الآلية الأساسية فيها هى آلية الفتوى، وبدلا من أن يقوم الفقهاء الهواة - كما هو حادث الآن - بتكفير الناس، سيكون هناك فقهاء راسميون مهمتهم مراقبة عملية سن التشريعات، واصدار الفتاوى حسبما تقتضى الحاجة.

وبالرغم من أن الناقد الغاضب شخص مثقف - كما يظهر من رسالته ومن اشاراته لاعلام الفكر الاجتماعى الغربى - الا انه فى مجال المزداد الاسلامى المفتوح لتكفير العلمانيين لم يتردد اطلاقا لكى يدلى بدلوه. لقد أخذ علينا - وهذا من طرائف رسالته - اننا اكتفينا بالتعليق الساخر على نظرية عمارة التكفيرية ولم نحللها وندرسها كما يجب! وكأنه كانت هناك نظرية أصلا! واذا به يضيف الى الرصيد نظرية تكفيرية أخرى مفادها أن صفة العلمانى تتناقض تماما مع صفة المسلم. وأن الذى يدعى انه مسلم علمانى فهو إما منافق، أو مصاب بانفصام الشخصية!

وهكذا لم تغن الناقد ثقافته الظاهرة، من العجز عن فهم العلمانية كمفهوم ونظام اجتماعى فى نفس الوقت. كما انها لم تردعه عن الانضمام الى موجة الارهاب الفكرى الذى يشنه اصحاب الاسلام السياسى - لا العلمانيون كما يدعى - ضد خصومهم الفكريين. واستطاع بعبقرية فذة ان يضيف الى رصيد نظريات التكفير نظرية تنتمى الى علم النفس المرضى، تشير الى أن العلمانيين مصابون بانفصام الشخصية لأنهم لا يؤمنون بضرورة تأسيس الدولة الدينية على انقاض الدولة العلمانية الراهنة.

ضرورة الحوار

ويبدو أننا فى حاجة الى حوار فكرى مفتوح يطرح فيه كل طرف آراءه وتصوراته. لأن اصحاب الاسلام السياسى مازالوا مصرين على ممارسة الغموض غير الابداعى فى طروحاتهم! لانك اذا سألتهم عن النظام السياسى الاسلامى المقترح لكى يحل محل النظام العلمانى الذى يفصل بين الدين والدولة اجابوك: الشورى. وهم يختلفون بعد ذلك هل الشورى ملزمة أو

غير ملزمة. وإذا سألت هل الشورى تختلف اختلافات جوهرية عن مجلس الشعب أو مجلس الشورى لا تستطيع ان تحصل على اجابة قاطعة. كما أنه ليس هناك وضوح فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى الاسلامى. ونجد فى هذا المجال اجتهادات شتى تتراوح بين أقصى التطرف الرأسمالى الذى يدعو لمنع تدخل الدولة فى الاقتصاد الى أقصى التطرف الاشتراكى الذى يدعو الى الملكية الجماعية لأدوات الانتاج.

أما النظام الثقافى الاسلامى فهو يتضمن مسائل خلافية تتعلق بالنظرة الى الآخر، حيث نجد اتجاهات متشددة ترفض الغرب جملة وتفصيلا باعتباره ماديًا ملحدًا، واتجاهات معتدلة تتبنى رؤية بصيرة تقبل وترفض حسب الظروف والأحوال.

وهكذا يمكن القول بان الدعوة الى الحوار التى يطلقها صاحب الرسالة الثانية المهندس ممدوح رياض عبد الحميد من الاسكندرية مقبولة تمامًا. وأريد أن أؤكد له أن مقولته التى مفادها أن «شبح الصورة النمطية عن فكر المتطرفين سيطر على لغة الخطاب» ويقصد مقالتي، بعيدة عن الحقيقة. لأننى أعتد على تحليل خطاب أصحاب الاسلام السياسى، وأنقد مقولاتهم كما صاغوها وبأسلوبهم. وقد استطعت أن أرصد تيارًا فكريًا متصاعدًا يقوم أساسًا فى الوقت الراهن على تكفير الخصوم الفكريين.

وأظن أنه ينبغى أن نتفق على أن الحوار الفكرى حين يبدأ، عليه أن يتعد عن لغة القرون الوسطى التى تركز على تكفير المخالف، وأن تعتمد على التحليل النقدى لفكر الآخر.

ويبقى - من قبيل ممارسة النقد الذاتى - الاعتراف بأن العلمانيين قد
قصرُوا فى شرح أفكارهم عن العلمانية، حتى ظن خصومهم من أصحاب
الاسلام السياسى أنهم ينكرون بذلك الاسلام دينا وثقافة. وليس هذا
صحيحا على وجه الاطلاق. فهم يقدرُون الوضع الأساسى للدين فى النسق
الاجتماعى، والوظائف الحيوية التى يقوم بها فى التنشئة الاجتماعية
وتشكيل الوعى الانسانى، ولكنهم لا يقبلون على وجه الاطلاق ان يتحول
النص الدستورى بأن دين الدولة هو الاسلام، ومبادئ الشريعة الاسلامية
هى المصدر الرئيسى للتشريع، لتحويل الدولة المصرية الى دولة دينية تقوم
على أساس ولاية الفقيه على مقدرات البلاد والعباد.

(٢٥)

نحن والغرب فى انتظار الثورة الفكرية !

هناك إجماع بين المحللين السياسيين والباحثين الأكاديميين فى شئون الاستراتيجية على ان العالم مازال يئن تحت وطأة النهاية المفاجئة للحرب الباردة.

ويمكن القول بلا أدنى مبالغة ان نزول الستار على دراما الصراع الايديولوجى المتهب الذى دار طوال النصف الثانى من القرن العشرين بين الماركسية والاسمالية قد عصف بمنطلقات فكرية ثابتة، وبمسلمات سياسية، وباستراتيجيات مستقرة كانت الدول العظمى وما يدور فى فلكها من دول متوسطة القوة وصغيرة قد صاغتها وتمرست بتطبيقها. وفجأة حدث الزلزال الذى كان رمزه البارز سقوط حائط برلين الشهير واندفاع الجماهير عبر الحدود من كلا الجانبين للتطلع الى المناطق التى كانت محرمة عليها.

* جريدة الاهرام ١٤ / ٢ / ١٩٩٤ م.

سقطت النظريات السائدة فى العلاقات الدولية، والتي برعت فى الحديث عن توازن الرعب النووى، واختفت نماذج المحاكاة للحرب الذرية القادمة التى أفنى عدد من ألمع العقول الاستراتيجية فى الغرب والشرق أعمارهم فى وضع شروطها وتخطيط سيناريواتها على الحواسب الآلية المعقدة. كما سقطت نظريات عديدة فى علم السياسة، وأهمها ما يتعلق بشروط الاستقرار السياسى، ومدى صلابة النظم الشمولية واستبعاد سقوطها السريع.

وانشغلت مراكز الأبحاث فى العالم بالحديث عن توابع الزلزال! بعبارة أخرى ما هو شكل العالم الذى سيتخذه فى القرن الحادى والعشرين؟ وماهى العوامل التى ستؤثر فى تحديد سماته وفى ابراز قسماته؟ وماهى القوى الدولية التى ستصعد فى سلم القوة وأيها التى ستهبط مكانتها؟ وماهى الآن - بعد زوال خطر الحرب الذرية - معايير قوة الدولة ومكانتها؟ وكيف يمكن صياغة معادلة التوازن بين التركيز على السياسة الخارجية للدولة أو الانكفاء على مشكلات الداخل؟

كل هذه الأسئلة مازالت تثير الجدل والخلاف بين الساسة والمحللين السياسيين والباحثين الأكاديميين. غير انه ظهر بعد كل هذه السنوات التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، أن الحصاد البحثى مازال هزيلًا، وان العالم كله فى حاجة ماسة الى ثورة فكرية تستطيع التعامل مع متغيرات العصر بطريقة أكثر كفاءة من الاجتهادات الجزئية التى تمت صياغتها حتى الآن. ولعل أبلغ مؤشر على الحاجة الى هذه الثورة الفكرية ان زعماء الدول العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد

اهتمامهم يرسم السياسة الخارجية لدولهم يحظى بالأولوية كما كان الحال سابقاً، بل انهم - سواء في خطابهم السياسى أو في ممارساتهم الفعلية - انجذبوا بقوة الى التركيز على مشاكل بلادهم الداخلية، تاركين السياسة الخارجية فى العراء. وأبلغ دليل على ذلك ان الرئيس كلينتون فى خطاب الاتحاد التقليدى أسرف فى التركيز على حل المشكلات الداخلية فى المجتمع الأمريكى، ولم يتطرق إلا لماماً للسياسة الخارجية، فيما اعتبره بعض المراقبين السياسيين الأمريكيين يكاد يكون خطاب الاتحاد الوحيد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الذى تم فيه اقضاء السياسة الخارجية بهذه الصورة. لقد كف الرئيس كلينتون - على عكس سلفه الرئيس بوش - عن رفع شعار النظام العالمى الجديد، ومرد ذلك الى الارتباك الذى ساد السياسة الخارجية الأمريكية فى هايتى والصومال والبوسنة. غير ان السبب الأعمق يكمن فى العجز عن بلورة اطار استراتيجى متماسك للتعامل مع المشكلات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. ولا يقتصر هذا العجز على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه يمتد فى الواقع الى ديمقراطيات مستقرة متعددة مثل ألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا فكل هذه البلاد انكفأت على مشكلاتها الداخلية الجسيمة فى محاولة لمواجهةها بالحلول المناسبة.

تحدى التغيرات العالمية

هناك - كما يقرر ستيفن جروبار - فى مقالة ذكية نشرت فى الهيرالد تريبون بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩٤ حاجة ماسة الى تفكير جديد، من شأنه وضع برنامج لحياء وتجديد السياسة الخارجية. غير ان هذا البرنامج لا بد له ان يأخذ فى الاعتبار الشروط الأساسية التالية:

* التدخل العسكرى فى المناطق المضطربة، سينظر اليه باعتباره مخاطرة يستحسن تجنبها، ولن يكون هذا هو ادراك السياسيين فقط فى البلاد الديمقراطية، ولكنه سيكون الادراك السائد لدى قطاعات جماهيرية واسعة، ليست مستعدة للتضحية بحياة أفراد فى القوات المسلحة، حتى لو كانت اعدادا محدودة، لم تكن محل اعتبار منذ عقد مضى.

* الرخاء الاقتصادى أصبح هو علامة الخير المعترف بها عالميا، وهو يعتمد فى سبيل تحقيقه على توافر شروط السلام الاجتماعى فى عالم تفوق فيه بمراحل أعداد الفقراء أعداد هؤلاء الأمنين اقتصاديا.

* لم تحدث الثورة الفكرية المتوقعة عام ١٩٩٤، وإذا قارنا هذا الموقف بما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من نشاط فكرى وافر تجلّى فى صياغة عديد من النظريات الاستراتيجية التى سمحت بتنظيم العالم على أسس مستقرة بعد الحرب، لأدركنا ان هذه الثورة الفكرية لم تحدث حتى الآن.

ولعل أبرز ما يحتاج الى فكر ابداعى أصيل هو تقنين ضوابط حق التدخل سواء لأسباب تتعلق بالأمن الدولى أو لأسباب انسانية. غير ان هذا يحتاج ابتداء الى اعادة صياغة كاملة لنظرية الأمن القومى لتصبح نظرية للأمن الكونى الذى يتجاوز الحدود الضيقة لمفاهيم المصلحة الوطنية كما نعرف حتى الآن. ويمكن القول انه فى الوقت الراهن هناك قائمة كاملة من المشكلات الملحة، التى تحتاج الى تفكير منهجى منظم لمواجهةها، ومن أبرزها مشكلات السياسات التعليمية، وتحقيق العدل، والهجرة الواسعة المدى عبر الأقطار، والنمو الصناعى، والتطور الحضارى، والعمالة،

والاتصالات والتبادل الفكرى والثقافى. وهى مشكلات تقع فى قلب السياسة الخارجية وليست مقصورة على ميدان السياسة الداخلية. ومن هنا فلا تكفى - كما يؤكد جروبار - الشعارات الزاعقة المرفوعة عن مزايا حرية السوق، أو الانتقادات العنيفة لمساوى القومية المتطرفة. فكلاهما من نواتج عملية الحدائة، وقد يكون لهما مزايا تتعلق بالخلاص من جمود التخطيط المركزى، أو بحرية التعبير الثقافى لمجموعات بشرية تم قمعها ردحا طويلا من الزمان، غير ان ذلك لا يمنع من الآثار السلبية لكل من حرية السوق والقومية فى عالم سبق لبعض أجزائه ان استكان لأحلام الجمهورية الفاضلة التى كانت تبشر بها الشيوعية، فى نفس الوقت الذى كانت تمثل العدو لبعض أجزائه الأخرى فى الغرب. بعبارة أخرى هذه الظواهر الجديدة قلبت بالفعل التوازن الذى كان سائدا فى عصر الحرب الباردة. وهكذا تغيرت بيئة الأمن القومى على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى.

مواجهة مشروع الشرق أوسطية

إذا كانت التغيرات العالمية تلقى ثقلها على الساسة والمفكرين والباحثين الاستراتيجيين فى دول الغرب العظمى، وتستفزهم لإنتاج الفكر الابداعى والسياسات المناسبة، فإن العبء على الوطن العربى بساسته ومفكره وباحثيه مزدوج: مواجهة تحدى التغيرات العالمية من جانب، والتصدى للانقلاب الذى حدث فى معادلات القوة فى الوطن العربى، ولمسيرة الصراع العربى - الاسرائيلى. حدثان بارزان غيرا من كل المعادلات السائدة: الأول حرب الخليج بآثارها المدمرة على العراق والكويت، والاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى.

الحدث الأول كان من تداعياته الخطيرة الانقلاب في مفهوم الأمن القومي العربي، حيث أصبح الجار العربي لأول مرة مصدرا من مصادر التهديد، بكل ما ترتب على ذلك من عدم الثقة في ترتيبات الأمن القومي العربي، والحدث الثاني أدى الى طرح موضوع التطبيع الكامل مع اسرائيل على المجال العربي كله، وبلا استثناء، سواء في اطار مشروع الشرق أوسطية أو خارجه.

وفي تقديرنا ان الجدل الدائر في مصر على وجه الخصوص حول الشرق أوسطية كمفهوم أو مشروع أو سياسة، وانقسام الرأي بين المعارضين والمؤيدين لم يواجه المشكلة الحقيقية المطروحة على الوطن العربي، وخصوصا اذا ما وقعت اتفاقيات سلام مع الأطراف السورية واللبنانية والأردنية. وهذه المشكلة تتمثل في السؤال - المعضلة: تطبيع العلاقات مع اسرائيل على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية اذا ساد السلام أو لا تطبيع؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي ان يتم التصدى له بكل صراحة بدون محاولة للمراوغة أو الاختفاء وراء الخلاف الكلى أو الجزئى مع مشروع السوق الشرق أوسطية. وفي الرد على هذا السؤال الرئيسى هناك موقفان متطرفان وموقف وسطى كما هى العادة. الموقف المتطرف الأول يقبل بالتطبيع الكامل مع اسرائيل - اذا وقعت اتفاقيات سلام معها - على كل الأصعدة بدون استثناء وبلا تحفظ. ويقوم هذا الموقف على أساس ان التحدى العسكرى بيننا وبين اسرائيل سيتحول الى تحدى حضارى. وفي هذا المجال ليس هناك ما نخشاه، بل ان هذا التحدى بذاته قد يؤدي الى استنهاض الهمم العربية، لكى تنجز فى الميادين التى قصرت فيها، وانه ليس

هناك ما يعيب التعامل مع اسرائيل، بل والتعاون معها في مشاريع مشتركة مادامت ستعود علينا وعليها بالنفع.

والموقف المتطرف الآخر يذهب إلى انه مهما حدث، وحتى ولو وقعت اتفاقيات سلام مع اسرائيل ينبغي ألا نطبع العلاقات مع اسرائيل، ليس فقط نتيجة إرث ماضى العلاقات الصراعية الدامية بيننا وبينها، بل لأنها ستظل تمثل خطرا دائما للأمن القومي العربي، وستقوم لامحالة بغزو اقتصادى وثقافى للمجتمع العربى، مما يمكن ان يؤدي الى خرابه وهزيمته فى الصراع بالمعنى التاريخى للكلمة. أما الموقف الوسطى فهو ذلك الذى يقبل التطبيع المحدود فى بعض الميادين، كالميدان الاقتصادى على أساس التبادل التجارى العادى، ويرفضه ويحذر منه فى المجال الثقافى.

بناء على هذه المواقف الثلاثة تمت صياغة ردود الفعل ازاء مشروع الشرق أوسطية والذى تناثرت بصدده أفكار هنا وهناك.

دار الجدل فى مصر وفى بيروت فى بعض الندوات حول مشروع الشرق أوسطية، وانقسم المثقفون بين رافض باطلاق وقابل بدون تحفظ، وقابل بشروط وذاعت وانتشرت حجج كل فريق، سواء على صفحات الصحف، أو فى الندوات المتخصصة. غير ان الجدل احتدم من جديد، بعد ظهور الفكرة التى طرحتها القيادة السياسية المصرية علنا، والتى دعت المثقفين ومراكز الأبحاث لدراستها. وهذه الفكرة تذهب الى أن هناك الآن سباقا غير منظم تهرول فيه دول وأطراف عربية شتى نحو التعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى، فماذا يكون موقف مصر؟ بعبارة أخرى أكثر صراحة.. هل ستستمر مصر فى سياسة السلام البارد مع اسرائيل التى اتبعتها معها بعد كامب دافيد وتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية وضعا فى الحسبان

اعتبارات عربية شتى، أم على مصر - تحقيقا لمصالحها الوطنية - ان تبادر في الوقت المناسب لبحث آفاق التعاون مع اسرائيل في مختلف الميادين؟

توسيع دائرة الأسئلة

وفي تقديرنا ان طرح السؤال بهذه الصورة، من شأنه ان يضيق آفاق البحث ويحصر دائرة الأسئلة. ذلك لأن المطروح في الواقع أسئلة استراتيجية أعم وأخطر، من هذه الجزئية المتعلقة بالتطبيع والتعاون الاقتصادي مع اسرائيل.

ذلك انه اذا كنا نتحدث عن نظام شرق أوسطى جديد في طور التشكل فلا بد من اثاره عدد من الأسئلة الهامة:

أولاً: ماهو النظام الأمنى الذى سيسود المنطقة بعد توقيع اتفاقيات السلام مع الدول العربية، وهل مستثمر اسرائيل فى المناداة بوضع الدولة المنفردة بامتلاك السلاح النووى، فى نفس الوقت الذى تطالب فيه عملاً بنزع سلاح الدول العربية؟

ثانياً: على فرض قيام السوق السرق أوسطية، هل ستفرد اسرائيل بقيادة هذه السوق، وبما يترتب على ذلك من تحكّمها فى التدفقات المالية التى سترد من البلاد الغربية، بحيث يصبح لها اليد العليا فى اتخاذ القرار الاقتصادى على مستوى المنطقة، وبالتالي التحكم فى رسم خريطة تقسيم العمل؟

ثالثاً: هل مستثمر اسرائيل فى وضع الدولة الأولى بالرعاية فى علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية فى مجال امدادها بالسلاح المتطور ومنعه عن

العرب، وفي مجال الاشتراك في الانتاج التكنولوجى الرفيع بكل أسراره المحجوبة عن العرب، وفي مجال الدفاع الاستراتيجى؟

هذه الاسئلة لابد من صياغة اجابات محددة قاطعة بصدها قبل التعجل فى قبول مشروع الشرق أوسطية والذى هو صياغة أجنبية شاركت فيها أطراف عربية بشكل محدود وعلى استحياء، وأحيانا من قبيل التطفل!

هذه المسائل الاستراتيجية الكبرى تحتاج لمناقشتها الى مؤتمر قمة عربى حقيقى، يعد له اعدادا جيدا بالدراسات والبحوث المتعمقة. فالمطروح فى الواقع ليس فقط مسألة التطبيع، أو الغاء المقاطعة العربية، أو انشاء سوق شرق أوسطية، ولكنه الأمن القومى العربى بمعناه الشامل، ونعنى بجوابه العسكرية الاقتصادية والثقافية، ومن هنا فإن تسرع بعض الدول العربية سواء فى الغاء المقاطعة العربية، أو فى التفاوض على مشاريع تعاون مع إسرائيل بغير تنسيق عربى، مسألة ستضر بالمصالح العربية على المدى الطويل. ولكن قد يسأل سائل: وما هو تعريف هذه المصالح العربية التى نتحدث عنها؟

ألم تتغير معانيها وحدودها بعد حرب الخليج، وبعد اتفاق غزة - أريحا أولا؟ سؤال يبدو محيرا بالفعل، بعد ان انقلبت الأوضاع، واختلت الموازين. غير انه يحتاج مع ذلك الى تأمل وبحث واجابة. وخلاصة القول ان الحاجة الى الثورة الفكرية لاتظهر فقط فى دول الغرب المتقدمة المحاصرة بالتحديات العالمية والمشكلات الداخلية، ولكنها قضية مطروحة بإلحاح على الوطن العربى، فى مرحلة لن يغنى فيها الصياح الانفعالى عن التفكير المنهجى المنظم، فى اطار من الحوار الحضارى المفتوح.

(٢٦)

الفوضى الدولية وبداية الحروب الثقافية

هناك اتفاق بين المفكرين الاستراتيجيين على ان العالم يمر بمرحلة من الفوضى الدولية لامثيل لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذه الفوضى هي نتيجة لازمة لانهار النظام الدولي الثنائي القطبية الذى سقط بانهار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة. ويبدو أن نهاية هذه المرحلة من تاريخ العالم اطلقت قوى متعددة من عقالها، كانت مكبوتة ومقهورة فى ظل النظام السائد. وهكذا انفجرت ثورة القوميات بصورة تجعل الانسان يتساءل عن فشل الدول القومية فى صهر الاختلافات السياسية والتباينات الثقافية فى مجتمعاتها، بحيث انه ما ان اتاحت الفرصة لسقوط الدولة القومية ذاتها، او بضعفها حتى تصاعدت المطالب التى تراوحت من مجرد المطالبة بالحكم الذاتى والاعتراف بالهوية الثقافية الى طلب الاستقلال التام عن الدول المركزية. اخذت هذه المطالبات صورا عقلانية فى مجال

• جريدة الاهرام ٢١ / ٢ / ١٩٩٤ م.

الاتحاد السوفيتى المنهار، وتمت تحولات كبرى بالتطبيق الدقيق لمواد دستور الاتحاد السوفيتى والذي كان يسمح باستقلال الجمهوريات الداخلة فى اطاره باتباع وسائل دستورية محددة. واعلنت بعض الجمهوريات انفصالها واستقلالها بدون اتباع هذه الاجراءات، منتهزة اضطراب الاوضاع فى دولة المركز.

غير انه فى مقابل هذه الثورات القومية سواء تمت بطريقة قانونية او بطريقة انقلابية، انفجرت حركات قومية اخرى فى اوربا الشرقية بصورة فوضوية عشوائية انتهت الى ممارسة البربرية بصورة واضحة وصريحة. ولعل ابلغ مثال لها، تفتت يوجوسلافيا واشتعال النزعات العرقية بين «الاعراق» المختلفة المتناحرة التى كانت الدولة بقيادة تيتو قد نجحت فى اقامة التوازن الدقيق بينها، وظهور الصرب باعتبارها الجماعة العرقية التى لاتقف عند اى حدود فى صراعها ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك، وحربها الشاملة التى تهدف الى تجميع كل الصرب فى اطار دولة صربيا الكبرى التى كانوا يحلمون باقامتها منذ زمن بعيد.

مايحدث فى البوسنة والهرسك من بربرية لامثيل لها فى العصر الحديث الا ما مارسته المانيا النازية، او اسرائيل العنصرية، هو مؤشر على تحولات خطيرة فى طبيعة الصراعات الدولية والاقليمية. وهذه التحولات تبرز دور الصراع الثقافى بشكل لا سابق له. وليس معنى ذلك ان الصراعات السياسية السابقة لم يكن لها مضمون ثقافى! ذلك أن السياسة - فى احد تعريفاتها الدقيقة - ليست الا مشروعاً ثقافياً، مادامت تقوم على هدى نسق محدد من القيم، تهدف السلطة القائمة من خلالها الى تحقيق غايات ثقافية محددة. ولكن الجديد فى الموضوع هو ان الجانب الثقافى كان من

قبل احد مقومات الصراع، ولكنه اليوم - فى بعض صورهِ البارزة - اصبح هو بؤرة الصراع ذاته.

ولذلك لم يكن غريبا ان يبدأ فى الظهور مفهوم جديد، هو الحرب الثقافية.

وقد ظهر هذا المفهوم بعد حرب الخليج، وتردد فى كتابات بعض المفكرين العرب الذين يكتبون بالفرنسية فى عدد خاص من مجلة «اسبرى» الفرنسية، عن الحرب، والذى وضع على غلاف العدد عنوانا له دلالة هو: الحرب بين الثقافات.

هؤلاء الكتاب كانوا يعنون على وجه التحديد، ان الحرب التى شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق، كانت حربا ثقافية، لان الهدف الخفى لها لم يكن مجرد عقاب العراق على غزوه غير المشروع للكويت وتحريرها، وانما منع دولة من دولة العالم الثالث تدين بثقافة مغايرة للثقافة الغربية من امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، وخصوصا فى مجال التكنولوجيا العسكرية، مما من شأنه ان يعرض المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط إلى خطر بالغ.

الدفاع عن الحضارة الغربية

غير ان مفهوم الحرب الثقافية الذى استخدم من قبل بعض الكتاب العرب أساسا لإدانة الولايات المتحدة الامريكية، سرعان ما أخذ يتردد فى كتابات بعض المفكرين الاستراتيجيين الامريكيين الذين لم يتورعوا عن استخدامه على اساس مفهوم ينبغى التركيز عليه، والنظر إليه بطريقة إيجابية، لانه - فى رأى بعضهم - لامجال للدفاع عن الحضارة الغربية التى تمر بأزمة عميقة، سوى شن حروب ثقافية. عبر عن هذا الاتجاه كاتب امريكى

استراتيجى هو و. س. ليند فى مقالته التى نشرها عام ١٩٩١ بعنوان «الدفاع عن الحضارة الغربية» فى مجلة السياسة الخارجية الامريكية. (عدد رقم ٨٤). وقد تنبأ هذا الكاتب بأن حرب الخليج ستكون هى الحلقة الاولى من سلسلة الحرب الثقافية المقبلة، والتى ستوجه - فى رأى بعضهم - إلى الصدام مع الحضارة الاسلامية بعد انهيار الشيوعية التى كانت العدو التقليدى للغرب.

إذا كانت هذه المقالة التى نشرت فى مجلة متخصصة توزيعها محدود لم تلفت الانظار، فإن مقالة عالم السياسة الأمريكى المشهور صامويل هنتنجتون «الصدام بين الحضارات» التى نشرت فى مجلة «فورين آفيرز» لاقت ذيوعا كبيرا، لان الكاتب معروف ولان المجلة واسعة الانتشار. وبعد نشر هذه المقالة خصصت نفس المجلة ملفا خاصا لردود مختلفة على طروحات هنتنجتون بعضها مؤيد وبعضها معارض. والواقع ان هذه المقالة تعتبر - فى تقديرنا - تقنيا للاتجاه العنصرى الصاعد فى بعض الدوائر الغربية، لطريقة التعامل مع «الآخرا» المختلف ثقافيا عن ممثلى الحضارة الغربية. وهى اشبه ما تكون بدعوة لى تنشط الدوائر الاستراتيجية الغربية فى وضع أسس جديدة للمواجهات بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، تقوم اساسا على الصراع بين الثقافات، وذلك على اساس ان الثقافة الاسلامية - فى هذا المنظور الغربى العنصرى - تقوم على العنف والارهاب. وساعد على ترسيخ هذا الادراك المشوه اعمال الارهاب التى تتبناها دول تنتمى للإسلام كإيران، او اعمال عنف تمارسها بعض الجماعات المتطرفة التى تنتسب زورا وبهتانا للإسلام.

جريمة العصر فى البوسنة والهرسك

ولاشك ان مفهوم الحرب الثقافية التى ظننا زمنا أنه مجرد جزء من ايدولوجية غربية عنصرية سائدة لن يتاح لها التطبيق بسهولة، أخذ طريقه إلى التطبيق الفعلى فى الحرب البربرية التى يشنها الصرب ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك. ولو تتبعنا تاريخ هذا الصراع المعقد لأدركنا ان مفهوم الحرب الثقافية ينطبق عليه بدقة. فلدينا اولا موضوع الذاكرة التاريخية الصربية التى لم تفتخر اطلاقا للمسلمين من أهل البوسنة والهرسك تحولهم إلى الإسلام فى ظل الدولة العثمانية. وظل الصراع قائما عبر القرون، وان كان ظل مكبوتا فى ظل الادارة السياسية الحازمة للجنرال تيتو. وبعد تفكك يوجوسلافيا، استطاع الصرب تحويل الصراع إلى صراع دينى مكشوف، وساعدهم على ذلك مناخ الفوضى الدولية السائد، بالاضافة إلى التواطؤ الدولى الواسع المدى، والذى أدى إلى القرار غير المنطقى بمنع المسلمين من التسلح للدفاع عن انفسهم، وفى الوقت نفسه عدم التدخل العسكرى ضد الصرب، باستخدام تعلات واهية. يضاف إلى ذلك الدور العاجز الذى تقوم به الامم المتحدة، الواقعة بين برائن الدول العظمى المهيمنة، والتى تناصر الصرب ضد المسلمين، وان كانت الولايات المتحدة الامريكية قد حاولت ان تقف موقفا مؤيدا للبوسنة والهرسك، ولكنها لم تستطع حتى الآن ان تترجم موقفها إلى سياسة عملية ملموسة، نتيجة مقاومة الدول الأوروبية.

ان سياسة التطهير العرقى البربرية، التى مورست ومازالت تحت بصر العالم، لهى أبلغ دليل على بشاعة الحروب الثقافية، التى قد تكون هى صيحة الحرب الجديدة التى تتبناها الدول الغربية المهيمنة.

وكان اختفاء العدو الشيوعي لابد ان يتبعه اختلاق لعدو جديد، يملأ الفراغ المتسع فى نظرية الامن القومى الغربية. فهل يكون الاسلام - وخصوصا حين يقدم بصورة مشوهة ومتمعمة - هو الهدف القادم للحروب الثقافية؟

هل يستعد الغرب للحرب؟

وقد لفت نظرى بشدة مقال هام يقع فى صميم السباق الذى نتحدث فيه، للأستاذ جعفر رائد نشره فى جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٤ بعنوان «الغرب يستعدون للحرب» وقد بدأ مقالته بتلخيص مركز لخطاب القاه المستشار الالمانى هلموت كول فى التاسع والعشرين من يناير الماضى بعد عودته من واشنطن ولقاءه بالرئيس الامريكى بيل كلينتون. واهمية هذا الخطاب - الذى يستحق الوقوف امامه طويلا - انه كان موجها لمخططى الاستراتيجية العسكرية الالمانية. وان الحضور فى ذلك الاجتماع كانوا خبراء يقع على عاتقهم تنشئة الجيش الالمانى للقيام بمهام دولية وتأهيل المانيا - نتيجة لذلك - لعضوية مجلس الأمن الدولى.

ونعتمد فى تلخيص الافكار الرئيسية لهذا الخطاب على مقالة جعفر رائد المشار اليها. قال كول فى خطابه الذى القاه فى مدينة ميونيخ «ان الحركات الاسلامية الاصولية فى شمال افريقيا تثير قلقا متزايدا فى بون وباريس ويتم رصدها ودراستها بدقة» وازداد قاتلا «ان الخطط الأمنية لأوروبا وحوض البحر الابيض المتوسط فى حاجة الى اعادة نظر فى ضوء ما يجرى فى الجزائر والمغرب ومصر وتونس». وأهاب بالمختصين الألمان فى الشؤون الاستراتيجية دراسة احتمال حصول المسلمين المتطرفين فى منطقة البحر المتوسط على صواريخ متوسطة المدى يمكنها ضرب اهداف على بعد الف كيلو متر حيث سيواجه الامن الاوروبى من جراء ذلك خطرا بالغ الخطورة.

وطلب كول من الخبراء الاستراتيجيين ان يعدوا الجيش الالماني لمواجهة المسلمين المتطرفين فى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وان يدربوه نفسيا ومعنويا لمثل هذه المواجهة. ولم يخف قرار حكومته الإفادة من اسبانيا فى هذا السبيل. وتنبأ كول بأن المواجهة لن تقتصر على نطاق دول البحر الابيض المتوسط، بل ان دائرة الحرب العقائدية ستتسع حتى تبلغ عمق أوروبا.

وإذا كان جعفر رائد يتشكك فى جدية هذه المزاعم عن الخطر الاسلامى فى الادراك الالماني ويذهب الى ان هذا خطاب مخادع، الغرض منه حشد قوات الدول الغربية، لمواجهة روسيا التى يمكن ان تنقلب فيها الاوضاع فجأة، فنحن نريد ان نقف عند حدود الخطاب. كما صاغه المستشار الالماني، وبغير محاولة لتأويل المسكوت عنه فى هذا الخطاب.

وفى تقديرنا ان خطاب كول - لو صحت العبارات التى نسبت اليه - تطبيق دقيق لدعاوى نظرية الحرب الثقافية.

وخطورة هذا الاتجاه تتمثل فى ان نعت ثقافة بأكملها كالثقافة الاسلامية بأنها متطرفة ومؤسسة على العنف، فيه تجن على الواقع وعلى التاريخ. وهى لا تعدو ان تكون دعوة عنصرية جديدة لتبرير هيمنة الدول العظمى الغربية الصاعدة كالمانيا على مقدرات التوازن الدولى بما يحقق مصالحها، التى تتمثل فى رغبة المانيا على وجه التحديد فى الخروج من شرقتها ولعب دور بارز فى النظام الدولى الجديد.

غير انه اذا كان يمكن لهؤلاء الدعاة للحرب الثقافية الدفاع عن مواقفهم بانهم لا يقصدون الثقافة الاسلامية كثقافة، وان هدفهم هو مواجهة هؤلاء الاسلاميين المتطرفين الذين قد يثبون الى الحكم فى بعض

البلاد، مما يهدد الامن القومى الاوروبى، فإن الرد عليهم ببساطة انه فى ساحة الصراع الفعلية سيختلط الصراع ضد النظم السياسية المتطرفة مع الحرب ضد الشعوب ذاتها، وضد رموزها الثقافية التى لا علاقة لها بالعنف والإرهاب.

بعبارة أكثر تحديدا، سيعترب على مثل هذه الحروب، معاناة حقيقية للشعوب بدعوى ضرورة معاقبة النظم السياسية الاسلامية المتطرفة. وهنا تبدو خطورة حق التدخل الذى يبرز بشدة على الساحة الدولية فى السنوات الاخيرة، وافتقاره الى التقنين الضرورى الذى يضع معاييرهِ ويرسم حدوده.

ومما يؤسف له ان سلوك بعض الدول الاسلامية مثل ايران والسودان، سواء من زاوية تبنيها للإرهاب، او خرقها الفاضح لحقوق الانسان، هو الذى يعطى الوقود الضرورى لمن يريدون اشعال الحروب الثقافية. فإذا اضفنا الى ذلك السلوك الهمجى لجماعات الارهاب التى تتستر وراء الاسلام فى الجزائر ومصر وممارستها للعنف العشوائى ضد السلطة والجماهير، لادرکنا كيف تعمل هذه الجماعات - فى التحليل الاخير - لصالح أصحاب الدعاوى العنصرية فى الدوائر الغربية. وتبقى مسؤولية المجتمع المدنى فى المجتمعات الاسلامية والعربية قائمة، لكبح جماح هذه الجماعات، ليس من خلال جهود الامن فقط، وانما عن طريق سياسة ثقافية متكاملة، تكشف عن الوجه الحقيقى للإسلام، الذى تتمثل سماته الاساسية فى الحرية والتسامح، والدعوة للحفاظ على القيم الأصيلة من خلال الحكمة والموعظة الحسنة.

(٢٧)

النقد الخليجي للمسيرة المشرقية

ليس هناك خلاف بين المثقفين العرب، على ان الغزو العراقي للكويت، و حرب الخليج التي جاءت - بكل احداثها المعروفة - كرد فعل عليه، كانت اشبه بالزلزال الذي اخرج كل ما في اعماق التربة الثقافية العربية من صور متضخمة عن الذات، واتجاهات سلبية ازاء الاخر. نحن لانتحدث هنا عن الأنا العربي في مواجهة الآخر الغربي، ولكننا نتحدث عن الأنا العربي في مواجهة الآخر العربي! بعبارة أكثر تحديدا كشف الصراع الثقافي الذي برز اثناء الحرب وما بعدها ان الوطن العربي ينقسم ثقافيا ليس الى مشرق ومغرب فقط، وانما الى مشرق ومغرب وخليج.

لقد دار جدل طويل من قبل في اطار الثقافة العربية المعاصرة حول العلاقات المشرقية المغربية في نشأتها وتطورها، ولم يخل هذا الجدل من صراع فكري دار بين المشاركة والمعارفة، حول تميز المشرق على المغرب، او بروز المغرب من جديد - في الاطار الثقافي - وسبقه للمشرق. وربما يمثل

* جريدة الاهرام ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤ م.

هذا الجدل التقليدي - الذى اخذ فى السنوات الاخيرة ابعادا جديدة - الحوار الذى دار بين مفكرين عربيين معروفين، احدهما هو حسن حنفى استاذ الفلسفة المصرى المعروف، والثانى هو محمد عابد الجابرى استاذ الفلسفة المغربى الشهير، والذى نشر على صفحات مجلة «اليوم السابع» قبل احتجاجها، ثم جمعت المقالات فى كتاب بعنوان «حوار المشرق والمغرب».

ولكننا اليوم امام واقع جديد، بعد ان برزت الدائرة الخليجية كدائرة مستقلة عن كل من المشرق والمغرب، فى المجال السياسى اولا وفى المجال الثقافى ثانيا وفى تقديرنا ان الانتقال الحاسم من السياسى الى الثقافى لم يبرز بقوة الا بعد حرب الخليج.

الدائرة الخليجية

لا نريد ان نرصد الخطوات التى ادت الى بروز الدائرة الخليجية من وجهة النظر السياسية فالوقائع فى حد ذاتها معروفة، وهى تتعلق اساسا بالمسيرة النفطية المتصاعدة فى الخليج - ان صح التعبير - والتى ابرزت الحقيقة التى مفادها أنه فى هذه المنطقة احتياطى نفطى هائل، مما حولها من موقع متواضع الى موقع بالغ الاهمية من الواجهة الاستراتيجية. ومع تصاعد المسيرة النفطية، ارتفعت المكانة السياسية للدول الخليجية فى اطار النظام القومى العربى، بحكم تأثيرها فى مجريات السياسة العربية من خلال قدراتها المالية الفائقة. غير انه - والحق ينبغى ان يقال - استطاعت هذه الدول ان تقوم بنهضة عمرانية واجتماعية وثقافية واسعة الأبعاد، ويشهد على ذلك النمو الحضرى، والبنية الاساسية التى امتدت فى كل الاتجاهات، والمؤسسات التعليمية والجامعات التى انتشرت فى كل مكان.

وعبر الزمن ومن خلال تفاعلات اقليمية شتى بدأ يتبلور وعى سياسى خليجى متميز، سرعان ما عبر عن نفسه فى مجلس التعاون الخليجى. وهذا المجلس اثارت نشأته وممارساته مناقشات متعددة بين المثقفين والباحثين العرب.

فقد اعتبر بعضهم ان المجلس من شأنه ان يقطع الطريق على مسيرة الوحدة العربية ورأى البعض الاخر انه ترجمة موضوعية لتميز الدول الخليجية عن باقى الدول العربية، سواء فى المشرق او المغرب - من زاوية التركيب السكانى، وانماط الحكم السياسية، ومصادر الثروة، وحاجتها للتجمع فى ظل سياسة متماسكة للأمن القومى. وظل الجدل قائما حول المجلس الى ان ظهر تطور جديد فى المشرق. نشأ مجلس التعاون العربى الذى ضم مصر والعراق والاردن واليمن، وفى المغرب نشأ الاتحاد المغاربى الذى ضم دول المغرب، واشتعل الخلاف، حول تأثير انشاء هذه المجالس على مسيرة الوحدة العربية التى رأى بعض الباحثين انها تمثل اغلاقا نهائيا امام تحقيق أمل الوحدة الذى طاف فى سماء الفكر القومى العربى عقودا من السنين ولم يتح له ان يتحقق، وجاءت عاصفة حرب الخليج لتنتهى هذا الجدل، بحكم المشكلات الجديدة التى ولدتها والتى من ابرزها ظاهرة الانقسام الثقافى العربى.

الانقسام الثقافى العربى

لم تؤد حرب الخليج الى انشقاقات سياسية واسعة المدى بين النظم السياسية العربية والمثقفين العرب ومختلف الجماهير العربية فقط، بل أدت الى انقسامات ثقافية سمحت بظهور اتجاهات ثقافية كانت مستورة الى العراء.

وأخطر هذه الاتجاهات الثقافية قاطبة، هي الاتجاه الذي يهون من أهمية وقيمة الدول الخليجية، ليس فقط كنظم سياسية، وإنما أيضا كمجتمعات وثقافة.

وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا لدى فريق من المثقفين العرب القوميين في المشرق والمغرب معا، ممن أيدوا الموقف العراقي سواء لأنهم من الحالمين بتحقيق الوحدة العربية ولو بالقوة المسلحة، تشبها خاطئا بالتجربة البيسماركية في ألمانيا، أو ممن زعموا أنهم يؤيدون العراق في وقفته ضد التدخل الأجنبي أساسا. غير أن كلا الفريقين صدرت عنه أقوال وتحليلات تهون من الشأن الخليجي ان صح التعبير سياسة وثقافة ومجتمعات، لدرجة ان بعضهم لم يتورع عن نعت هذه المجتمعات بأنها مجتمعات من البدو الذين هبطت عليهم الثروة النفطية بالصدفة. بعبارة أكثر صراحة رأى هذا الفريق من المثقفين العرب انه يمكن التضحية بالكويت ككيان سياسي مستقل في سبيل ان يحقق العراق الوحدة العربية، اعتمادا على الخطاب السياسي العراقي بكل مزاعمه الوحدوية، أو لكي يتمكن العراق من التصدي للتدخل الاجنبي الذي رأى انه عودة جديدة للاستعمار الغربي الى المنطقة.

وغاب عن هذا الاتجاه السياسي وممثلوه ان النظرة الثقافية التي تبناها مجتمعات الخليج فيها ظلم فادح للحقائق التاريخية، وتجن على الوقائع الاجتماعية. فلا يمكن - هكذا ببساطة - انكار الدور الفعال للدول الخليجية في دعم المسيرة التحريرية للشعب الفلسطيني، وفي تمويل عديد من برامج التنمية العربية. ولا يمكن إحقاقا للحق والتاريخ من إنكار الدور

القومى البارز الذى لعبته بعض الدول الخليجية فى لحظات الصراع والخطر، ويكفى ان نشير الى القرار التاريخى بقطع النفط عن الدول الغربية والذى اصدره الملك فيصل، وكذلك المساعدات المالية الضخمة التى قدمتها دول الخليج للعراق فى حربه الممتدة ضد ايران.

باختصار كشف الصراع الفكرى بين المثقفين العرب اثناء الحرب وبعدها عن بروز تيار يهدف للتهوين من شأن الآخر الخليجى ان صح التعبير.

وقد مثل هذا الاتجاه الفكرى ازاء الخليج الذى تبناه بعض المثقفين العرب ومن بينهم عدد من المفكرين البارزين تحديا للمثقفين فى الخليج، أدى الى استجابة محددة وغير متوقعة بعد نهاية الحرب. ذلك ان مجموعات من المثقفين الخليجين لم يقنعوا فقط بالتصدى النقدي لهذا الاتجاه الفكرى السلبى ازاء الخليج من خلال السجال الفكرى وفتح الملفات والاعتماد على الارقام والحقائق المتعلقة بالدعم الخليجى لدول المشرق والمغرب، ولكنهم تجاوزوا ذلك كله ورفعوا شعارا جديدا لم يسبق ان صيغ بهذا الوضوح والتحدى، والذى يتمثل فى ان هناك شخصية خليجية لها سمات خاصة تميزها عن الشخصية العربية. واحتشد عدد من ألمع العقول الفكرية الخليجية للتدليل على صحة النظرية الجديدة. وسرعان ما دار الجدل فى المحيط الخليجى نفسه حول صحة النظرية أو زيفها. ونعلم جميعا ان الخليج يزخر بالشخصيات الفكرية البارزة من انصار التيار القومى العربى وقد تصدى بعضهم للنظرية الجديدة، معتبرا اياها نكسة فكرية ودعوة انفصالية من وجهة النظر الثقافية، ان دعت اليها انفعالات حادة بسبب الغزو العراقى للكويت وما مثله من تهديد جسيم للأمن القومى لدول الخليج،

الا انها لا تنهض على اساس من التاريخ او الواقع. وقد نظمت ندوة فكرية في بعض بلاد الخليج لمناقشة موضوع تميز الشخصية الخليجية، واتسمت هذه الندوات بالنقاش الديمقراطي الحر والمفتوح الذى سمح لكل اصحاب الآراء المخالفة ان يعبروا عن رأيهم بكل الوضوح.

ولو حللنا نظرية تميز الشخصية الخليجية عن الشخصية العربية، لأدركنا أنها كانت أشبه بمحاولة دفاعية ثقافية ضد هذا الاتجاه السلبي الذى تبناه عدد من المثقفين العرب ازاء الخليج، والذى نهض على اساس التهوين من قدر ومكانة واهمية المجتمعات الخليجية، لدرجة قبول فكرة انه يمكن ان يضحى بها ببساطة من اجل تحقيق حلم الوحدة العربية، وهو الشعار الذى رفعه النظام العراقى لتبرير مصالحه الاقليمية الضيقة الافق، والتى أدت الى كارثة أثرت على الوطن العربى مشرقا ومغربا وخليجا!

الاستجابة الخليجية الهجومية

اذا كانت نظرية تفرد الشخصية الخليجية مثلت الاستجابة الخليجية الدفاعية، والتى انطلقت من موقع الدفاع عن الذات ضد الهجمة الشرسة عليها، إلا أن هناك استجابة خليجية هجومية بدأت فى التبلور فى الآونة الأخيرة، والتى لا تكتفى بالدفاع، وانما تندفع فى الهجوم على مجمل المسيرة المشرقية. وشعارها بكل بساطة: تعالوا نتحاسب ونقيم المسيرة، لكى نعرف هل حققت النظم السياسية العربية التى تزعم أنها ثورية وعودها لشعوبها، أم أنها كانت كارثة أضاعت تقدمها فى غمرة الشعارات الزاعقة، وتعالوا نقيم المسيرة الخليجية بكل موضوعية، لنرى حجم الانجازات التى

تمت - فى اطار إصلاحى - مما سمح لها بالتحقق بدلا من الإطار الثورى المزعوم الذى لم ينتج سوى القهر والخراب.

هذه الاستجابة الهجومية كانت حججها متناثرة فى الفضاء الفكرى العربى، غير أنه نشرت مؤخرا بعض المقالات التى تضمنت هذا النقد الثقافى الإجمالى للمسيرة المشرقية. ومن أبرز هذه المقالات مقالة طويلة للكاتب السعودى المعروف مشعل السديرى نشرها فى جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٤ بعنوان: «حائط المبكى وحائط القهقهة». وبالرغم من أوجه النقد اللاذعة التى تتضمنها المقالة، إلا أنها - فى تقديرنا - بالغة الأهمية من وجهة النظر الثقافية، لأنها تتضمن نقدا تفصيليا لمسيرة التحديث العربية منذ العهد الاستعمارى حتى الوقت الراهن. والكاتب السعودى لم يخش من اثاره موضوعات بالغة الحساسية من الناحية التاريخية، وأهمها فضل الاستعمار الغربى فى التقدم الذى شهدته بعض البلاد المشرقية والمغربية، وتبديد هذه البلاد لهذا التقدم الذى انجزته الدول الاستعمارية. وهو يتطرق ثانيا الى مانعرفه من أن عديدا من النظم السياسية العربية تلقى بمسئولية فشلها على كاهل الاستعمار، حتى لاتواجه حقيقة عشوائية اتخاذ القرار السياسى، والاندفاع الأهوج لتنفيذ سياسات غير مدروسة. وهو يتعرض للتأثير المدمر الذى أحدثته الانقلابات السياسية فى بنية المجتمع العربى، وينتقد سلبية المثقفين العرب، ورهاناتهم الخاسرة على تيارات ايديولوجية متعددة. ويوجه الكاتب نقده الى مسيرة الصراع العربى الاسرائيلى والى دعاوى المقاومة الفلسطينية.

قضايا متعددة يثيرها مشعل السديرى فى نقده الاجمالى الشامل للمسيرة المشرقية، غير أنه لا يقنع بذلك، بل انه ينتقل فى الشق الثانى من مقاله الى

الدفاع المتحمس عن عقلانية المسيرة الخليجية وانجازاتها. وهى قضايا تحتاج منا الى تحليل نقدى دقيق.

هذه المقالة الهامة - بالرغم من حدة انتقاداتها - تفتح الباب للنقد الذاتى العربى، الذى ينبغى أن نمارسه فى الوطن العربى: نظما سياسية ومثقفين وشعبوا. ولو فعلنا ذلك لانتقلنا من الإطار الخليجى الضيق الى آفاق المسيرة العربية الواسعة.

وقد سبق لنا أن اشرنا الى أهمية ممارسة النقد الذاتى العربى، والبدايات المبشرة التى مارستها تيارات سياسية وفكرية شتى تضم التيار الإسلامى والماركسيين والقوميين العرب.

غير أن النقد الذاتى الذى ندعو لممارسته هذه المرة يختلف فى توجهه عن النقد الذاتى الذى يمارسه كل فصيل سياسى على حدة. فالقضايا التى يثيرها مشعل السدىرى لا تتعلق بفصيل سياسى بعينه، وان كان يركز على التيارات السياسية المشرقية وخصوصا البعثية والناصرية. فهو يثير قضايا التخلف والتقدم، ويفاضل بين المسيرة الثورية والمسيرة الاصلاحية، ويتعرض بالنقد لطرق التعامل مع الصراع العربى - الاسرائيلى، ويقيم ممارسة منظمة التحرير الفلسطينية. ويتحدث عن الانجازات الخليجية، وينتقد النظرة السلبية التى ينظر بها المشاركة والمغاربة للخليجيين، ويحلل الدور الذى قام به المثقفون العرب فى غمار هذه المسيرة الحافلة التى انطلقت منذ بداية الخمسينات حتى الآن.

وكل هذه القضايا التى عدناها قضايا خلافية وهى تحتاج الى دراسة تحليلية دقيقة للظروف التاريخية، فى نفس الوقت الذى ينبغى فيه أن تنطلق

من منهج نقدي قدير على رصد السلبيات وارجاعها الى أصولها، وابرار الايجابيات والاشارة الواضحة لها.

وحين نقوم بهذه الدراسة فى المقالات التالية من الأوراق الثقافية، فسرعان ما سيتبين لنا أن كثيرا من التعميمات الجارفة التى صاغها مشعل السديرى لا تنهض على أساس، وانما هى محملة بتوجهاته الايديولوجية، ومن حقه بطبيعة الأحوال أن يؤثر توجهه الإيديولوجى على طريقة تحليله وعلى تعميماته بشرط ألا تجافى هذه التعميمات الحقائق التاريخية الثابتة، أو تعارض كليا مع مؤشرات التقدم الكمية والكيفية على السواء.

لقد سبق لنا فى الأوراق الثقافية أن تعرضنا بالتحليل لخطاب المصالحة العربية. وقلنا لا بد من تحليل المشاعر السائدة على ضفتى النهر، ونعنى فى الكويت والخليج والعراق. وبدون تحليل هذه المشاعر، ودراسة الاتجاهات الشعبية السائدة، وسياسات النخب العربية الحاكمة، فلن يقدر للمصالحة العربية ان تقوم فى الأجل القصير.

نريد أن نبدأ البداية الصحيحة بالحفر فى أعماق الشعور العربى، لكى نحدد بدقة مفهوم الذات وصورة الآخر، تمهيدا للتصحيح الضرورى، حتى لا ينقلب الميزان، وتضيع العروة فى خضم المناقشات الإقليمية العقيمة، تنفيذًا لسياسات عشوائية، ليس من شأنها سوى تحقيق المصالح الاجنبية على حساب مستقبل الأمة العربية.

(٢٨)

الغرب واستعمار الوطن العربي إشكالية النموذج والعقبة

العلاقة بين الغرب والاستعمار وتحديث العالم العربي ليست بسيطة وإنما هي غاية في التعقيد، لأنها تنطوي على إشكاليات متعددة. غير أن الإشكالية الرئيسية فيها في تقديرنا تتمثل في أن الغرب بحضارته الحديثة كان يمثل بالنسبة للنخبة الفكرية والسياسية العربية السائدة النموذج الذي ينبغي أن يحتذى. غير أن الاستعمار الذي قامت به الدول الغربية لأجزاء كبيرة من الوطن العربي هو الذي جعل الغرب يبرز في وعي النخبة ذاتها باعتباره هو العقبة الحقيقية التي تقف دون عملية التحديث الحقيقية.

ومن هنا يمكن القول بأن هذه العلاقة المركبة قد بسطها تبسيطا مخلا الأستاذ مشعل السديري في مقالته «من حائط المبكى إلى حائط القهقهة» والتي أشرنا إلى فكرتها الرئيسية في أوراقنا الثقافية الماضية.

يقول السديري في بداية مقالته: «.. أنا بصدد النظرة المتعالية بدون (ارتفاع) التي ما برح بعض من اخواننا المثقفين العرب ينظرون بها للانسان

* جريدة الاهرام ٧ / ٣ / ١٩٩٤ م.

الخليجي، وكلما ازداد الانسان الخليجي فى تعلمه وتقدمه، ازداد هؤلاء تمسكا بهذه النظرة العمياء التى لا ترى ولا تحس بالبساط وهو ينسحب من تحت مقعدتها المترهلة». وأعتذر للقارىء لأننى اقتبست عبارة الكاتب بالنص، بالرغم من فجاجة التعبير فى الجملة الأخيرة، فإن غرضى هو اعطاء الإحساس بروح المقال، التى تظهر منذ مقدماته. وما لبث الكاتب أن عرج على قضية الاستعمار فذكر بالنص «الكل يعلم أن مصر أولا ثم بلاد الشام والعراق والمغرب العربى تواجهت وتلاقحت مع الحضارة والاستعمار الغربيين فى القرنين الثامن والتاسع عشر، فى حين أن الجزيرة العربية بقيت على حالها الى مابعد الحرب العالمية الثانية تقريبا. إذن كان هناك مسافة زمنية هائلة بين الانطلاقتين. وأريد أن أستدرك هنا إلى أننى لا أريد أن أعقد مقارنة أو مباراة ولا أن أوجد تبريرا أو دفاعا، ولكننى أريد أن أضع الحقائق كما هى توطئة للهدف الذى أرمى اليه. ومع الأسف أن الكثير من الإخوان العرب كانوا ولا يزالون يرمون بأخطائهم وعجزهم على كاهل الاستعمار، والواقع أن ما يقولونه خطأ جسيم دفعوا ثمنه من وقتهم ومن شخصيتهم ومن تحديد أولوياتهم. أنا أعتقد أن الفائدة التى جنوها من الاستعمار بالنسبة للتعليم وبناء المرافق ووضع النظم، واستتباب الأمن نسبيا، واكتشاف الثروات واستغلالها وتطوير الزراعة واتساعها. وادخال الميكنة والكهرباء، وانشاء الأحزاب واصدار الصحف والمطبوعات، أقول ان كل هذه فوائد كبيرة قد جنوها من الاستعمار، وللأسف لم يحافظوا هم عليها، بل إنهم دمروا بعضها، وألغوا بعضها وعطلوا بعضها، وتركوا بعضها الآخر كما هو بدون زيادة ولا تطوير. إذن الفائدة التى جنوها من الاستعمار تفوق كل ادعاءاتهم بمحاربتة وطرده على حد قولهم».

التحديث العربى بين التطور الوطنى والتأثير القسى

القضية التى يثيرها السدىرى أعقد من التعميمات التبسيطية التى صاغها كما أشرنا لذلك فى صدر المقال. واذا كان هناك عديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين عنوا بدراسة نشأة النهضة القومية العربية يتفقون على أن بدايات التحديث الحقيقية التى أحدثت آثارها فى بنية المجتمع العربى بوجه عام كانت مع اصطدام الحضارة الغربية المتقدمة بالثقافة العربية المتخلفة من خلال الغزو الاستعمارى، إلا أن هناك رأيا آخر للمؤرخ الأمريكى بيتر جران مفاده أن حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨ والتى تعتبر تقليديا تاريخ انفتاح الوطن العربى على الحضارة الغربية الحديثة لم تكن هى بداية التحديث كما يسود الاجماع، بل إنها كانت - على العكس - إجهاضا لحركة تحديث وطنية داخلية أخذت مسارها فى المجتمع المصرى منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ويدعم جران حجته بدراسة تاريخية موثقة للتطور الاقتصادى وللحركة الفكرية، التى قادها فى الأزهر الزبيدى والشيخ حسن العطار أستاذ رفاعه الطهطاوى.

وهكذا يمكن القول بأن ربط التحديث العربى بالاستعمار لم يعد مسلمة تاريخية وإنما تحول الى قضية خلافية. ومع ذلك لا يمكن انكار أن اللقاء العاصف الذى تم بين الحملة الفرنسية على مصر والمجتمع العربى هو الذى أدى إلى نشوء وتطور تيارات الفكر العربى الحديث الأساسية، والتى مازالت تتصارع حتى هذه اللحظة.

وهذا اللقاء العاصف لم يؤد فقط الى حركة فكرية، وإنما دفع ببعض الساسة البارزين وعلى رأسهم بطبيعة الأحوال محمد على الى استيحاء

النموذج الغربى وهو بسبيل مشروعه الطموح لإنشاء دولة مصرية قوية مصاغة على النسق الغربى، وحرصه على اقتباس الوسائل والمنظمات الغربية للحاق بروح العصر. وأيا ماكان الأمر، فيمكن القول أن الفكر العربى الحديث مر فى تطوره بمرحلتين متميزتين: الأولى ويمكن أن نؤرخ لها منذ احتكاك الغرب بالعالم العربى فى العصر الاستعمارى، وهى المرحلة التى تولدت بين ظهرائها التيارات الفكرية العربية ولذلك يمكن أن نطلق عليها مرحلة التشكل والمرحلة الثانية التى تبدأ بالتقريب بعد الحرب العالمية الأولى والتى أدى انتهاؤها والدروس المستفادة منها الى نمو وعى جديد فى العالم وبوجه خاص فى البلاد المستعمرة ومن بينها البلاد العربية. وهذه المرحلة نستطيع أن نطلق عليها مرحلة النقد الجذرى فى الفكر العربى. فى المرحلة الأولى كان الغرب ينظر اليه باعتباره «النموذج» وفى الثانية أصبح ينظر لنفس الغرب باعتباره «العقبة» التى تحول دون تحقيق التحديث العربى.

الغرب باعتباره النموذج

طرح التقدم الغربى على الساسة والمفكرين العرب أسئلة شتى تبلورت حول سؤال رئيسى مابرح يتردد حتى اليوم: كيف يمكن أن نقضى على التخلف، وكيف يمكن لنا اللحاق بالتقدم الغربى؟

وإذا حللنا مجمل مسيرة الفكر العربى الحديث لخلصنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن الساسة والمفكرين العرب لم يتفقوا أبدا على طريقة صياغة الجواب عن هذا السؤال الرئيسى، ولم يستطيعوا أن يقدموا إجابة نهائية له. فمنذ السنوات الأولى التى أعاد فيها المثقفون العرب النظر إلى مجتمعهم، اختلفوا اختلافات متعددة، وأخذت هذه الاختلافات تتشكل وتنمو وتبلور عبر السنين حتى تحولت فى النهاية إلى إيديولوجيات متميزة.

فى هذه المرحلة التى كان يتشكل فيها الفكر العربى الحديث، كان الغرب هو المثل وهو النموذج. فقد اعتمد المثقفون العرب على الترسانة الفكرية التى تزدهم بكل منتجات العقل الغربى، لكى يجددوا فى أنماط تفكيرهم، ولكى يدخلوا المصطلحات الجديدة فى قاموسهم اللغوى، كالدستور والبرلمان والديمقراطية والأحزاب والمعارضة السياسية التى سرعان ما دخلت فى اطار التفكير العربى، ثم تجاوزت ذلك إلى أن تجسدت فى صورة مؤسسات سياسية واجتماعية اقتصادية ملموسة.

تحقق اتصال حضارى عميق بين العرب والغرب، وأسهمت فى تحقيقه أجيال متعددة من الرحالة العرب الذين زاروا الغرب واقاموا فيه فترات، ثم عادوا وكتبوا عن خبراتهم. ولعل أبرزهم جميعا رفاة رافع الطهطاوى وخير الدين التونسي، وتكونت نتيجة لهذا الاتصال الحضارى العميق ايدولوجيات ثلاث متميزة، درج مؤرخو الأفكار على تحديدها فى التيار الإسلامى الإصلاحى، والتيار الليبرالى والتيار الاشتراكى العلمى. وكل تيار من هذه التيارات تمحور حول قضية مركزية شغلته وشغلت انصاره.

* التيار الإسلامى الإصلاحى كان واعيا بأنه يجابه التناقض الجوهرى الذى يتمثل فى كيف يمكن أن يكون الالتقاء بين الدين والعلم. وهنا نجد أنصاره ينظرون الى تجربة الغرب ويرفضونها، وهى التجربة التى تميزت بسيادة الاتجاه العلمانى والفصل الحاسم بين الدين والدولة، وذلك بعد الصراعات المريرة التى دارت فى أوروبا بين رجال الدين ورجال العلم. وقد قام دعاة التيار الإسلامى الإصلاحى وعلى رأسهم جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده بمحاولاتهم لتجديد الفكر الدينى وذلك لمواجهة تحدى الحضارة الغربية، غير أنه - كما يقرر عدد من المؤرخين - كان الفشل من نصيبهم.

* أما التيار الليبرالى فقد ركز أنصاره على تجربة الغرب السياسية. كان الغرب قد صاغ نسقا متكاملا من الأفكار والمفاهيم والتطبيقات والمؤسسات وأخذت شكلا بالغ التحديد هو الديمقراطية الغربية. وقد اعتبر هؤلاء الدعاة أن الأخذ بهذه الديمقراطية، من شأنه أن يسهم فى تحديث المجتمع العربى. وهكذا ركزوا على ضرورة وضع دستور يحدد نظام الحكم فى البلاد، ويقوم بتوزيع السلطات.

* أما التيار الاشتراكى العلمى فقد صدر أنصاره عن عقيدة أساسية مفادها أنه لايكفى اقتباس النظم السياسية للغرب، فلا الدستور ولا البرلمان ولا الأحزاب لا الانتخابات بقدرة على أن تكفل للعالم العربى القدرة على اللحاق بركب الغرب، وليس هناك سوى العلم والتكنولوجيا والتصنيع. غير أن ذلك ينبغى أن يتم فى اطار اشتراكى يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، تأثرا بالنموذج الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى.

الغرب باعتباره العقبة

من خلال التطور الفكرى الذى تم نتيجة للتراكم التاريخى، نما حس نقدى مرهف لدى المثقفين العرب، أدى الى التوقف عن نعمة الاعجاب المفرطة بالغرب، التى كانت تصدر أحيانا بمبالغة شديدة، كما نشأ أيضا احساس بالاحباط، حين تكشف حقيقة الغرب من خلال مظاهر من الفصام بين النظرية والتطبيق. لقد كانت نظريات الغرب زاخرة بالأفكار عن الحرية والمساواة والأخاء، والديموقراطية، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها. غير ان الخبرة التاريخية المريرة اتى جابهتها الشعوب العربية فى مرحلة تحورها من الاستعمار، واكتساب السيادة القومية، قد جعلت المثقفين العرب يعيدون النظر الى الغرب بصورة جذرية شاملة.

لقد كان هذا الوعي النقدي هو أساس حركات التحرير الوطنية التي امتدت باتساع الوطن العربي في المشرق والمغرب على السواء. وقاد المثقفون العرب - على اختلاف مشاربهم - حركات النضال الوطني والتي لم تقنع بالمفاوضات السياسية مع المحتلين والمستعمرين وانما تحولت في أحيان كثيرة الى صدامات دامية، وصلت في حالة نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي إلى حد حرب التحرير الشعبية.

وهكذا يمكن القول بأن مشعل السديري لم يستطع أن يدرك أن صور التحديث المادية التي حققتها الدول الاستعمارية في مختلف بلاد الوطن العربي - على اختلاف شديد في معدلاته وصوره والتي جلبت ولاشك فوائد متعددة - لم تمنع الساسة والمثقفين العرب من اتخاذ موقف نقدي من الغرب، ولا على محاربة الاستعمار بكل الوسائل والطرق، والتي تدرجت من النقد الفكري العنيف الى حروب التحرير الشعبية، ومن هنا فإن عبارة السديري التي يقول فيها إذن الفائدة التي جنوها من الاستعمار تفوق كل ادعاءاتهم بمحاربتهم وطرده، تفتقر إلى أى أساس تاريخي، بل انها تشكل في الحقائق العربية الثابتة. ألم تحرر مصر بجهادها نفسها من الاحتلال البريطاني؟ وألم يحرر الشعب الجزائري نفسه من خلال حرب تحرير بطولية نفسه من برائن الاستعمار الاستيطاني الفرنسي؟ وألم يستطع قادة العراق وسوريا وتونس وليبيا الحصول لبلادهم على الاستقلال الكامل؟

أما الادعاء أن الدول الوطنية المستقلة بددت الميراث التحديثي الايجابي الذي حققه الاستعمار، ففيه تجن شديد على الواقع. ويكفى للكاتب أن يراجع المؤشرات الكمية والكيفية للتحديث في هذه الدول في العقود الخمسة الأخيرة لكي يدرك أن حجم الإنجازات أضخم بكثير من السلبيات التي رافقت المسيرة.

(٢٩)

تحديث الوطن العربى بين الإصلاح والثورة

لانبالغ لو قلنا انه لم تشغل كلمة الفضاء السياسى العربى منذ حوالى خمسة عقود مثلما شغلته كلمة الثورة ومشتقاتها: النظم الثورية والمسيرة الثورية والتطوير الثورى للمجتمع، والوعى الثورى الى اخر القائمة المعروفة. ولا يمكن معرفة سيادة مفهوم وممارسات «الثورة» أو الانقلابات العسكرية التى تمت تحت لافتتها، الا بإلقاء نظرة تاريخية عميقة حول نضال الوطن العربى فى سبيل الاستقلال، على وجه الخصوص فى الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

ما الذى يدعونا اليوم الى مناقشة موضوع تحديث المجتمع العربى بين الاصلاح والثورة؟ هناك عدة أسباب مترابطة أهمها:

* انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وفشل إنظمتها السياسية الثورية التى أخذت طابعا شموليا فى تحقيق تحديث مجتمعاتها، سواء فى

* جريدة الاهرام ١٤ / ٣ / ١٩٩٤ م.

الجانب الاقتصادي أو فى الجانب السياسى. ويكشف عن ذلك المؤشرات الخاصة بالانتاجية والقدرة على اشباع الحاجات الأساسية بالنسبة للجانب الأول، والمؤشرات الخاصة بالحرية واحترام حقوق الانسان بالنسبة للجانب الثانى.

ومن هنا نثار السؤال الذى طرحه بعض فلاسفة التاريخ:

هل لو كان المجتمع الروسى قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية ترك لكى يتطور عن طرق الاصلاح التدريجى وليس عن طريق الثورة بكل ما صاحبها من عنف وكسر وتحطيم للبنى التقليدية وللأعراف الاجتماعية المستقرة، ألم يكن ذلك أفضل له، ومن شأنه تطوير المجتمع بشكل سلمى مما يؤدى الى نتائج ايجابية على المدى الطويل؟

ونحن فى الوطن العربى لا نستطيع أن نenzل أنفسنا لا عن السؤال المطروح ولا عن الاجابات المختلفة المقدمة، بحكم أن الثورة الاشتراكية ذاتها كانت ملهمة لبعض النظم السياسية العربية الرئيسية من ناحية، وبحكم أن فكرة الثورة وممارساتها عموما شغلتنا طوال نصف القرن.

* والسبب الثانى هو ما ألمحت اليه حالا، ونعنى أنه بناء على تفضيل الحل الثورى على الحل الاصلاحى فى تطوير المجتمع العربى، قامت «ثورات» عربية متعددة فى مصر وسوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان لتقطع الطريق على سبل الاصلاح التدريجى وترفع راية الثورة التى عادة ما تأتى احتجاجا على ممارسات ديمقراطية حزبية عقيمة وضيقة الأفق، أو انقلابا على أوضاع طبقية ظالمة تسحق تحت ثقلها الجماهير العريضة، أو تمردا على نمط استسلامى فى التعامل مع قوات الاحتلال أو الاستعمار.

وتثور في هذه البلاد نفسها حملات من النقد والنقد الذاتى تنصب كلها على مراجعة فكرة الثورة ذاتها: ضرورتها وحصادها بعد اجتياز اختبار التاريخ.

• والسبب الثالث والأخير ان الهجوم على فكرة الممارسة الثورية فى تحديث المجتمعات محور جوهرى من محاور النقد الخليجى للمسيرة المشرقية الذى أشرنا اليه فى مقالاتنا الماضية، والذى نعتبره - فى بعض جوانبه - خطوة ايجابية فى مجال النقد والنقد الذاتى سعيا وراء الحفر فى أعماق الشعور العربى، اذا أردنا حقا لانقول مصالحة عربية، ولكن الحد الأدنى من الاتفاق على سياسة عربية قومية قادرة على مواجهة تحديات التهديد الاسرائيلى من ناحية للأمن القومى العربى، وتستطيع فى نفس الوقت من ناحية أخرى أن تعد الوطن العربى لاستقبال القرن الحادى والعشرين.

عصر المراجعة التاريخية

نحن بلا جدال نعيش - على كل المستويات - عصر المراجعة بعد سقوط عديد من النظم السياسية والأفكار والنظريات والممارسات. غير ان المراجعة التاريخية تبدو فى مقدمة سلسلة المراجعات. ويقع فى صلب هذه المراجعة فكرة الثورة ذاتها، ومن هنا تدعو الحاجة الى نظرة سريعة على الأسباب التى تدفع لقيام الثورة غير ان هذه ليست مهمة سهلة، وخصوصا ونحن فى إسام مقال موجز.

فهناك أولا أنماط متعددة من الثورات. هناك الثورة الصناعية التى قلبت الموازين وغيرت العالم فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهناك الثورة العلمية والتكنولوجية التى تعتمد على العلم كقوة أساسية فى الانتاج والتى تتعمق آثارها فى المرحلة الراهنة، وهناك ثورات سياسية كبرى كالثورة

الفرنسية التي أحدثت تأثيرات كبرى على الفكر السياسي فى العالم كله، والتي خلّبت أذهان المفكرين والمثقفين بشعاراتها الأخاذة: الحرية والائخاء والمساواة. وهناك ثورات فكرية تتم داخل الأديان المقدسة سعيا وراء التجديد الابداعى فى فهم الدين، وهناك ثورات اجتماعية تسعى لتحطيم الأعراف الجامدة والبنى التقليدية، كما حدث فى حركة تحرير المرأة والتي اتخذت أشكالاً شتى فى كافة المجتمعات الانسانية.

غير أنه أهم من تعدد أنماط الثورة، فإن السؤال الرئيسى يتعلق بـلماذا تحدث الثورة؟ مرة أخرى من الصعب اختزال الاجابة فى جملة واحدة مفردة، ويشهد على ذلك ان هناك فى علم الاجتماع المعاصر مبحثاً خاصاً باسم «سوسيولوجيا الثورة» يحاول فيه التعمق فى دراسة أسباب ومكونات ونماذج ونتائج هذه العملية الاجتماعية الكبرى. هل الثورة عملية اجتماعية حقاً، أم أنها انقطاع فى العمليات الاجتماعية السائدة؟ ربما تمثلت الاجابة فى هذا المفهوم «الانقطاع» الذى روج له فى الفلسفة الفرنسية كانجيم وباشلار، وذاع فى كتابات ميشيل فوكو. الثورة هى فعل للتغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى يقوم على استخدام العنف ضد المؤسسات القائمة واقامة مؤسسات بديلة أكثر تقدماً وقدرة على اشباع حاجات الجماهير المتعددة.

وهناك تفرقة سائدة بين الثورة البورجوازية وهى نمط من أنماط الثورة الاجتماعية هدفها حل التناقض بين قوى الانتاج والنظام الاقطاعى أو شبه الاقطاعى السائد فى بلد ما، والثورة الاشتراكية والتي هى - بحسب التعريف الماركسى التقليدى - تغيير جذرى فى علاقات الانتاج وهى الثورة التى تستبدل علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة بعلاقات الانتاج القائمة

على السيطرة والخنوع، ومن ثم تقضى على استغلال الانسان للانسان. كثير من هذه الأفكار التي أوجزنا الإشارة إليها، شغلت الخطاب السياسى العربى طوال نصف القرن الأخير فى غمار المعركة الكبرى التى دارت فى اطار المرحلة الثورية فى التاريخ العربى المعاصر.

المسيرة الثورية العربية

تعددت أشكال الهيمنة الأجنبية على الوطن العربى بعد تفكك الدولة العثمانية وتراوحت فى أبسط صورها بين الوصاية والانتداب وبين الاستعمار الاستيطانى كما كان الحال فى فلسطين والجزائر مرورا بالاحتلال كما كان الحال بالنسبة لمصر فى مواجهتها للاحتلال البريطانى.

ويلفت النظر فى التاريخ السياسى والاجتماعى لأقطار عربية مثل مصر وسوريا والعراق، أنه تكونت - نتيجة تطورات معقدة سياسية واجتماعية - طبقات بورجوازية وطنية استلمت الحكم بقيود مختلفة وحاولت أن تقيم ديمقراطية على النسق الغربى، بما يتضمنه ذلك من تشكيل للأحزاب السياسية وتنظيم انتخابات دورية، واصدار دساتير حديثة تفصل بين السلطات، والنص على كيفية تداول السلطة، وتشكيل المجالس النيابية.

ومن المعروف ان الديمقراطية تقوم على فكرة الحوار بين مختلف التيارات السياسية فى مجتمع ما وعلى التنافس لكسب ثقة الناخبين، وعلى تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف فى التحليل الأخير الى الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادى والاجتماعى بشكل تدريجى، لا يقوم على استخدام العنف، وانما يمارس ذلك فى اطار تطبيق مبدأ سيادة القانون، واحترام الملكية الخاصة.

وقد اثبتت الممارسة الديمقراطية العربية فى هذه البلاد الثلاثة مصر وسوريا والعراق - على الأقل - وهى من أهم الدول التى قامت فيها ثورات بعد ذلك، ان لهذه الممارسة حدودا لم تستطع أن تتعداها. ان التحدى الأعظم الذى كان يجابه النخبة السياسية الحاكمة فى هذه البلاد كان هو كيف يمكن تخليص البلاد من الاحتلال والهيمنة الأجنبية. ومن هنا كانت طبيعة العلاقات مع المحتلين وكيفية مواجهتهم، الموضوع السياسى الحاكم، سواء فى علاقات الأحزاب السياسية بقوى الاحتلال، أو فى علاقات الأحزاب السياسية بعضها البعض، أو فى مصداقية الأحزاب السياسية لدى الجماهير.

غير أنه بالاضافة الى موضوع الاستقلال، كان التحدى الجسيم الثانى هو ما أطلق عليه فى مصر خصوصا بحكم نمو حركة النقد الاجتماعى فيها فى الثلاثينات والأربعينات، المشكلة الاجتماعية، وهى تعبير مهذب يقصد به الفجوة الطبقيه الهائلة بين الأغنياء والفقراء. وهؤلاء الأغنياء كانوا يتركزون أساسا فى طبقة الاقطاعيين وكبار الملاك والذين أمسكوا فى نفس الوقت بزمام الحكم والسلطة والسياسة فى هذه البلاد.

لم تستطع المسيرة الديمقراطية العربية أن تواجه كلتا المشكلتين: الاستقلال السياسى وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية لأسباب متعددة، لعل أهمها قصور الخيال السياسى لأعضاء النخبة السياسية الحاكمة، وخوفهم على انهيار مصالحهم السياسية والطبقية لو عبأوا الشعوب للدخول فى مواجهات حاسمة ضد قوات الاحتلال من ناحية، والخوف من الجماهير من ناحية ثانية، هذه الجماهير البائسة التى وقعت تحت وطأة المحتل الأجنبى من ناحية والاستغلال الطبقي الذى مارسته النخبة السياسية الوطنية من ناحية أخرى.

ومن هنا يمكن القول ان التحول من مسيرة الاصلاح البطيء الذى يتم فى إطار ديمقراطى، الى تحديث الوطن العربى - فى بعض أجزائه البارزة - عن طريق الثورة، لم يكن اختيارا هادئا بين بديلين، تم فى اطار حوار فكري، وانما كان نتيجة حتمية لقصور الممارسة الديمقراطية العربية، ورد فعل لما اعتبرته العناصر الثورية العربية انتهازية وخيانة وعمالة للطبقة السياسية الحاكمة العربية.

لقد كان انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا هو النموذج العربى الأول للانقلابات العسكرية فى الوطن العربى، التى أرادت تسيّد أسلوب الثورة لا الاصلاح فى تحديث المجتمع العربى. غير أن هذه الانقلابات ومصاحبها من انقلابات مضادة، لم تبرز أهمية النظرية الثورية التى تقوم عليها، إلا حينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، والتى بدأت فى الواقع بانقلاب عسكري تقليدى، غير انها سرعان ما اكتسبت صفة الثورة، بحكم برنامجها الطموح، للتغيير الجذرى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربى، وفى ضوء توجهها القومى العربى، والاشاعات القوية التى بثتها فى كل أرجاء الوطن العربى.

والحقيقة أنه حين تراجع فكرة الثورة فى الوطن العربى، فإن الحديث سرعان ما ينصب على ثورة يوليو الأم التى حاولت «ثورات» أخرى بعثية فى سوريا والعراق أن تسير على نهجها.

حصاد التجربة

ليس هناك من شك فى أن مرور أكثر من سبعين عاما على قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية فى روسيا، ومرور أكثر من أربعين عاما على قيام ثورة

يوليو ١٩٥٢ فى مصر يعطى مشروعية لأى عملية مراجعة تاريخية جادة لحصاد الثورة الأولى على المستوى العالمى وحصاد الثورة الثانية على مستوى الوطن العربى. ومرور حقبة تاريخية كاملة بعد اندلاع الثورة، اشارة الى تحقق امكانيات التجريب فى الوسائل سعيا وراء تحقيق الأهداف، يشير الى توفر الزمن الكافى لتجربة التغيير الثورى.

غير أنه يمكن القول ان نقد الثورة الروسية الذى مورس فى الغرب، يتشابه فى كثير من جوانبه مع نقد الثورة المصرية الذى مورس فى الفكر السياسى العربى المعاصر. فى كلتا الحالتين كانت هناك أصوات أرادت - بجهالة - أن تمارس عملية التآر التاريخى انتقاما من القطيعة التى أحدثتها الثورة، والتى أدت الى إضرار فادح بالمصالح الطبقية للنخب المسيطرة، والى قضاء مبرم على المطامح والآمال الشخصية لنخب سياسية كاملة قضت الثورة عليها تماما.

غير أنه يمكن القول أن هناك خصوصية للنقد الذى يوجه للممارسة الثورية العربية والتى تعتبر ثورة يوليو هى نموذجها الأساسى. وهذه الخصوصية ترد الى أن هذه الممارسة دفعت بعيد من النظم السياسية العربية الى أن تندفع فى مجال الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى تحت وطأة تهديد شعارات الثورة، التى كانت تبشر بانتشار قيمها فى كل أرجاء الوطن العربى. وهكذا يمكن القول ان الاصلاح التدرجى فى هذه الأقطار الذى أنتج آثاره - كما يقول انصاره - بصورة أفضل مما أنتجت المسيرة الثورية فى البلاد التى تمت فيها، قد لاقى دفعة كبرى نتيجة للممارسة الثورية العربية التى تدان بإطلاق فى الوقت الحاضرا

ومن ناحية أخرى لا يمكن الحكم المطلق بالفشل على المسيرة الثورية العربية الحافلة بالنجاحات والزخرفة أيضا بالأخطاء، ان مثلها مثل أى مسيرة تاريخية تشق طريقا جديدا، وتفتح أمام العقل السياسى آفاقا لم يبلغها من قبل.

وهكذا يمكن القول ان المناظرة التى يقيمها بعض الكتاب فى مصر والوطن العربى بين الإصلاح والثورة، وفضلية الطريق الأول على الطريق الثانى كمعبر لتحديث المجتمع العربى، لاتقوم على أساس. فالمسيرة الثورية لم تندلع الا بعد ما فشل المسار الاصلاحى فى تحقيق الأهداف القومية واشباع الحاجة الأساسية للعدالة الاجتماعية، والمسار الاصلاحى من ناحية اخرى لم يعتدل مساره الا من خلال تفاعله بل وتناقضه احيانا مع المسار الثورى.

ومن هنا فإن الخطاب الخليجى الذى ينحو هذه الأيام نحو «مديح الذات» من ناحية، والى نقد «الأخر» العربى الذى مارس الثورة من ناحية أخرى، لا يمكن أن يحقق أهداف النقد والنقد الذاتى التى أكدنا أكثر من مرة، انه بالغ الأهمية اذا أردنا فعلا أن نصل الى حد أدنى من الاجماع العربى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

(٣٠)

الشرعية السياسية على الطريقة العربية ! محاولة في التنظير المباشر للواقع

موضوع الشرعية السياسية للنظم العربية من الموضوعات الأساسية المثارة في اطار الصراع السياسى والحوار الفكرى الدائر فى الوطن العربى منذ أكثر من أربعة عقود. وقد احتل هذا الموضوع أهمية خاصة فى اطار الجدل المحتدم الذى دار بصدد حرب الخليج. ولو حللنا الخطاب السياسى العراقى لوجدناه فى الواقع يحفل بنقاط متعددة لمست عصب عديد من المشكلات المتعلقة فى الفضاء السياسى العربى. وهذا الخطاب لم يقنع - فى سبيل تبرير الغزو العراقى الفاشم للكويت - بإثارة موضوع الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار على الوطن العربى من خلال اتفاقية سايكس بيكو، ولكنه هاجم أيضا بشكل مباشر شرعية النظم السياسية الخليجية. وقد انساق وراء هذا الهجوم عدد من المثقفين العرب القوميين البارزين، وتبنوا الحجج الواهية التى قام عليها، فى محاولة لإحياء التفرقة القديمة التى سادت فى الخمسينات

* جريدة الاهرام ٢١ / ٣ / ١٩٩٤م.

والستينات فى فترة صعود الخطاب القومى العربى، بين النظم الرجعية والنظم التقدمية. وكما نعرف كانت غالبية النظم الرجعية - فى إطار هذا المنظور - نظما ملكية، وكل النظم التقدمية جمهورية. ويمكن القول ان هزيمة يونيو ١٩٦٧ أسقطت هذه التفرقة، بعدما اجتمعت كل الدول العربية فى مؤتمر الخرطوم الشهير، حيث اتفق على أن تتعاون الدول العربية جميعا لإزالة آثار العدوان الاسرائيلى على الأراضى العربية، وأسهمت الدول الخليجية التى كانت من قبل توصف بأنها رجعية اسهاما بارزا فى الدعم المالى للقدرات العسكرية فى مصر وسوريا والأردن، بالاضافة الى تمويل عديد من برامج التنمية الضرورية، التى تساعد على الصمود حتى تتحرر الأرض العربية.

واستطاع الخطاب السياسى العراقى بعث هذه المصطلحات القديمة، وهو بصدد اجتذاب السياسيين والمثقفين والجماهير العربية للموافقة على الغزو العراقى للكويت.

وفى اطار النقد الخليجى للمسيرة المشرقية الذى نحلل نقديا عددا من القضايا الهامة التى ينطوى عليها، أثير من جديد موضوع الشرعية السياسية، ولكن من خلال الهجوم على شرعية النظم السياسية التى تصف نفسها بأنها ثورية. ويؤكد هذا الاتجاه - بالاضافة الى مقال مشعل السديرى الذى اعتبرناه نقطة الانطلاق فى النقد الخليجى - مقال آخر للكاتب والمثقف والدبلوماسى السعودى المعروف غازى القصيبى بعنوان «العهد السعودى أم الإفلاس الثورى»، نشر فى جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٦ مارس ١٩٩٤. حيث يؤكد على ما أثاره السديرى من قبل حول إفلاس النظم السياسية الثورية وعلى أفضلية النظم السياسية الخليجية التى تطبق الإصلاح التدريجى وتعتمد على الشورى فى تدعيم شرعيتها السياسية.

وهكذا يمكن القول أن موضوع الشرعية السياسية للنظم العربية - بعيدا عن الجدل العقيم - يحتاج الى تحليل نقدي، لا يقوم على أساس تحليل الدساتير أو القوانين، أو يتم في ضوء الوقوف عند الخطابات السياسية للحكام، وإنما لابد له ان ينهض على أساس التنظير المباشر للواقع، والذي يركز على الممارسة في المقام الاول. هذا اذا اردنا اعمالا حقيقيا للنقد والنقد الذاتي الذي يمكن ان يكون الخطوة الأولى في ترشيد العقل السياسي العربي، وإرهاب قدرته على المجابهة الصريحة للواقع.

ماذا تعنى الشرعية؟

تعددت التعريفات في اطار علم السياسة للشرعية السياسية، غير أننا نستطيع ان نعتمد على أكثر تعريفاتها دقة وبساطة في نفس الوقت. وهذا التعريف يذهب الى أن الشرعية هي «قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم، وان يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة»

وإذا تتبعنا مسيرة التطور السياسي العربي منذ الخمسينات حتى اليوم، لاكتشفنا أن عددا من النظم السياسية الملكية تأكلت شرعيتها لأسباب شتى - ليس هناك مجال للخوض فيها - وسقطت وحلت محلها نظم جمهورية. وأبرز هذه النظم هي النظام الملكي المصري في عام ١٩٥٢ والنظام التونسي عام ١٩٥٦، والنظام العراقي عام ١٩٥٨ والنظام اليمني عام ١٩٦٢ والنظام الليبي عام ١٩٦٩. سقطت كل هذه النظم وحلت محلها نظم جمهورية مؤسسة على شرعية جديدة هي شرعية الثورة في الغالب الاعم.

وبناء على هذه الحقائق التاريخية، يمكننا ان نستخلص فكرة جوهرية مفادها ان الشرعية السياسية ليست حالة دائمة، وإنما قد تتآكل عبر الزمن

إذا ما فشل النظام السياسى فى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة. ولا ينبغى أن ينصرف الذهن الى أن الحاجات هى حاجات مادية فقط، ذلك أن اشباع الحرية يعد اشباعا لحاجة أساسية، بكل أبعادها والتي تتمثل فى حرية التفكير والتعبير والتنظيم بعبارة مختصرة حاجة الإنسان الى أن يعبر عن كل قدراته بغير حدود أو قيود.

ومن ناحية أخرى يمكن القول ان مصادر الشرعية قد تتغير، وفقا للأحداث المختلفة التي يتعرض لها النظام السياسى. فإذا كان النظام الملكى ينهض على شرعية سياسية أساسها التقاليد التي تتمثل فى استمرار أسرة ملكية حاكمة فى الحكم عشرات السنين بكل ما تحفل به من رموز وطقوس وقيم، فإنه حين يسقط بفعل الانقلاب أو الثورة فإن أساس الشرعية سيتغير وتصبح الثورة هى الأساس الجديد للشرعية. كما أنه حين يتحول حكم سلطوى الى حكم ليبرالى يقوم على التعددية، فإن أساس الشرعية الجديدة سيصبح هو ما يطلق عليه العقلانية التي تستمد من الدستور الذى يحدد الواجبات والحقوق، ويعين معايير الفصل بين السلطات ويطبق مبدأ سيادة القانون.

وإذا نظرنا نظرة إجمالية الى النظم السياسية العربية المعاصرة، وبعيدا عن الدساتير المعلنة، والمواثيق المطبوعة، وخطابات الحكام السياسية، فإنه يمكننا أن نخلص الى أن هناك ثلاثة نماذج أساسية تتوزع بينها هذه النظم، النموذج الاول هو نموذج الاستبداد السياسى، أيا كانت مصادر شرعيته وسواء كانت التقاليد، أو الشخصية الملهمة، أو الانقلاب الثورى، والنموذج الثانى هو التعددية السياسية المقيدة، والنموذج الثالث هو الحكم الذى ينهض على أساس الشورى الاسلامية.

تحليل للنماذج الثلاثة

النموذج الاول هو الاستبداد السياسى. والاستبداد احدى الصور البارزة لنظم الحكم الديكتاتورية والتي تتخذ فى العادة اشكالا شتى. وهذه الأشكال تبدو كما لو كانت أعضاء فى عائلة واحدة هى عائلة الطغيان، اذا استخدمنا المصطلح الذى صكه الدكتور امام عبد الفتاح امام فى كتابه الهام الذى نشر مؤخرا فى سلسلة عالم المعرفة بعنوان «الطاغية»: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسى». وهذه العائلة غير الكريمة تزخر بصور شتى ففيها الطغيان، والاستبداد، والديكتاتورية، والشمولية، والسلطة المطلقة والأوتوقراطية. ولا يعيننا هنا ابراز الفروق بين كل صورة من هذه الصور. وفى يقيننا أن هناك قاسما مشتركا اعظم يجمع بين كل هذه الصور، وهو نفى الجماهير عن المشاركة السياسية الفاعلة، واحتكار اصدار القرار، والتعسف فى استخدام السلطة، وغياب مبدأ سيادة القانون، والإلغاء شبه الكامل للحريات بكافة أنواعها.

ويمكن القول ان نموذج الاستبداد السياسى لا علاقة له بكون النظام السياسى ملكيا أو جمهوريا، فهناك نظم ملكية مستبدة، ونظم جمهورية أيضا. وبغض النظر عن مصدر الشرعية السياسية لهذه النظم، فإن الذى يجمع بينها فى سلة واحدة هو اسلوب الحكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، والتي تقوم أساسا على التهريب.

فى ضوء ذلك يمكن التاكيد على أنه - بعيدا عن المزاغم السياسية التى يتشدد بها ممثلو النظم السياسية العربية عن أنها صور مثالية للحرية والعدالة والمساواة - هناك على الاقل أربعة نماذج لنظم سياسية عربية لا يمكن

وصفها بأقل من أنها نظم استبدادية. ويصل الاستبداد في بعضها الى درجة مصادرة حقوق المجتمع كله في الحرية، وتحويله الى مجتمع معتقل، تسرى في جنباته مشاعر الخوف والرهبة، حيث لا يتورع النظام عن التصفية الجسدية لخصومه السياسيين، ليس على أساس فردى فقط، بل احيانا بطريقة منهجية تسمح له بالتخلص من انصار تيار سياسى بصورة شبه جماعية.

في مثل هذا النموذج لا يمكن وجود سلطات منفصلة، بل ان النظام - سواء كان يسيطر عليه حزب وحيد أولا - يحتكر لنفسه باسم الثورة أو باسم التقاليد - السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وحتى لو وجد فيه مجلس نيابى أيا كانت تسميته، فهو عادة لا يكون إلا بوقا للنظام، تنحصر وظيفته في ممارسة النفاق الفج للحاكم، والتغنى بقيادته السياسية الملهمة، والمزايدة في مجال تعقب الخصوم وملاحقتهم وعقابهم، والتصفيق للقرارات التي تصدر عن ممثلى النظام مهما تضاربت عبر الزمن، وأيا كانت النتائج الفادحة التي يمكن ان تترتب عليها، خصوصا فيما يتعلق بقرارات الحرب، التي قد تشن بغير أى دراسة، وبدون الالتزام بأى قواعد أخلاقية تتعلق بعلاقات الجوار، وضد كل الالتزامات والتعاقدات السياسية للنظام الذي سبق له أن أبرمها. كما حدث في قرار الغزو العراقي للكويت.

النموذج الثانى هو نموذج التعددية السياسية المقيدة. وهذا النموذج طارئ على الساحة العربية. وهو فى الواقع محصلة تفاعلات شتى دولية واقليمية ومحلية، دفعت ببعض النظم السياسية العربية الى التحول من السلطوية الى التعددية السياسية المقيدة. ولعل أبرز الأمثلة لهذه النظم مصر والاردن وتونس والكويت. ونعنى بالتعددية المقيدة هنا أن النموذج

الديموقراطى الغربى هو الأساس ، غير انه فى التطبيق ياخذ شكلا مختلفا وهذا الشكل المختلف قد يتضمن قيودا على إنشاء الاحزاب السياسية، أو قوانين تحد من دائرة المشاركة السياسية، أو تتضمن قواعد استثنائية تضيق من مجالات الحريات العامة .

وهذا النموذج البازغ بما يتضمنه من محاولات إحياء المجتمع المدني، وحرية الصحافة، وتوسيع دائرة حرية التعبير، وظهور جمعيات حقوق الإنسان، واسهام المنظمات غير الحكومية فى التنمية، وامتداد مجالات نشاطها الى كافة المجالات، ورفع الرقابة على المطبوعات والصحف، هو الأمل الذى يتعلق به المجتمع العربى للخروج من دائرة الاستبداد السياسى الذى ألقى بثقله على الجماهير العربية طوال العقود الماضية، وهو نموذج هش، لأنه يمكن ان يتعرض فى اطار الممارسة، نتيجة الأخطاء الجسيمة فى الحسابات السياسية كما حدث فى حالة الجزائر، والتي أوصلت النظام الجزائرى الى حالة من الشلل والمعجز عن الحركة. ولعل الدرس الذى يمكن استخلاصه من حالة الجزائر، أنه لايمكن القفز مباشرة من السلطوية الى الليبرالية بغير إعداد المجتمع لهذه الخطوة الحاسمة، وبدون التدرج العقلانى الذى يحمى التطور الديمقراطى من الآثار المدمرة للغوغائية السياسية، وللتيارات الدينية المتطرفة والتي تتبنى فى الواقع نظريات فوضوية تهدف من ورائها الى قلب النظم السياسية وانشاء نظم سياسية دينية محلها، لن تكون إلا اعادة انتاج للنموذج الاستبدادى القديم، ولكن فى ثوب دينى. وهذا الاستبداد السياسى الدينى أخطر من الاستبداد القديم، لانه سيقوم على تكفير الخصوم، والطعن فى العقيدة، والتصفية الجسدية للخصوم استنادا الى فتاوى دينية ملفقة.

والنموذج الثالث والأخير هو نموذج النظم السياسية التي تقوم على أساس الشورى الإسلامية. ويتميز هذا النموذج بخصوصية بارزة، تتمثل في الرفض القاطع لصور الديمقراطية الغربية، على أساس أنها صيغة غريبة مستوردة وتأسيس النظام على أساس الشورى الإسلامية. وهذا النموذج يتخذ صوراً شتى في التطبيق، نتيجة لاختلاف مصدر الشرعية السياسية لكل نظام. فهناك بعض النظم السياسية العربية التي تقع في دائرة هذا النموذج تستمد شرعيتها من التقاليد، وبعضها الآخر كالسودان باعتباره الحالة البارزة، يستمد شرعيته من الانقلاب العسكرى. وليس المهم هنا - في مجال التقييم - رفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، أو الحكم على أساس الشورى، لأن المحك الحقيقى سيظل هو الممارسة الفعلية، وخصوصاً فيما يتعلق باحتكار إصدار القرار، ومدى إتاحة الفرصة للمعارضة لكي تعبر عن نفسها، وحدود تطبيق مبدأ سيادة القانون، ووضع الحريات العامة، ودرجة احترام حقوق الإنسان.

وهكذا يمكن أن نخلص من محاولتنا التنظير المباشر للواقع في مجال الشرعية السياسية، الى نتيجة رئيسية مبنها ان مديح الذات او نقد الغير مهما كانت بلاغته، لن يغنى في مجال إخفاء الواقع. ومن حسن الحظ انه ليس فى امكان اى نظام سياسى فى العالم - فى ظل ثورة الاتصالات - أن يقيم سوراً حول نفسه، ليمارس الاستبداد السياسى بغير ان يفتضح أمره على مرأى من العالم.

خلاصة مانريد التركيز عليه فى نهاية السلسلة من المقالات التى خصصناها للتحليل النقدى للخطاب الخليجى، أنه ينبغى علينا المناقشة

الصريحة لسلبيات الممارسة العربية في العقود الماضية، ليس بغرض الإدانة لنظام سياسى معين، ولا بهدف التشهير بحزب ما، ولا من اجل تضخيم الذات حين يتعرض الناقد للنظام السياسى الذى يمارس فى ظله، وانما بغرض التشخيص الدقيق للوضع العربى الراهن، الذى قد يبعث على التشاؤم، لولم نضعه فى السياق التاريخى لتطور الامة العربية.

وعلىنا أن نتحلى بالشجاعة الادبية فى ممارسة النقد والتي تجعلنا لا نقتنع فقط بالاعتراف بالاختفاء ولكن ان نتقدم خطوة أبعد لاعطائها التكييف الصحيح. من هنا تبدأ أولى الخطوات لصياغة مشروع حضارى عربى قادر على التفاعل مع القرن الحادى والعشرين.

هموم المثقف العربى بين الالتزام المستول والهروب من الاختيار

لا يمكن أن ندرس ونحلل مسيرة التحديث العربى فى العقود الخمسة الماضية بغير التركيز على الأدوار الهامة التى قام بها المثقفون العرب، الذين تصدروا الصفوف فى النضال ضد الاستعمار والاحتلال، وفى مقاومة الاستبداد السياسى بكل صوره وأنماطه. وتعددت هذه الادوار، وتباينت عبر الزمن، وتصارعت، وتناقضت، وتقلب المثقفون مع تغير العهود، وقيام وسقوط النظم السياسية. فى عصر النضال ضد الاستعمار كان من السهولة بمكان تصنيف المثقفين، فى ضوء مواقفهم من قضية الاستقلال، وسلوكهم العملى فى الاشتراك فى النضال. وفى عصر الاستقلال الوطنى كان هناك ايضا مقياس يمكن على أساسه فرز المثقفين فى ضوء اتجاهاتهم الإيديولوجية ازاء القضايا الكبرى التى شغلت المجتمع العربى وهى قضايا الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقلال الوطنى.

اما فى الوقت الراهن، حيث نعيش عصر التفكك الايدىولوجى، والذى يكشف عنه الاحساس العميق لدى فئات واسعة من المثقفين العرب بأنه ضاع زمن اليقين وسادت موجات الشك العميق، فإن مهمة تصنيف أنماط المثقفين وتحديد مواقعهم على الخريطة السياسية والفكرية تصبح أكثر صعوبة.

الالتزام فى العصر الايدىولوجى

يمكن القول ان القرن العشرين هو عصر ازدهار الايدىولوجية بكل أنماطها. لقد تفاعلت فى ظله كل الايدىولوجيات السياسية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار. شهد العالم تجليات الفوضوية والنظم الفاشية والنازية، والشيعية والاشتراكية والليبرالية بكل اتجاهاتها. وكان من الطبيعى ان يتوزع المثقفون بين هذه التيارات جميعا. ولم يكن المثقفون العرب استثناء فى هذا المجال. فقد تأثروا تأثرا بالغا بصراع الافكار على الصعيد العالمى، ووصلت الى شواطئنا اغلب هذه التيارات الايدىولوجية. حتى اننا لم نعدم فى الاربعينيات مجموعات - وان كانت متناثرة هنا وهناك - أعجبت بالافكار الفاشية والنازية. غير أنه لايمكن إنكار ان المثقفين العرب كانوا يمارسون ادوارهم على أرضية مختلفة تماما عن الأرضية الغربية التى مارس فيها المثقفون الغربيون أدوارهم. ويرجع الاختلاف أساسا إلى التاريخ الاجتماعى الفريد للدول الغربية، والذى يختلف تماما عن التاريخ الاجتماعى المتميز للدول العربية.

ولعل الفجوة التاريخية فى مسار التطور التى فصلتنا عن الغرب تعد من بين اهم عوامل التمايز. غير ان اهمها جميعا بغير شك هو ان المثقفين العرب حاولوا التصدى لتحديث المجتمع العربى، باقتباس منظومات فكرية

غربية كان لا بد لها أن تحاول التكيف مع التراث السائد المستمد أساسا من الثقافة العربية الاسلامية. وهذه المحاولات تصاعدت فى بعض المراحل لتصبح صراعا مكشوفاً اتسم فى بعض الاحيان بالحدة البالغة.

وقد ساعد الاستقطاب الفكرى الحاد فى اطار المباراة الإيديولوجية الكبرى التى سادت القرن العشرين بين الرأسمالية والشيوعية على ظهور نمط المثقف الملتزم، الذى يقوم التزامه على التفرقة الواضحة - وأحيانا الجمادة - بين الأبيض والأسود. لم يكن هناك مجال للألوان الرمادية، لأن المباراة كانت اقرب للصراع الدموى بين الحياة والموت، والرهان كان عظيماً، والنتائج يمكن ان تكون بالغة الخطورة. ومن هنا وجدنا المثقف الماركسى الملتزم بالماركسية منهجا ونظرية. والمثقف الماركسى العربى كان عليه ان يخوض فى الواقع معركة مزدوجة: الدعوة والنضال لكى يسود منهجه ضد النهج الرأسمالى فى الهيمنة على المجتمع، وضد الفكر الليبرالى والمحافظ، وهو فى هذا لا يختلف فى الواقع عن زميله المفكر الماركسى الغربى، وبالإضافة الى ذلك الدعوة الى الماركسية فى مناخ ثقافى تقليدى محافظ سياسيا بحكم سيطرة كبار الملاك من اعضاء الطبقة البورجوازية العربية، وتقليدى فكريا بحكم سيطرة الافكار الدينية المستمدة من قراءات رجعية لمكونات الثقافة الاسلامية.

غير أننا وجدنا فى المقابل ايضا المثقف الاسلامى الذى بدأ بدوره يتحدى النموذج الغربى فى التحديث، وفى الدعوة إلى أن الاسلام ليس مناقضا للعلم، وأنه يمكن تحديثه ليصبح هو النموذج الذى على أساسه يتحقق تقدم المسلمين، وهذا الدور سيتصاعد بعد ذلك لنجد نمط المثقف الاسلامى الملتزم بإيديولوجية اسلامية نضالية، ربما كان من ينتمى الى

الإخوان المسلمين في الثلاثينيات هو النموذج الاصلى له، والذي صيغت على غراره نماذج اخرى متعددة، تبنت ايدولوجيات اسلامية ووصلت في الوقت الراهن الى حد التطرف، الذي اصبح للأسف أساسا للإرهاب العشوائى. وبالإضافة الى هذين النمطين سنجد المثقف الليبرالى وهاجسه الأساسى الحريات الاساسية، والممارسة الديمقراطية، وإن كان يمكن القول أن سمة المثقف الملتزم لا تظهر واضحة في هذا النمط مثلما تظهر في حالة المثقف الماركسى او الاسلامى، بحكم أن هذين النمطين كانا يندرجان - في حالة المثقف الماركسى او الاسلامى - فى العادة فى اطار تنظيمات سياسية تفرض توجهاتها السياسية والفكرية على الأعضاء وتساثلهم فى حالات «الانحراف» وتضبط حركتهم فى مجال الممارسة العملية، ولا تفتح باب الاجتهاد الفكرى أو السياسى لأى عضو. كانت المسألة محكومة بدقة، بحكم الالتزام التنظيمى لكل من انضم الى هذه الاحزاب والحركات علنية كانت أو سرية.

فى العصر الإيدولوجى كان الاختيار سهلا، لأن المعسكرات الفكرية المتصارعة كانت واضحة المعالم محددة القسمات، وكان الالتزام ممارسة ضرورية وممكنة بغض النظر عن التضحيات الجسيمة التى دفعها المثقفون العرب من كافة الاتجاهات نتيجة لاختيارهم.

الهروب من الاختيار

غير أنه فى عصر التفكك الايدولوجى الذى نعيشه بعد نهاية الحرب الباردة، سقط الالتزام بصورته التقليدية التى شهدناها فى العقود الماضية الى درجة كبيرة، لأنه اصبح يكاد يكون من المستحيل - بعد دوى الانهيارات

السياسية الكبرى - على المثقف الاشتراكي الملتزم ان يغمض عينيه عن الجوانب السلبية العميقة في الممارسات السياسية التي تمت عبر عقود عديدة، في المعسكر الاشتراكي على سبيل المثال. ومن هنا يمر المثقفون العرب الاشتراكيون بمرحلة تتسم بالنقد الذاتي، ومحاولة تطوير مشروعهم الفكرى والسياسى فى ظروف بالغة الصعوبة. وفى نفس الوقت يستمد المثقف الاسلامى مما حدث - سواء على الصعيد العالمى - أو مما يحدث على الصعيد العربى وخصوصا فيما يتعلق بتصاعد الحركات الاسلامية المتطرفة، وتحديها للسلطة فى بلاد عربية متعددة، نفسا جديدا، لكى يثبت من خلال الدعوة والممارسة ان الإيديولوجية الإسلامية التي يتبناها، أيا كانت اتجاهاتها، هى الأجدر بالاتباع، فى عالم تساقطت فيه على الصعيد العالمى إيديولوجيات منافسة متعددة.

غير ان المناخ الثقافى العربى أفرز فى السنوات الاخيرة، نتيجة تفاعل عوامل شتى، أنماطا سلوكية جديدة للمثقفين، الذين فى محاولاتهم التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية سلكوا مسالك شتى، تحتاج الى بعض التأمل. فمنهم من تحول تحولا فجائيا من الماركسية فى أشد صورها تزمنا الى الإسلام السياسى فى أشد صورة تطرفا! ومنهم من كان مؤمنا بالاشتراكية فى صيغتها الناصرية، واذا به فى عهد الانفتاح الاقتصادى يتخلى عن كل قناعاته السابقة، ويصبح من اكبر المروجين للرأسمالية ولأوهام آلية السوق السحرية التي ستحل أشد مشكلات المجتمع المصرى جسامة! وبعضهم ممن كانوا يتصدرون مسيرة الفكر القومى تحولوا ليصبحوا أدوات للفكر الإقليمى، ومروجين لمقولة نهاية عصر القومية العربية! وعدد منهم ممن زعموا من قبل أن حياتهم وقف على العمل للمصالح الوطنى

والقومى العام، وإذا بهم يتحولون ليصبحوا سماسرة أفكار، وتجارا يبيعون مهاراتهم البحثية فى سوق النخاسة الفكرى، ويتفاوضون الثمن باهظا، تحت شعار إذا لم تستطع أن تصنع الثورة فلتراكم الثورة!

ولعل أبرز هذه الممارسات هذه الايام، هى الهروب من الاختيار تحت شعار الوسطية! وبعض هؤلاء - فى المعركة التى نخوضها ضد التطرف والارهاب العشوائى - يدعى الحكمة، ويتوقف عن إصدار الحكم، ويبدو كما لو كان يلتمس الاعذار لأصحاب الفكر المتطرف. وهو فى هذا المجال يتبنى مزاعم لاتقوم على أساس تاريخى، منها مثلا ان هناك تطرفا علمانيا يقابل التطرف الدينى، أو ان الوسطية كانت هى الخيط الذهبى الذى ميز التاريخ الاجتماعى منذ اقدم العصور حتى الآن، أو أن صندوق الانتخابات هو الذى ينبغى أن يكون الفيصل فى الحكم بين أصحاب الدعوات السياسية المتصارعة، بغير تقدير موضوعى لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن، والتى تتسم بسيادة امراض التخلف الفكرى، والغوغائية السياسية.

الهروب من الاختيار هو أحد آليات بعض المثقفين العرب هذه الايام، ونحن لا نصادر على حق اى مثقف فى ان يتبنى الوجة التى يرتضيها. ولكن لابد أن نؤكد أنه فى اللحظات الحاسمة فى تاريخ المجتمعات، لا يمكن لمن يهرب من الاختيار أن يؤثر على المجرى الرئيسى للاحداث، لأنه سيعيش دائما على الهامش.

هل كان ممكنا قبل ثورة ١٩٥٢ فى مصر اتخاذ موقف وسطى بين الاستغلال الطبقي لجماهير الشعب المصرى وبين مطلب العدالة

الاجتماعية؟ وهل ممكن الآن اتخاذ موقف وسطى من تيارات التطرف والإرهاب العشوائى الذى يهدف فى الواقع الى تقويض أسس المجتمع المدنى وإنشاء دولة دينية تقضى على كل الحريات السياسية؟ وهل يمكن حقا باسم الديمقراطية فتح الطريق امام قوى التخلف صاحبة الثقافة المنغلقة لكى تقضى على كل مكتسبات العقل المصرى بعد قرنين من التنوير؟

أسئلة متعددة لايمكن لمن آثروا الهروب من الاختيار الإجابة عليها.

وفى تقديرنا أن الاختيار لا يعنى بالضرورة زيادة معدلات الاستقطاب الايديولوجى فى المجتمع. بل اننا نزعم بأن الاختيار الحاسم يقع فى صلب العملية الديمقراطية ذاتها.

ولو نظرنا للديموقراطية باعتبارها أسلوبا للحياة، لأدركنا أهمية بناء شخصية الفرد من وجهة النظر الفكرية بطريقة نقدية تسمح له بالاختيار الرشيد بين البدائل، وتتيح له ممارسة النقد لما يطرح عليه من أفكار.

والمرض الخبيث الذى يسرى فى جنبات المجتمع المصرى فى الوقت الراهن، ويجعل قطاعات واسعة من الشباب تقع أسرى التخلف الفكرى مرده فى الواقع إلى فشل نظام التعليم، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية عموما فى بناء العقلية النقدية الناضجة التى تتيح للفرد أن يناقش ما يعرض عليه من أفكار وأن يقبل أو يرفض على أساس.

غير ان أهمية الاختيار على المستوى الاستراتيجى الفكرى - ان صح التعبير - انه هو الذى سيسمح للفرد بأن يتبنى منظومة متماسكة من القيم تسمح له بالدفاع عنها بشكل متسق عبر الزمن، وحتى لا يتذبذب فى مواقفه رفضا وقبولا من حين لآخر.

وفى النهاية يمكن القول أن الهروب من الاختيار، سواء اتخذ شعار الوسطية أو غيره من الشعارات المرواغة، معناها ببساطة أن المثقف قد استقال من أداء وظيفته النقدية. نحن فى حاجة الى من يدافعون عن قيم التنوير الحقيقية، والتي فى الوقت الذى تؤكد فيه أن من حق كل صاحب رأى ان يعرض له بحرية، وأن يدعو الناس لاتباعه، فإنها ترفض رفضا قاطعا استخدام العنف المادى، والارهاب الفكرى.

(٢٢)

التعليم العربى والمستقبل

هناك إجماع بين العلماء الاجتماعيين العرب على ان المجتمع العربى يواجه تحديات بالغة الخطورة وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين. وإذا تركنا جانبا السلبيات الخطيرة لظاهرة التشرذم السياسى والتى تعمقت بعد كارثة حرب الخليج، فيمكن القول أنه - من الناحية الاجتماعية - هناك ضرورة لإعداد المجتمع العربى لكى يستقبل التطورات البالغة العمق التى ستأتى مصاحبة للقرن القادم. وهذا القرن القادم سيشهد - بدون أدنى شك - تعميقا للثورة العلمية والتكنولوجية التى برزت آثارها فى العقود الأخيرة من القرن العشرين. وإذا تتبعنا الآفاق التكنولوجية الواسعة التى تتشكل الآن بطريقة متسارعة، لأدركنا أن الإنسان فى المستقبل القريب سيعيش فى بيئة اجتماعية مختلفة تماما عن البيئة التى عاش فيها حتى الآن. لقد نشر مؤخرا عن قيام شركة أمريكية جديدة للإلكترونيات ستنشئ نظاما للاتصالات، ستسمح للمشارك فيه أن يتصل بكل مراكز المعلومات

* جريدة الاهرام ٤ / ٤ / ١٩٩٤م.

العالمية، بشكل مباشر، وبطريقة لا تسمح لأى حكومة أو هيئة أن تراقبها أو تفرض قيودا عليها. وهو نظام يختلف كيفيا عن الأنظمة المتطورة حاليا. وإذا أضفنا الى هذا ابتكار نظرية تكنولوجية جديدة يطلق عليها «التانوتكنولوجى» تقوم على أساس تصنيع خلايا متناهية الصغر تقوم بألاف الوظائف التى كانت تقوم بها من قبل عشرات الأجهزة، لأدركنا أننا سنشهد فى العقود القادمة تطورات غير مسبوقه، ستؤثر على أنماط التفكير السائدة، بل وستغير كيفيا من الوظائف التقليدية التى كان يقوم بها العقل الإنسانى.

ما هو المدخل المناسب الذى يسمح للمجتمع العربى أن يعد نفسه مجرد استقبال آثار هذه الثورة الكبرى، ولا نقول المشاركة فى صنعها والإبداع فى مجالاتها؟ هناك اتفاق على أن تحديث التعليم العربى والنهوض به هو المدخل الأساسى لأى تطوير اجتماعى عربى يهدف الى التفاعل الايجابى مع معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية.

تشخيص الوضع الراهن

ولا يمكن الحديث عن تطوير التعليم العربى بغير تشخيص دقيق للوضع الراهن، حتى يكون ذلك نقطة الانطلاق نحو استشراف المستقبل. وقد قام بجهد أساسى فى هذا المجال منتدى الفكر العربى فى عمان، والذى قام بإجراء مشروع بحثى طموح، لدراسة كل الجوانب المتعلقة بالتعليم العربى. وصدرت فى إطار هذا المشروع دراسات شتى تفاوتت تفاوتا كبيرا فى قيمتها العلمية. فبعضها كان مجرد إعادة إنتاج للمادة المتاحة، وبعضها الآخر عبارة عن دراسات مكررة لا جديد فيها ولا إبداع. وحتى التقرير التلخيصى الذى حاول أن يؤلف بين نتائج البحوث الأساسية فشل فى أن يقدم صورة واضحة للإنجاز الذى حققه المشروع، لأنه كتب بشكل

متعجل مما أدى بالإجحاف بحق بعض الباحثين الذين قدموا دراسات أصيلة كان ينبغي أن تبرز. وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول أنه من أبرز إصدارات هذا المشروع الكتاب الذى أعده الدكتور ضياء الدين زاهر ونشر بعنوان «كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل»؟ والمؤلف من علماء التربية المصريين الشباب الذين يتسمون بتملك ناصية المنهج بالإضافة إلى قدرته الفائقة على صياغة رؤى متكاملة عن مشكلات التربية والتعليم فى الوطن العربى. والدكتور زاهر سبق أن لفت الأنظار إليه ببحث أساسى فى سوسولوجيا العلم موضوعه: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الخليج العربى، ونشر بالاشتراك مع الدكتور محيى الدين شعبان توجه. ويبقى السؤال: كيف شخص الدكتور زاهر الوضع الراهن للتعليم العربى؟ فى مقدمة البحث حرص المؤلف على تعداد ما أطلق عليه «خطايا التعليم العربى السبع» والتي يراها تنحصر فيما يلى:

* الخطيئة الأولى هى التنمية التربوية المشوهة. ويقصد بذلك أن واضعى السياسات التعليمية منذ الستينيات الذى شغلوا أنفسهم باستيعاب الطلب المتزايد على التعليم فشلوا فى تحقيق أهدافهم فى مجال التوسع الكمى، وأخطر من ذلك فى المجال الكيفى. فقد عجز التعليم عن تعظيم العائد الاجتماعى، وفشل فى الاستجابة لأسواق العمل العربية. ومن بين مؤشرات الفشل المهمة النقص الكبير فى الفئة البشرية المحركة للتقدم والتنمية من الرواد العاملين فى البحث العلمى الأكاديمى حيث وصل عددهم الى ٥٠٠٠ شخص فى الوطن العربى عام ١٩٨٥ بنسبة ٠,٠٠١٪ من قوة العمل العربية، فى حين نجد أن عددهم قد وصل الى ١٠٠ ألف شخص فى الولايات المتحدة الأمريكية من بين حوالى مائة مليون عامل أى بنسبة ٠,٠١٪ من قوة العمل. كما أن فئة القوى العاملة من المبدعين والمخترعين

الذين يتمتعون بقدرات تقنية عالية لانهاء على مائة مبدع أو مخترع فى الوطن العربى بأكمله، فى حين تبلغ نسبتها ١٠٪ فى الدول الصناعية المتقدمة.

* الخطيئة الثانية هى تفاقم الفجوة بين الخطابين الرسمى والواقعى. وإذا كان الخطاب الرسمى يدعو إلى استقلالية التعليم وديمقراطيته وضرورة ربط المتعلم ببيئته ومجتمعه، وتفجير طاقات الإنسان العربى وتنمية التفكير العلمى والنقدى والتحليلى، فإن الممارسة الواقعية بعيدة تماما من تحقيق هذه الأهداف.

* الخطيئة الثالثة أن التعليم العربى لم ينجح حتى الآن، بالرغم من إنجازاته الكمية أن يحقق ديمقراطية التعليم، فهو مازال - فى كثير من الحالات - تعليما للنخب والمحظوظين. فهناك عدم تكافؤ للفرص والمحظوظ التعليمية بين المناطق والطبقات الاجتماعية، وبين الذكور والاناث.

* الخطيئة الرابعة هى ارتفاع التكلفة مع انخفاض المردود.

* الخطيئة الخامسة هى تنمية البطالة. فقد لاحظ بعض الباحثين الثقات ضعف مقدرة النظم التعليمية والتدريبية على تطوير الأطر التعليمية والفنية القادرة على الانتاج. بالإضافة الى فشل التعليم فى الإعداد الكمية والكيفية المناسب للقوة العاملة العربية.

* الخطيئة السادسة هى تهاافت محتوى التعليم، والذى مازال زاخرا بالصراع المستمر بين القديم والجديد من المفاهيم والاتجاهات والأنظمة، وعاجزا عن التأليف الخلاق بين العناصر المختلفة.

* الخطيئة السابعة والأخيرة هى غياب التخطيط المستقبلى للتعليم.

ماذا عن المستقبل؟

ومن هنا عنى هذا البحث أن يبحث بشكل منهجي رؤية النخبة العربية لمستقبل التعليم فى الوطن العربى. والواقع أن بحوث الاستشراف تواجه تحديات نظرية ومنهجية متعددة. فبالإضافة الى ضرورة استخدام المنهج المناسب، يثار سؤال يدور حول أنه ليس ثمة مستقبل واحد، وإنما مستقبلات عديدة تتراوح بين المحتمل والممكن والمفضل مشروطة بظروف وعوامل تاريخية مجتمعية وحضارية.

والتحدى الثالث يدور حول ضرورة دراسة المستقبل من خلال عدسات مختلفة التخصصات وأن تكون معانيته فى فترات مختلفة من الزمن. وقد اختار الباحث أسلوباً شهيراً فى الدراسات الاجتماعية هو أسلوب دلفى Delphi، وهو يستخدم فى تنظيم وصقل وزيادة الاجماع والاتساق بين الخبراء فى مجال ما بشأن قرار أو قضية ما فى المستقبل. وفى التطبيق يمارس هذا الأسلوب من خلال صياغة استمارة بحث تضم مجموعة مترابطة من الأسئلة يستطلع على أساسها آراء مجموعة من الخبراء فى قضية ما، ثم تحلل الاجابات وعلى أساسها تصاغ استمارة بحث جديدة ترسل لمجموعة أخرى، وتحلل الاجابات، وتعاد الصياغة مرة ثالثة، وهكذا من خلال جولات متعددة من استطلاع آراء الخبراء، يمكن الوصول إلى خريطة متكاملة لآراء الخبراء بشأن القضية المطروحة للبحث، وتوقعاتهم بالنسبة للمستقبل.

وقد قام الدكتور ضياء الدين بأربع جولات كاملة مطبقاً هذا الأسلوب، واستطاع فى الجولة الثالثة أن يحدد ست مسائل رئيسية استطلعت بشأنها

عينة من النخبة العربية وهي: اهداف التعليم، مضمون التعليم، تنظيم التعليم، ادارة التعليم، مهنة التعليم واعداد المعلم، القيم المجتمعية المستقبلية.

أما الجولة الرابعة فقد توجهت إلى عينة مختارة جدا من أصحاب القرار والتأثير فى السياسات التعليمية وشملت هذه العينة وزراء ستة مجالات تجمعية هي: التعليم، والتعليم العالى، والبحث العلمى، والدفاع والثقافة والاعلام والاقتصاد، والصناعة فى الأقطار العربية. وكذلك أعضاء اللجنة الاستشارية للمشروع التى تضم عددا من كبار القيادات فى مجالات عربية متنوعة. وقد طلب منهم ابداء الرأى بشأن تصوراتهم المستقبلية لقضايا التعليم الست السابق الاشارة اليها، وذلك فى ضوء سيناريوهات ثلاثة للمستقبل العربى خلال العقود القادمة:

السيناريو الأول وهو يفترض استمرار الأوضاع العربية الراهنة والتى تتسم بالتردى. السيناريو الثانى وهو يقوم على أساس احتمال اصلاح الأحوال العربية.، السيناريو الثالث وهو يقوم على أساس نجاح محاولات تحقيق الوحدة العربية، وقد طلب من المشاركين ابداء الرأى بشأن تصوراتهم المستقبلية لقضايا التعليم الست السابق ذكرها.

ولا يتسع المقام للاستعراض التفصيلى لنتائج هذا البحث الهام الذى يكشف بدقة عن وعى النخبة العربية بالمستقبل. ولكن يمكن القول أن البحث استطاع أن يضع يده على قائمة بأكثر من خمسين مشكلة وتحديا مستقبليا أمكن تصنيفها الى ثمانى مجموعات رئيسية هي: تحديات اقتصادية وتكنولوجية، وتحديات المسألة الاجتماعية، وتحديات ديموجرافية وبيئية، التبعية والاستعمار الجديد، والأمن الوطنى والتهديدات الخارجية،

والمسألة القومية الوحودية، والمسألة التعليمية، والمسألة الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية. وفي النهاية يمكن القول ان استعراضنا لهذا البحث الهام، الذى قام به د. ضياء الدين زاهر ليس سوى محاولة لكى نلفت النظر الى أهميته القصوى فى مجال التجديد المنهجي، وفى ميدان المعرفة العلمية باتجاهات النخبة العربية ازاء قضية محورية هى التعليم العربى.

وهو بهذا البحث يضيف إضافة هامة الى تراث علماء التربية المصريين الشباب، الذين تميزوا فى السنوات الاخيرة بدراساتهم النقدية للتعليم، والتي فى ضوئها نرجو أن نؤسس تعليما أفضل للأجيال العربية الصاعدة.

(٢٢)

خطاب الحالة الإسلامية

استراتيجية الخفاء والتجلى

أثر عدد من الكتاب الإسلاميين في سبيل زيادة الغموض المتعمد حول توجهات تيار الإسلام السياسي، أن يستعملوا مصطلحا جديدا للإشارة إلى مجموعة متناثرة من الأفكار والرؤى والاجتهادات والأحداث والوقائع هو مصطلح «الحالة الإسلامية».

وهذا المصطلح البازغ لا يدل بذاته على مضمون محدد. و استراتيجية الغموض في خطاب أصحاب الإسلام السياسي لا تصطنع من قبيل الصدفة، بل إنها متعمدة تماما، هروبا من الإجابة القاطعة على عديد من الأسئلة التي تطرح عليهم.

وهذه الاستراتيجية لها جذور قديمة في الصيغة الفكرية لفكر جماعة الإخوان المسلمين، والتي رفعت شعارات فضفاضة تتحدث عن النهوض بالأمة وإحياء تراث الإسلام، بغير تحديد واضح لتوجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

* جريدة الاهرام ١١ / ٤ / ١٩٩٤ م.

ويمكن القول إن هذه الاستراتيجية في وقتها، ونعني في أواخر العشرينات والثلاثينات، كانت محاولة ذكية لتلافى التحديد الإيديولوجي القاطع، مما من شأنه ان يجعل الأنصار يتوافدون انجذابا لشعارات عامة جذابة، لا تحمل بالضرورة مضامين طبقية محددة، ولا توجهات سياسية قاطعة، غير أن ماصلح في الثلاثينات والأربعينات لا يمكن أن يصلح في الوقت الراهن. فقد وصلنا مع الحالة الإسلامية بتعبير أنصار تيار الإسلام السياسي الى نقطة فاصلة، لا تحتمل الغموض المتعمد، ولا تغنى فيها كل محاولات التخفى والغموض.

الدفاع المروغ عن الإرهاب

وقد لجأ التيار المعتدل من أنصار الإسلام السياسي الى حيل شتى للدفاع عن الفكر المتطرف، وتبرير لجوء الجماعات الإسلامية الى الإرهاب. ومن بين هذه الحيل التأكيد على أن الجماعات الإرهابية تمثل استثناء في تيار الإسلام السياسي، وليس القاعدة. وإذا كان هذا صحيحا فلماذا لم يلجأ دعاة هذا التيار الى النقد التفصيلي للطروحات المشوهة للإسلام التي ينطلق منها الإرهابيون، ولماذا لم يصدروا إدانات واضحة وصريحة وقاطعة لأحداث العنف والإرهاب؟

ويدواتساق أنصار التيار المعتدل المزعومون مع أنفسهم في تعليقاتهم على الشهادة الخطيرة التي أدلى بها عبد الباقي الأمير الإرهابي النائب على شاشة التلفزيون، والتي أحدثت صدى عميقا لدى ملايين المشاهدين. ذلك أنه لأول مرة يتم تشريح ظاهرة الإرهاب بكل أبعادها الفكرية والسياسية والسلوكية والدينية، ليس من خلال خطاب مجرد، وإنما عن طريق سرد قصة حياة حافلة بالوقائع والأحداث. وقد بلغ من غباء بعض أنصار تيار

الإسلام السياسى، أنهم فى محاولة يائسة لتحديد آثار هذه الشهادة شككوا فى مصداقية الرجل على أساس أنه عميل للمباحث! وقد صدق الأستاذ صلاح منتصر فى عموده الیومى فى الأهرام حین تساءل: وعلى افتراض أن الرجل عمیل للمباحث، فالسؤال الأهم هو: هل ماحكاه یصور وقائع حقيقية أم لا؟ ولكن الرغبة العمياء فى الدفاع عن الإرهاب، هى التى دفعت هذه الأقلام فى جريدة الشعب الى هذا المنزلق، والذى یكشف بوضوح شديد عما أطلقنا علیه الدفاع المراوغ عن الإرهاب.

ومن الحیل الأخرى الادعاء بأن مواجهة الحكومة للإرهاب، تتضمن هجوما على الحالة الإسلامية ذاتها، بما تتضمنه من تبنى الطروحات الإسلامية كأساس لتغيير طبيعة الدولة والمجتمع. وليس هذا صحيحا، لأن الحكومة فى الواقع بكل أجهزتها لا تخاصر أى فرد أو جماعة تتبنى هذه الطروحات. فالساحة العامة واسعة وعريضة، یمارس فیها المتدينون شعائرهم، ويرفعون أصواتهم بالدعوة الإسلامية فى حرية. ولكن حین یتحول بعض المواطنين الى ارهابيين باسم الإسلام، فإن مسئولية الحكومة أن تواجه هذا الإرهاب من خلال التطبيق الدقیق للقانون، حماية لأمن المجتمع واستقراره. وترتفع أصوات المعتدلين المزعومين من أنصار تيار الإسلام السياسى منادين بأهمية كفالة حقوق الإنسان للمقبوض عليهم من الإرهابيين، وضد المحاكم العسكرية. وإذا كنا نشدد دائما على التطبيق الدقیق لمبدأ سيادة القانون، وندین التعذيب الذى قد یمارس ضد أى مواطن أيا كانت اتجاهاته، وندعو إلى توفير كافة الضمانات القانونية للمتهمين، حتى لو حوكموا أمام المحاكم العسكرية، الا أننا فى نفس الوقت كنا ننتظر من دعاة «الحالة الإسلامية» إدانة قاطعة للإرهاب، ودعوة صريحة لاحترام حقوق الإنسان

المصرى الذى يقع كل يوم ضحية الإرهاب العشوائى، سواء كان هذا الإنسان من رجال الأمن أو من المواطنين العاديين. ولكن أصواتهم ترتفع بشدة دفاعا عن حقوق الإرهابيين وتخفت تماما فيما يتعلق بحق المواطن المصرى فى أن يعيش آمنا على رزقه وحياته.

الحالة الإسلامية من منظور مقارن

يتحدث المعتدلون من أنصار الإسلام عن نجاح «الحالة الإسلامية» فى الجزائر والسودان. فيما يتعلق بالجزائر يتحدثون عن اكتساح التيار الإسلامى للساحة السياسية، بدليل نجاحهم فى الدورة الأولى للانتخابات. وهم حين يتطرقون لأحداث العنف الإرهابى التى تمارسها جبهة الانقاذ الإسلامية فى الجزائر ضد رجال الأمن والكتاب والمثقفين والصحفيين فهم يتوقفون عن إدانتها، بل إنهم - أبعد من هذا - يرفضون وصف أفعال العنف التى تمارسها الجبهة بالإرهاب، بل يعتبرونها ثورة مسلحة ضد السلطة. ولكنهم حتى فى هذا الوصف البائس فإنهم لا يعطون أى تبرير لحوادث الاغتيال الوحشية لعشرات من المثقفين والكتاب والفنانين الجزائريين الذى يمثلون فى الواقع عقل وضمير الشعب الجزائرى. وحتى لو كانت هناك خلافات سياسية بين الجبهة وهذا الفريق من مثقفى الجزائر على أساس أنهم علمانيون ينادون بفصل الدين عن الدولة، هل يعنى هذا ممارسة الحوار معهم عن طريق قتلهم بالرصاص؟ أنصار الحالة الإسلامية يصمتون صموتا مريبا فيما يتعلق بالإرهاب الإسلامى فى الجزائر. ولكنهم من ناحية أخرى تعلقوا أصواتهم بتمجيد الحالة الإسلامية فى السودان. ولهم تاريخ فى الإشادة بتطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، والتى قررها الرئيس السودانى السابق

جعفر نميرى. فقد أرسل أنصار الإسلام السياسى المعتدلون وفدا الى الخرطوم لتهنئة الرئيس السابق وعادوا ليشيدوا بالقرار، وبدون أن يولوا أى اعتبار للسباق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تم فيه تطبيق الشريعة. ومارس الرئيس السابق نميرى تطبيق الشريعة الإسلامية فى جو من الفساد السياسى الشامل، وتم التركيز على قطع أيدى اللصوص، تطبيقا للحدود الشرعية، وكأن تطبيق الشريعة لا يحصل بغير تطبيق الحدود، مع أن شروط تطبيقها - كما هو معروف - بالغ الصعوبة، بالإضافة الى أن الشريعة الإسلامية السمحاء تركز تركيزا شديدا على كفالة العدالة الاجتماعية للناس، فى إطار من الحرية التى تحكمها القيم الإسلامية الرفيعة. وبالرغم من أن هذه القيم لم تجد طريقها الى التطبيق فى كثير من مراحل التاريخ الإسلامى نتيجة لفساد الحكام، الا أنه يمكن القول أنه فى أى دعوة معاصرة لتطبيق الشريعة الإسلامية - أيا كان التعريف الذى نعطيه لهذا التطبيق - لابد من توافر شروط أساسية سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى لا يكون تطبيق الشريعة الإسلامية سلاحا مشهرا من قبل حكام فاسدين موجهها أساسا لقمع الحريات العامة وتقنين استغلال الشعوب.

وحين قامت مجموعة من الضباط السودانين بانقلاب عسكري على النظام السياسى الليبرالى، بقيادة الجبهة الإسلامية التى يتزعمها الترابى، تم القضاء التام على التعددية السياسية، وألغيت كافة الأحزاب السياسية، وأعلنت الأحكام العرفية، بل وفرض حظر التجول الدائم على الشعب السودانى عدة ساعات كل يوم. وفى ظل الممارسة التى قامت بها الجبهة الإسلامية، يمكن القول أنه بطل الخفاء وظهر تجلى الحالة الإسلامية فى صورتها الحقيقية وبدون أقنعة. فقد فرضت على الشعب السودانى صورة

من صور المؤتمرات الجماهيرية التي يمارس فيها الكلام السياسي تحت سيطرة قيادات الجبهة بدعوى المشاركة السياسية. وتشكلت ميليشيات عسكرية بدعوى الجهاد ضد أعداء النظام. وسيطرت عناصر الجبهة على مقدرات الاقتصاد السوداني. وتمت الممارسة السياسية والاقتصادية في جو من الفوضى والتسيب والفساد. وتم قهر الشعب السوداني وخرق كافة قواعد حقوق الإنسان. ومع كل هذه الممارسات الإرهابية فإن تيار الإسلام السياسي المعتدل لم يتوقف عن اعتبار النظام الإسلامي نموذجاً ينبغي أن يحتذى في السياسة والاقتصاد والسياسة. إذا كان النموذج السوداني هو الصورة المثلى لتطبيق الإسلام، فمعنى ذلك بكل وضوح، أن هذا هو المشروع الإسلامي الذي تروج له أصوات تيار الإسلام السياسي ممن يرتدون عباءة الاعتدال، لو أتيح لهم الوصول إلى الحكم في أي قطر عربي.

قضاء على التعددية السياسية، وقضاء مبرم على حرية التفكير والتعبير، واختفاء مبدأ سيادة القانون، ورفض آلية الانتخابات كأساس لتداول الأحزاب السياسية السلطة، وتبني منظور مغلق في المجالات الثقافية والاجتماعية، وافتعال الممارك مع العالم، وتصدير الإرهاب إلى الدول العربية المجاورة، إذا لم تكن هذه هي العناصر الحقيقية للمشروع الإسلامي الذي يدعو له أصحاب تيار الإسلام السياسي، فما هي عناصر مشروعهم؟

أليسوا هم الذين يشنون حملة إرهابية ضد العلمانية وأنصارها على أساس أنها تدعو للفصل بين الدين والدولة؟ وأليسوا هم الذين يطلقون على الحكام «الطواغيت»، على أساس تطبيقهم لمبدأ الحاكمية لله؟ وأليسوا هم الذين يمارسون الإرهاب الفكري بتكفير الخصوم، وإصدار الفتاوى؟

وأليسوا هم الذين يدعون لولاية الفقيه على الطريقة السنية بالرغم من تأكيدهم أنه لا كهانة فى الإسلام؟

إذا لم يكن هذا كله صحيحا، فلماذا لا يتقدم أنصار خطاب الحالة الإسلامية، ببيان عناصر مشروعهم الذى يدعون اليه فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى؟ لقد سقطت استراتيجية الخفاء، وبرزت وجوه التجلى، بعد أن سقطت الأقنعة، من خلال الدفاع المرواغ عن الإرهاب من ناحية، وعن طريق تمجيد النموذج السودانى من ناحية أخرى. غير أن كشف المستور فى هذا الخطاب المرواغ لا يكفى، بل لابد للمثقفين المصريين الذين يؤمنون بحق الإنسان المصرى فى أن يعيش حرا آمنا على رزقه وحياته أن يتوحدوا فى جبهة واحدة، ليس لمجابهة الإرهاب فقط، وإنما ليصوغوا مشروع المستقبل لمصر: عقلانية وديمقراطية وتفتحا على العالم، تأخذ وتعطى بلا عقد وتتيح الفرصة للجماهير العريضة أن تحقق آمالها فى العدالة الاجتماعية فى إطار من الحرية الشاملة التى تسمح بازدهار الشخصية الإنسانية.

(٢٤)

حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية

يدخل في الوقت الراهن موضوع حقوق الإنسان مرحلة حاسمة من مراحل تطوره بعد سقوط النظام العالمي الثنائي القطبية. ونعرف جميعا أن حقوق الإنسان استخدمت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عصر الحرب الباردة كسلاح تشهيري - إن صح التعبير - ضد المجتمعات الاشتراكية الشمولية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. وقد أعطى الاتحاد السوفيتي - قبل انهياره - للعالم الغربي الرأسمالي ذرائع متعددة لكي يصبح ضحية التشهير المتعمد. ذلك أن النظام الشمولي بادعائه التركيز أساسا على الحاجات الأساسية للجماهير، نزع إلى قمع الحريات السياسية الأساسية، كحرية التنظيم وحرية التفكير والتعبير. ولذلك نشأت في العقود الأخيرة فئة من المثقفين السوفيت الذين مارسوا النقد للممارسات الخاطئة للنظام السوفيتي، ولكن النظام لم يتسامح مع تقديم المشروع والصحيح على وجه الإطلاق، وإنما مارس سياسة المطاردة والملاحقة لهم، بل ونفيهم في أماكن

* جريدة الاهرام ١٨ / ٤ / ١٩٩٤ م.

قصية، وأصبح يطلق عليهم المنشقون. وربما كان عالم الذرة السوفيتي الشهير زخاروف هو رمز هذه الفئة من المثقفين السوفيت الذين مارسوا النقد من داخل النظام في الواقع. ذلك أنهم لم يكونوا بالضرورة أعداء للماركسية، أو عملاء للغرب كما كانت تدعى الأجهزة البوليسية السوفيتية، ولكنهم كانوا أحرص على النظام السوفيتي من القائمين على إدارته والمهيمنين عليه في الواقع! لقد كانوا يريدون إقالة النظام من عثراته، وانتشاله من وهدة جمود التخطيط الاقتصادي المركزي، ودفعه إلى مزيد من الانفتاح السياسي، لتوسيع رقعة المشاركة، وإتاحة الفرصة لصراع الرأي والرأي الآخر، حتى لا يستبد بعملية صنع القرار، حفنة من البيروقراطيين الحزبيين، والتكنوقراط، الذين بعدت بهم الشقة عن الواقع الاجتماعي، بكل ما يضطرم به من صراعات، وما يدور في جنباته من توترات وأزمات.

ونتيجة لكل القيود التي فرضتها الأجهزة البوليسية السوفيتية على حرية تعبير المثقفين عن أنفسهم، لجأوا إلى النشر المحدود لمقالاتهم وبحوثهم وتبادلها سرا، وأصبح يطلق على هذه الكتابات باللغة الروسية كلمة أصبحت شهيرة في الغرب ذاته، الذي هربت إليه هذه الكتابات وترجمت إلى اللغة الإنجليزية، وهي كلمة «زاميسدات». ومن يطالع هذه الكتابات الآن يوقن أن هذه الفئة من المثقفين السوفيت «المنشقين» كانوا على وعي تام بأن النظام السوفيتي يتآكل ببطء، وأن نهايته وشيكة. وهؤلاء المثقفون لم يقنعوا في كتاباتهم بنقد السلبيات، ولكنهم قدموا رؤى سياسية متقدمة، تقوم على الاشتراكية الديمقراطية باعتبارها الأساس الجديد الذي يمكن على أساسه أن تتجدد الماركسية في النظرية والتطبيق.

ونجد في هذا الإطار أن حقوق الإنسان، وخصوصا حقه في حرية التعبير كانت تشغل حيزا أساسيا في هذا التفكير المستقبلي، الذي لم يتح له

للأسف أن يرى النور في التنفيذ، لأن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي ظهر مفاجئا وصارخا، قطع الطريق على تجديد النظام السياسي بطريقة تدريجية وخلاقة، وفتح الباب واسعا وعريضا لمرحلة الفوضى العارمة التي تمر بها روسيا في الوقت الراهن.

حقوق الانسان في العالم الثنائي القطبية

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوما مجردا يمكن لأي نظام سياسي أن يتلقفه ويطبقه. فالمفهوم نفسه نتاج تطور تاريخي في الفكر السياسي الغربي البورجوازي على وجه التحديد. وهو بهذه الصورة - على ما يجمع عليه عدد من الباحثين الثقات - لم يشترك في صياغته وتحديد ملامحه ممثلو التيارات الفكرية والسياسية غير الغربية. ولعل مما له أبلغ الدلالة على ما نقول ان ممثلي قطرين هما الاتحاد السوفيتي السابق والمملكة العربية السعودية، بالرغم من البون الأيديولوجي الشاسع بينهما، امتنعا عن التصويت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ بعد صياغته وطرحه على التصويت. تحفظ الاتحاد السوفيتي لأنه كان يتبنى مفهوما لحقوق الإنسان لا ينحاز للمحقوق السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية، وتحفظت السعودية لأن مفهوما لحقوق الإنسان مشتق من الشريعة الإسلامية التي تحدد حقوق الإنسان ليس من خلال علاقة الفرد بالدولة، ولكن على ضوء علاقة الفرد بالله سبحانه وتعالى.

في ضوء ذلك يمكن التأكيد أنه سادت - على الأقل - ثلاثة قراءات مختلفة لحقوق الإنسان: قراءة غربية ادعت أنها قراءة عالمية، وقراءة اشتراكية

استندت الى خصوصية الإيديولوجية، التي تركز على تأكيد الاشتراكية على العدالة الاجتماعية في المقام الأول، ومن هنا احتفالها الشديد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حساب الحقوق السياسية، وأخيرا قراءة إسلامية تقوم على عدم مواجهة الفرد بالدولة، وإنما على علاقة الفرد بالله.

وهناك اعتراف في الفقه الغربي المعاصر على أنه ليس هناك اجماع على مفهوم حقوق الإنسان. ويرد ذلك إلى أن الفلسفة السياسية الغربية التي صيغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هديها، لاتقدم سوى مفهوم معين للحقوق الانسانية، وأن هذا المفهوم قد لا يكون صالحا للتطبيق في البلاد غير الغربية لأسباب متعددة. سواء لوجود اختلافات إيديولوجية تؤدي إلى إعطاء الأسبقية للحقوق الاقتصادية على الحقوق السياسية والمدنية، كما سبق وأن أشرنا، أو لوجود اختلافات ثقافية في بعض المناطق حيث تسود مفاهيم فلسفية تعرف الطبيعة الإنسانية وتحدد العلاقات بين الأفراد بطريقة تختلف عن النزعة الفردية الغربية.

ومن هنا فالانتقادات التي تنطلق من البلاد الغربية لعدم تطبيق مفهوم حقوق الإنسان سواء في البلاد الاشتراكية أو في غيره من بلاد العالم الثالث، تتجاهل أن مفهوم حقوق الإنسان كما ظهر تاريخيا إنما هو غربي النشأة فردى الاتجاه. وهو بهذا الوصف لا يصلح لكي يكون مقياسا موضوعيا وعالميا للحكم على احترام حقوق الانسان.

وهذه المزاعم ليست في الواقع سوى انعكاس لما يطلق عليه «الاتجاه الإيديولوجي المتمركز حول السلالة»، ويعنى به أن مجموعة حضارية ما تصوغ إيديولوجية أو نظرية ولا تعترف بنسبيتها، وإنما تعتبرها نظرية عالمية،

مغفلة الفروق بين الحضارات، والاختلافات بين المجتمعات. لكل ذلك نشأ التيار الذى يرفع شعار الخصوصية فى مجال حقوق الإنسان، سواء لأسباب إيديولوجية كالقراءة الاشتراكية التى تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو لأسباب دينية كما هو الحال فى القراءة الإسلامية.

ويرى فقهاء القانون فى العالم الاشتراكي أن هناك على الأقل خمسة فروق أساسية بين المفهوم الغربى لحقوق الإنسان والمفهوم الاشتراكي وهى كما يلي:

١ - ترفض الاشتراكية افتراضا رئيسيا من افتراضات التشريع الغربى والذى مؤداه أن الوظيفة الرئيسية لحقوق الإنسان أو حقوق المواطن هى عزل الفرد عن المجتمع. بعبارة أخرى اعتبار حقوق الإنسان وسيلة يستخدمها المواطن للدفاع عن نفسه ضد المجتمع، أو باعتبارها حاجزا قانونيا فى أحد جانبيه الدولة، وفى الجانب الثانى الحرية الشخصية. فالديمقراطية الاشتراكية - فى نظرهم - تقوم على أساس زيادة مشاركة المواطن فى إدارة الدولة والمجتمع وتنمية قدراته السياسية.

٢ - يحرم التشريع الاشتراكي كل نشاط يهدف الى استغلال الإنسان للإنسان، وهو بالغائه للملكية الخاصة لوسائل الانتاج، يعد قد وضع حدا للعبادة الإيديولوجية لحق الملكية الخاصة الرأسمالى، وهو حق مقدس بالنسبة للروح البورجوازية.

٣ - حقوق الإنسان - فى المفهوم الاشتراكي - تتعلق مباشرة بجهود الشخص وعمله فى اطار النسق الاجتماعى. وبالتالي فحقوق الإنسان هى حقوق الإنسان العامل. وليس مصادفة أن الدستور السوفيتى كان ينص فى

مادته الرابعة عشرة على أن «العمل النافع اجتماعيا وثماره هو الذى يحدد مكانة الشخص فى المجتمع»، فى حين أنه بالنسبة للقانون الغربى فلا يهمله عمل الشخص وما اذا كان قد اكتسب مكانته من خلال العمل أو باتباع أى طريقة أخرى حتى لو كانت عن طريق نشاط طفيلى ضار بالمجتمع.

٤ - فى المجتمع الرأسمالى تم الفصل بين الحقوق والواجبات، حيث طورت آليات اجتماعية سمحت للطبقات المستغلة أن تتمتع بالحقوق، فى حين أن الواجبات أُلقيت على عاتق الطبقة العاملة، فى حين أنه فى المجتمع الاشتراكى هناك توازن بين الحقوق والواجبات.

٥ - يولى المجتمع الاشتراكى أبلغ الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدرجة أن الدستور السوفيتى كان من أوائل الدساتير فى العالم التى نصت على حق المواطنين فى السكن، فى حين أن المجتمع الرأسمالى يركز أساسا على الحقوق السياسية.

ومن ناحية أخرى هناك قراءات إسلامية لحقوق الإنسان، تختلف بحسب اختلافات الفقهاء والباحثين الإسلاميين. ونستطيع فى هذا الصدد الاعتماد على دراسة رصينة للدكتور محمد فتحى عثمان فى كتابه «حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانونى الغربى» (القاهرة، دار الشروق ١٩٨٢) والذى لخص فى نهاية بحثه ما يراه مفهوما إسلاميا لحقوق الإنسان كما يلى:

١ - تقرير حقوق الإنسان قد شمل الحقوق الشخصية الذاتية والفكرية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وأكد الحريات العامة المتنوعة والمساواة.

٢ - شمل تقرير حقوق الإنسان فى الإسلام الرجال والنساء.

٣ - كما شمل المسلمين وغير المسلمين.

٤ - حقوق الإنسان الشاملة فى الإسلام هى فى ضمان الفرد والجماعة والدولة على السواء.

٥ - حقوق الإنسان فى الإسلام تتجاوز الاتجاهات الوضعية ويتفوق عليها.

٦ - استناد تقرير الحق إلى الله عز وجل وشريعته يؤدي إلى اقتران الحق بالواجب واقتران حق الفرد بحق الجماعة. واقتران الحقوق الفكرية والسياسية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

٧ - تقرير حق الإنسان من قبل خالق الإنسان عز وجل قد جعل احقاق الحق واجبا على صاحب الحق نفسه، كما هو واجب على الذى عليه الحق.

٨ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فى شريعة الإسلام يعنى احقاق الحق ومقاومة البغى وهو التزام يفرضه الإسلام على الفرد أو الجماعة والدولة.

٩ - فيما يتعلق بضمانات حقوق الإنسان عرف الإسلام وظيفة المحتسب بالنسبة للحكومة ودعوى الحسبة بالنسبة للأفراد، كذلك كان من اختصاص والى المظالم النظر فى تعدى الولاة على الرعية.

هذه هى مجمل احدى القراءات الإسلامية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان في عصر الكونية

بسقوط العالم الثنائي القطبية والذي كان انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي أحد علاماته البارزة، يدخل الجدل حول القراءات المختلفة لحقوق الإنسان في طور جديد. لقد كان تحول روسيا والبلاد الاشتراكية الى التعددية السياسية، والانتقال من التخطيط المركزي إلى حرية السوق أثر بالغ على إضعاف القراءة الاشتراكية السابقة لحقوق الإنسان التي سادت في العالم الثنائي القطبية.

فقد ظهر للعيان أنه لا يمكن قبول التضحية بالحقوق السياسية في سبيل اقرار الحقوق الاقتصادية. كما أن بعض الركائز التي قامت عليها هذه القراءة، مثل القضاء على حق الملكية الخاصة، انهارت بعد الغائها والسماح بالملكية الخاصة في هذه البلاد.

لقد اجتاحت العالم في الوقت الراهن موجات الكونية السياسية التي تركز على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي للكلمة، والكونية الاقتصادية التي تركز على حرية السوق، والكونية الثقافية التي تطمح من خلال ثورة الاتصالات الى صياغة نسق عالمي للقيم عابر للثقافات المحلية المختلفة. وهكذا يمكن القول أن عصر الكونية في سبيله إلى أن يقضى على الجدل القديم بين الخصوصية والعالمية في مجال حقوق الإنسان. ويغض النظر عن الحجج التقليدية لدعاة الخصوصية وسواء استندت إلى أسباب أيديولوجية أو ثقافية فقد ظهر واضحا في العقد الأخير على أن هناك اجماعا عالميا على عدد من المبادئ الرئيسية أهمها:

١ - ان الممارسة هي محك الحكم على احترام حقوق الإنسان وليس مصدر هذه الحقوق، وسواء كانت شرعة دولية، أو دستورا أو قانونا داخليا.

فحقوق الإنسان تخرق كل يوم بالرغم من وجود كل هذه الأنواع المختلفة من الوثائق.

٢ - هناك حد أدنى من الاتفاق العالمي على أن الحقوق السياسية كما نصت عليها الاتفاقات والعهود الدولية والتي تتعلق بحرية التفكير والتعبير والتنظيم الى آخر هذه القائمة من الحقوق، ينبغي أن تحترم أيا كانت طبيعة النظام السياسي، أو نوعية الثقافة أو القيم الدينية السائدة في مجتمع ما.

٣ - هناك اتفاق على أنه نتيجة تحيزات شتى في الممارسة الغربية لحقوق الإنسان، تم الإغلاء من شأن الحقوق السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن الوقت قد حان للتركيز على هذه الحقوق وخصوصا في بلاد العالم الثالث، التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان، والتي قد تؤدي سياسات التكييف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي إلى أن تزيدها فقرا وحرمانا.

في ضوء ماسبق، يمكن لنا أن نقرر بناء على قراءة دقيقة لوثائق لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستشغل العقل العالمي في العقود القادمة، مع عدم اغفال الحقوق السياسية الأساسية وأخطرها على وجه الإطلاق هو الحق في حرية الرأي والتعبير.

وربما يرد ذلك إلى سبب بسيط مؤداه، أنه بغير كفالة حرية الرأي والتعبير لا يمكن للإنسان - في مواجهة قوة الدول المعاصرة الباطشة - ضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٥)

العرب ومجمع المعلومات الكونى

التفتنا منذ أكثر من عقدين من الزمان إلى الأهمية القصوى لتقصى أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية، وتحديد آثارها السياسية والاجتماعية على المجتمعات المتقدمة، وبيان أهمية رفع الوعي فى بلاد العالم الثالث عموماً، وفى الوطن العربى خصوصاً بشأن ضرورة الاستعداد للتفاعل الخلاق مع هذه الثورة. وهكذا نشرنا سلسلة دراسات عن الأيدولوجية والتكنولوجيا نشرت تباعاً فى مجلة «الكاتب» فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٦٩. غير أنه منذ نشر هذه الدراسات المبكرة، تعمقت آثار الثورة العلمية التكنولوجية، وظهرت تجلياتها على وجه الخصوص فى بروز ما يمكن أن يطلق عليه مجتمع المعلومات الكونى.

وقد أتيج لنا أن نضع أيدينا على مفاتيح التطور الجارى فى العالم، من خلال مشروع بحث علمى ممتد، قمنا به منذ ثلاث سنوات، فى محاولة لفهم طبيعة التغيرات التى حدثت فى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى

* جريدة الاهرام ٢٥ / ٤ / ١٩٩٤ م.

ونهاية عصر الحرب الباردة. ونشرت نتائج البحث في دراسات تشكل ثلاثية متكاملة: الأولى بعنوان «تغيير العالم: جدلية الصعود والسقوط والوسطية»، والثانية. بعنوان «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي. تحليل ثقافي»، والثالثة والأخيرة بعنوان «حوار الحضارات». وقد نشرت الدراسات الثلاث تباعاً كمقدمات تحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي في أعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣.

وأريد اليوم أن أرجع للدراسة الثانية عن الثورة الكونية، وأنا بصدد الوقوف طويلاً أمام الكتاب البالغ الأهمية الذي ألفه الدكتور نبيل على الخبير المرموق في بحوث اللغويات الحاسوبية نشر بعنوان «العرب وعصر المعلومات». والذي اعتبره من أهم إصدارات المكتبة العربية في العقود الأخيرة. لقد سبق لي في مقدمة دراستي عن الثورة الكونية أن قررت أنه «لأنبالغ أدنى مبالغة لو قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتي - في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه «الثورة العلمية والتكنولوجية». والتي جعلت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الانتاج والتي تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل. وبالتدرج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضاً في أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ الستينات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم «دانيل بل» لوصف المجتمع الجديد، وهو «المجتمع ما بعد الصناعي»، غير أنه مع مرور الزمن تبين

قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغيير الكيفى الذى حدث، ومن هنا صدك العلماء الاجتماعيون مصطلحاً آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة فى التعبير، وهو مصطلح «مجتمع المعلومات». وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبقة هى الحاسب الآلى، الذى أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، فى مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصاً فى مجال البث التليفزيونى الكونى، الذى بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار، التى تنتمى إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل الاعلامية المتعددة - على القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكيل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة التى مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيراً عن وصف أثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم.

فى ظل هذه التطورات الكبرى فى مجال المعرفة والاتصال، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء - وإن كان بثبات - مايمكن أن نطلق عليه «الوعى الكونى»، والذى سيتجاوز فى آثاره، كل أنواع الوعى السابقة عليه كالوعى الوطنى، بكل تفرعاته من وعى اجتماعى ووعى طبقى، والوعى القومى. سيبرز الوعى الكونى متجاوزاً كل أنماط الوعى السابقة، لكى يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد فى الوقت الراهن المعركة حول صياغتها، واتجاهاتها، ولابلل فى مستقبل منظور، أن يتعمد الإجماع العالمى عليها.

وهكذا يمكن القول أننا بصدد التغييرات العميقة التي ألمحنا إليها، لابد أن نقف قليلاً أمام ظاهرة بزوغ مايمكن أن نطلق عليه «مجتمع المعلومات الكوني».

مجتمع المعلومات الكوني

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة. ثم وصلنا أخيراً الى تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن القول بأن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتي يمكن إجمالها فى ثلاث:

أولها أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع، والاستخدام العام والمشارك لها بواسطة المواطنين.

وثانيها أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

وثالثها أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم أساساً على التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء)، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد فى صياغة النسق، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى.

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأذهان، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة، ذلك أنه تقف دونها تحديات عظمى، ينبغي مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول «ديمقراطية المعلومات» والتي هى الشرط الموضوعى الذى لا بد من توافره، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية.

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات: أولها حماية خصوصية الأفراد، ونعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيراً جسيماً. ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفى كل مكان، وفى أى وقت. وأخيراً نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية.

العرب وعصر المعلومات

أردت بهذا الاقتباس الطويل من دراستى عن الثورة الكونية أن أقرر أننى قنعت فى الواقع بإثارة المشكلة، ولكن لم أعرض للتطبيق فى مجال الوطن العربى. وهذا هو الذى فعله باقتدار الدكتور نبيل على، والذى استطاع بثقافته الموسوعية فى الهندسة والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية بكل فروعها أن يعرض لأبعاد ثورة المعلومات على النطاق العالمى بصورة غير مسبقة باللغة العربية، وأبعد من هذا نجح فى أن يبدع فى تحليل مشكلات التطبيق فى المجتمع.

لقد استطاع الدكتور نبيل على في أحد عشر فصلاً أن يحيط إحاطة شاملة بالموضوع، ولم يخضع لإغراءات الإسهاب في الحديث النظرى، ذلك أنه بعد الفصل الأول عن العرب في مواجهة التحدى المعلوماتى، قنع فى الفصل الثانى بإعطاء تعريفات موجزة ودقيقة عن البيانات والمعلومات والمعارف والذكاء، وسرعان ما انتقل فى الفصول الباقية إلى الوطن العربى، فتحدث تباعاً عن الشق المادى لتكنولوجيا المعلومات من منظور عربى، والشق الذهنى لها، وتطبيقاتها والمغزى العربى لها، وقطاع المعلومات العربى، والأبعاد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، والثقافة العربية وتكنولوجيا المعلومات واللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم العربى، ثم يختم ببعض الأفكار حول سياسة عربية للمعلومات. وينهى كتابه بالمصادر العربية والمترجمة والأجنبية، والتي تكشف بذاتها عن غزير علم المؤلف وإحاطته بأهم الأدبيات العربية والأجنبية فى ميادين بالغة التعدد تمتد من الأدب إلى العلاقات الدولية مروراً بعلم السياسة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا.

إن نقطة الانطلاق فى المشروع الفكرى للدكتور نبيل على هو إثارة الوعى المعلوماتى فى الوطن العربى، واستنهاض همم النخبة السياسية وصانعى القرار والمثقفين العرب لكى يرتفعوا لمستوى التحدى الذى يمثله عصر المعلومات بكل ما يتضمنه من تطورات خطيرة، ستحدد - بدون أدنى مبالغة - مصير الجنس البشرى فى القرن الحادى والعشرين والقرون التالية له.

وإذا كان تشخيص نبيل على للموقف العربى الراهن يتمثل فى الانخفاض الشديد فى الوعى المعلوماتى وعدم الاستعداد الفاضح لتطورات مجتمع المعلومات، وإمكانية أن يكون الوطن العربى ضحية لأطماع من

يتملكون السر التكنولوجي، ومن يهيمنون على المعلومات في المستقبل، فإنه على وعى كامل بالقيود التي تخد حركة المجتمع العربي وتمنعه من الانطلاق وهو يميز بين القيود الخارجية والمقيدات الداخلية.

بالنسبة للقيود الخارجية يراها قيوداً سياسية واقتصادية وتكنولوجية وزمنية. القيود السياسية تتمثل في أن عملية التنمية المعلوماتية هي تعبئة اجتماعية وسياسية في المقام الأول، ولذلك فصاحب القرار السياسي العربي ليس حراً في خياراته سواء بسبب اعتبارات أمنية أو اقتصادية. وفي هذا المقام لا ينبغي إغفال تدخل المؤسسات الدولية في صياغة القرار السياسي في كثير من البلاد العربية. ويشير إشارة ذكية إلى أهمية النموذج السياسي الاقتصادي السائد والذي يتمثل في وصفه موجزة مكوناتها ديمقراطية + رأسمالية + حرية التجارة + حرية تبادل المعلومات وهيمنة هذا النموذج الذي تدعمه قوى عظمى ومؤسسات مالية جبارة من شأنها أن تضيق من هامش حرية صانع القرار العربي.

أما القيود الاقتصادية فتتمثل في نقص الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، والديون الباهظة التي تثقل كاهل عديد من الدول العربية، بالإضافة إلى تآكل قيمة الموارد البترولية. وبالإضافة إلى القيود التكنولوجية التي تتمثل في سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات بمعدلات هائلة، فإن هناك قيوداً زمنية تتمثل في ضرورة ضبط إيقاع حركة التنمية لدينا مع الزمن العالمي إن صح التعبير.

أما المقيدات الداخلية فأهمها المناخ السائد الذي يتسم بالسلبية إزاء مشاريع التنمية والتعاون والتكامل. فإذا أضفنا إلى ذلك مقيدات العنصر

البشرى وأهمها نقص أصحاب الرؤية المستقبلية وخبراء تقييم تكنولوجيا المعلومات، وخصوصاً من يفهمون جوانبها الاجتماعية، بالإضافة إلى المقيدات التنظيمية والتي تتمثل فى جمود المؤسسات العربية لأدركنا صعوبة الخروج من الأزمة وخصوصاً إذا وضعنا فى الاعتبار عدم تجانس العالم العربى سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

ثلاثية الثقافة واللغة والتعليم

أتيج لى أن أشارك الدكتور نبيل على فى مؤتمر علمى نظمته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع الجمعية المصرية للحاسب الآلى فى أواخر يناير الماضى وكان موضوعه «مصر وتكنولوجيا المعلومات: الحاضر والمستقبل»، فى جلسة خاصة عن التكنولوجيا والثقافة، شارك فيها الأستاذ سامى خشبة والدكتور أحمد شوقى. وأشهد أن العرض الذى قدمه الدكتور نبيل فى هذا المؤتمر يشهد بقدرته الفذة على النفاذ إلى صلب المشكلة وتجلية مختلف أبعادها، فى ضوء معرفته العميقة بتطورات علم اللغة الحديث، وآخر اتجاهات الفلسفة العالمية، ومن أبرزها تيار مابعد الحدائث. وهى معرفة ترقى إلى مرتبة التعمق فى الأصول من خلال وجهة نظر نقدية صارمة.

وهاهو نبيل على يعرض فى كتابه الرائد لتأثير تكنولوجيا المعلومات فى الثقافة واللغة والتعليم. وهو يرى أن التكنولوجيا فى الثقافة يكاد يشمل جميع عناصر منظومتها والعلاقات البينية التى تربط بين هذه العناصر ولا تشمل هذه العناصر الإدارة الثقافية، والقيادات الثقافية والمؤسسات الثقافية والموارد الثقافية فقط بل أيضاً بنية المعرفة داخل المجتمع والأسس والمبادئ

التي قامت عليها هذه المعرفة وقاعدة القيم التي انطلقت منها. وهو لا يفتقر
بالعرض العام للعلاقة، وإنما هو يتناول مجموعة من القضايا الأساسية.

وإذا كان المجال لا يسمح بعرض نظرية نبيل على في اللغة، فيكفي
الإشارة إلى أهم ما يراه من استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة للغة العربية
ويحصر استخداماتها في عدة مبادئ أهمها:

* تكنولوجيا المعلومات كأداة للإحصاء اللغوي واستخدامها في معالجة
الكتابة العربية، وكأداة للصف العربي، وللنحو العربي واستخدامها في
الفهم الأوتوماتي للسياق اللغوي، وفي تحليل النتاج الأدبي وأساليب الكتابة،
وكأداة لميكنة المعجم العربي، وكأداة لدعم العمل المصطلحي، وأخيراً كأداة
لتعليم تعلم اللغة العربية، وتوليد الكلام العربي وفهمه آلياً، ونصل أخيراً إلى
تكنولوجيا المعلومات والتعليم، فنجد نبيل على يبدأ بتشخيص حاذق لأزمة
التربية العربية ويلخصها في عدد من السمات أهمها: الانفصال شبه التام
بين التعليم وسوق العمل، وعدم تكافؤ فرص التعليم، وتعدد مسارات
التعليم، والعزوف عن مداومة التعليم، وسلبية المعلمين، وعدم فاعلية
البحث العلمي، وتدنى مستوى الخريجين، والهدر التعليمي الضخم،
وفقدان المجتمع الثقة في مؤسساته التعليمية وعدم تعريب العلوم وتخلف
المنهج وطرق التدريس.

ويخلص في النهاية إلى أفكار محددة حول سياسة عربية للمعلومات.
إنني أعتبر هذا العرض الوجيز للأفكار الموحية للباحث والمفكر المصري
العربي الفذ نبيل على، مجرد إشارة إلى فكره الوثاب، ونحية بمناسبة صدور
كتابه «العرب وعصر المعلومات» والذي هو أحدث إصدارات سلسلة «عالم
المعرفة».

نبيل على يستحق أن نقف طويلاً أمام أفكاره الرائدة وتطلعاته المستقبلية، ولذلك سننظم ندوة فكرية كبرى لكي يعرض أفكاره ويتم الحوار حولها. وهذه الندوة جزء من مشروعنا الطموح في منتدى الحوار الحضارى بالأهرام الذى سيبدأ نشاطه قريباً، والذى تتلخص فلسفته فى إعداد مصر للقرن الحادى والعشرين. وهل هناك من بداية أفضل من الإبحار فى محيط تكنولوجيا المعلومات التى ستكون هى أساس مجتمع المستقبل؟

(٣٦)

حماية الأقليات فى عصر الفوضى الدولية !

ليس هناك خلاف بين الباحثين والمراقبين السياسيين على أن النظام الدولى يمر فى الوقت الراهن فى مرحلة سيولة، يسودها التذبذب فى مواقف الدول العظمى، وانهيار مكانة بعضها وصعود نجم بعضها الآخر. نتج ذلك عن انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة. وهكذا يمكن القول بكل يقين ان النظام الدولى يمر بمرحلة انتقالية عسيرة تصطدم فيها الرؤى والأفكار وتتصارع الدول على احتلال المساحات التى ترى أنها تستحقها فى فضاء العلاقات الدولية.

وقد نجم عن انهيار النظم الشمولية وخصوصا فى دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ظاهرة انفصال عديد من أجزاء الامبراطورية السوفيتية واعلان استقلالها سواء تم ذلك طبقا لنصوص الدستور السوفيتى أو بالأمر الواقع، غير أن ظاهرة الانفصال تعبر عن أحد جوانب عالم ما بعد الحرب الباردة، بكل ما حفل به من قهر إيديولوجى وتوحيد قسرى، والغاء بالقوة للتعبير

* جريدة الاهرام ٢ / ٥ / ١٩٩٤ م.

عن الهوية الثقافية لشعوب شتى. غير أن الجانب الأخطر تمثل في الانفجارات العرقية الحادة، التي يعد ما يحدث في البوسنة والهرسك، أبشع مثال عليها. ذلك أن القضية لا تتمثل فقط في رغبة الصرب في بناء دولتهم المستقلة، ولكنها تصاعدت لكي تصل الى مستوى الإبادة الجماعية لمواطني البوسنة والهرسك، تحت شعار عنصري قبيح ما كان يظن أحد أنه سيظهر للوجود بعد زوال النظام النازي والفاشستي، وهو شعار التطهير العرقي.

ولاشك أن تواطؤ الدول الأوروبية مع السياسات الصربية، بالإضافة الى العجز المخزى للأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، مشمول مسؤولية مباشرة عما لحق بالمسلمين في البوسنة والهرسك. ففي هذه الحالة بالذات ظهرت ازدواجية معايير ما يطلق عليه الشرعية الدولية. فقد خفت صوت هذه الشرعية الدولية المزعومة، والتي وصلت الى حد حظر السلاح على شعب البوسنة والهرسك بدعوى عدم تصعيد الصراع، في حين ان هذا الصوت علا ضجيجاً بالنسبة للعراق وليبيا. وكما خفت صوت الشرعية الدولية في البوسنة والهرسك، اختفى تماماً ازاء انتهاكات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولعبت المناورات الدولية دورها المعهود عقب حادث الحرم الابراهيمي لمنع صدور قرار حاسم بإدانة اسرائيل وتحميلها مسؤولية ما حدث.

مشاكل الأقليات

ولا يعني هذا ان مشاكل الأقليات كانت غائبة عن الساحة في عصر الحرب الباردة. فقد كانت هناك مشاكل متعددة تختلف اختلافات جسيمة من بلد لآخر. وتفاوتت سياسات الدول في مجابقتها تفاوتات كبيرة. فبعضها استخدم سلاح القمع المباشر، وبعضها الآخر، من خلال سياسة

عقلانية تمليها توجهات ديمقراطية بصيرة، آثر أن يحل المشكلة من خلال الاعتراف بالهوية الثقافية للأقليات، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وإدماجها في إطار المجتمع، مع حرص على تأكيد مبدأ المواطنة، ومنح المواطنين - بغض النظر عن أديانهم أو أعراقهم - حقوقا متساوية، وأخضعهم في نفس الوقت لواجبات متشابهة.

ونعلم جميعا ان الدول الاستعمارية حاولت في عصر الاستعمار وحتى الوقت الراهن أن تلعب بورقة الأقليات في الوطن العربي، تحت شعار أهمية الحماية الدولية لهم. التفتت القوى الوطنية التي كانت تكافح الاستعمار، الى خطورة المؤتمرات الاستعمارية على وحدة المجتمعات، وتصدت بقوة لكل المخططات المشبوهة الرسمية منها وغير الرسمية. ولا نتحدث هنا عن الشاردين من الخونة في كل قطر يجابه المشكلة، الذين دعوا الى الحماية الدولية لأقلياتهم، فهؤلاء موجودون في كل مجتمع. غير أن الوعي الشعبي كان لهم دائما بالمرصاد، وكان يصفى حسابه معهم في كل مرحلة تاريخية.

ولاشك ان احدى السمات الرئيسية للمجتمع العربى المعاصر، انه يتشكل من مجموعة متنوعة من الأعراق ذات الأصول الثقافية المختلفة، حتى لقد ساد وصف هذا المجتمع فى الأدبيات العلمية بأن الشرق الأوسط عبارة عن قطع من الموازيك. واذا كانت هذه احدى سمات المجتمع العربى المعاصر، فمما لاشك فيه أن الدول الاستعمارية واسرائيل كانت لديها خطط لبلقنة المنطقة، وتشجيع القوى السياسية التى تدعو للانفصال، سعيا وراء تفتيت المجتمع.

ويمكن القول ان الخطاب القومي العربي الذي تصاعدت وتيرته في الخمسينيات والستينيات برفعه شعار الوحدة العربية، حاول أن يصب الأنهار المتعددة التي يتشكل منها المجتمع العربي في نهر واحد هو نهر الوحدة الكبير، الذي يكفل تجميع الطاقات العربية الثقافية والروحية والسياسية والاقتصادية حتى يكون الوطن العربي على مستوى التحدى في عالم يقوم على التكتلات الدولية. غير أن مسعى الوحدة العربية خاب نتيجة لظروف شتى خارجية وداخلية. ولا يمكن لأحد أن ينكر ان مشروع الوحدة العربية حاربه القوى العظمى بضراوة، وعملت على تحطيمه خوفا من بروز قوة عربية فاعلة، من شأنها أن تؤثر في مجرى السياسة العالمية. غير أن المخططات الأجنبية ينبغي ألا تصرف نظرنا عن العوامل الداخلية التي أدت الى فشل مشروع الوحدة العربية. ومن بين أبرز هذه العوامل تجاهل الخطاب القومي العربي للخصوصيات الثقافية في بعض البلاد العربية سعيا وراء مقولة التشابه والاتفاق. كان هناك خوف من التركيز على الخاص حتى لا يؤثر ذلك على العام والمشارك. غير أن هذا التجاهل المعيب أدى الى استفحال مشكلة الأقليات في بعض البلاد العربية، ومن هنا تصاعدت أصوات المثقفين القوميين العرب بضرورة دراسة الأوضاع الثقافية في البلاد العربية، وتحليل مشكلة الأقليات سعيا الى ادماجها في مشاريع المجتمع الكبرى من خلال الاعتراف بالهوية الثقافية وعلى أساس التوجهات الديمقراطية.

الحلول الوطنية في مواجهة التدخلات الأجنبية

ان هذا التفكير الذي مارسته بعض مراكز الأبحاث العربية وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، كان يمارس من منطلق قومي عربي، ولم يحدث على وجه الاطلاق أن تجاسر الباحثون والمثقفون العرب

على دعوة المؤسسات الدولية لحماية الأقليات في الوطن العربي. فقد كانوا يعرفون أن ذلك تعبير مضاد للقيم الوطنية الراسخة، وللقيم القومية المتجذرة في الوجدان العربي.

غير أنه في عصر الفوضى الدولية، وتحت شعارات المجتمع المدني، ظهرت في الغرب جمعيات أهلية ترفع شعار حماية الأقليات، وهذه الجمعيات ليست بعيدة على الإطلاق عن الأهواء السياسية، ولا عن مخططات الدول التي تعمل في ظلها.

ومن هنا فحين يدعو مركز بحوث مصرى يعمل في اطار القطاع الخاص بغرض الربح، الى مؤتمر «لتقييم الاعلان العالمي لحقوق الأقليات في الوطن العربي والشرق الأوسط» لكي يعقد في القاهرة في الشهر القادم، بالاشتراك مع جمعية بريطانية لحماية الأقليات، ويتولى ممثلو هذه الجمعية رئاسة ورش العمل الخاصة برسم السياسات لتحقيق الحماية الدولية للأقليات، فلا بد أن نقف وقفة حاسمة ازاء هذه الممارسات المنحرفة. ولايمكن الدفع بحرية التفكير والتعبير في هذا المجال، وخصوصا بعدما شاب تنظيم هذا المؤتمر من أخطاء جسيمة، بل ومن مخالفات أخلاقية تدعو للمساءلة القانونية لمنظميه. فقد حشد هؤلاء المنظمون بالاشتراك مع هذه الجمعية البريطانية أسماء عدد كبير من النخبة السياسية والعلمية والفكرية والاعلامية باعتبارهم أعضاء في المؤتمر، بغير استئذان مسبق، وبغير موافقتهم. ومعنى هذا بكل بساطة ان هذا المركز الخاص قد تاجر بأسماء النخبة المصرية في سوق التمويل العالمية! لذلك لم يكن غريبا بالمرّة على المجتمع الثقافي الوطنى المصرى أن يهب في غضب شديد ضد هذا

المؤتمر المشبوه، وتوالت التصريحات وعلى رأسها تصريح الانبا شنودة معترضا على اعتبار أقباط مصر أقلية من الأقليات التي ستناقش أمورها فى المؤتمر، الذى يدعو الى فرض حماية دولية لها.

كما احتجت على المؤتمر ودعت الى مقاطعته جمعية الوحدة الوطنية ولجنة التضامن الآسيوى الأفريقى بالاضافة الى بيان هام وقعته مجموعة من الشخصيات العامة ممن نشر عنهم كذبا أنهم أعضاء فى المؤتمر، ومن لم ينشر. لقد كان هناك اجماع على رفض هذا المؤتمر وتوجهاته، استمرارا للخط الوطن المصرى الأصيل الذى يرفض دائما التدخلات الأجنبية فى مشاكل مصر، مهما تقنعت بالصفة الدولية، ومهما اختفت وراء ستار الأمم المتحدة.

توجهات المستقبل

ان ما حدث فى تنظيم هذا المؤتمر بكل ما حفل به من مخالفات اخلاقية وقانونية، يدعو الى دراسة أوضاع القطاع الخاص فى مجال البحث العلمى. واذا كان مشروعا أن تنشأ طبقا للقانون مراكز أبحاث خاصة، إلا أن غير المشروع أن يتحول البحث العلمى الى سلعة تباع وتشترى فى السوق حسب رغبات الممولين الأجانب. ولا بد من صياغة ميثاق أخلاقى ملزم لهذه المراكز، تكون له من القيمة الأدبية والقانونية ما يردع من تسول له نفسه أن يخرج على الخط الوطنى، أو التوجه القومى، سعيا وراء مكاسب مادية رخيصة.

ليست هذه دعوة لفرض رقابة على حرية البحث العلمى. ولكن البحث العلمى فى كل انحاء العالم، وفى الدول المتقدمة بالذات، له ضوابط

ومعايير. ولو لم يكن الأمر كذلك لسادت الفوضى، وانقلبت الموازين في هذه البلاد. هناك أكاديميات للبحث العلمي تضع الموجهات الرئيسية للبحوث وتمولها وتدعمها. وهناك جمعيات علمية في كل فروع العلوم الاجتماعية، تشتمل على لجنة للأخلاقيات، من حقها أن تحاسب - مهنيا - الباحثين الذين يخرجون على الميثاق الأخلاقي للجمعية. ويعرف المتبعون لهذا الموضوع انه تجرى محاكمات علمية ومهنية لمن يخرجون على هذه القواعد الأخلاقية. ويكفى أن نشير بهذا الصدد الى واقعة شهيرة تتعلق بأستاذ العلوم السياسية المشهور ناداف صفران، وهو يهودى مصرى هاجر الى اسرائيل ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية وهو فى صدر شبابه، وأصبح أستاذا شهيرا فى جامعة هارفارد. فقد ألف هذا الأستاذ كتابا عن المملكة العربية السعودية، وحصل على منحة من المخابرات المركزية الأمريكية ليقوم بالبحث فى الموضوع. ونشر الكتاب فعلا، ولكنه لم يذكر لإدارة جامعة هارفارد أنه حصل على هذه المنحة، كما انه لم ينوه فى مقدمة الكتاب - كما تقضى القواعد الأخلاقية العلمية - بأنه حصل على هذه المنحة. وقد قامت مجموعة من طلبة جامعة هارفارد بإثارة الموضوع وأحيل ناداف صفران الى التحقيق، وتمت إدانته وأجبر على تقديم استقالته من منصبه كأستاذ فى جامعة هارفارد.

هذا المثال نسوقه من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لا يحتج علينا بعض المتحمسين لالغاء كافة القواعد باسم الليبرالية، ونسف كل القيم باسم حرية الفكر. ولو لم توضع هذه المعايير فى مصر، ونحن فى بداية انفتاح السوق العالمية لكل أصناف البشر، من الباحثين الجادين ذوى السمعة الحسنة، وللمغامرين من الباحثين الأدعياء على السواء، فمعنى ذلك بكل

بساطة تعريض الأمن القومى المصرى للخطر. ذلك انه بغير هذه المعايير الأكاديمية والأخلاقية التى يضعها المجتمع العلمى المصرى وليس السلطة، يمكن لأى مركز بحوث قطاع خاص أن يدعو مؤتمر دولى يناقش فيه أخطر مشكلات مصر، ويدعو اليه من يشاء من شذاذ الآفاق الذين يتسترون وراء شعار البحث العلمى، ويصل الى توصيات يروج لها فى الخارج على أنها تعبر عن رأى الجماعة العلمية المصرية.

لقد وصلت الفوضى فى هذا المجال مداها، الى درجة أن المركز الخاص المذكور يسجل فى جدول أعماله أنه سيصدر ما أسماه «اعلان القاهرة الصادر عن ابن خلدون» لحماية الأقليات فى الشرق الأوسط.. ولك أن تتأمل حجم الادعاء فى هذا المجال.. مركز خاص مسجل كشركة تجارية يملكه فرد واحد وأسرته، يعطى لنفسه الحق فى اصدار مثل هذا الاعلان، متسترا وراء جمعية بريطانية مجهولة المنشأ، وغير معروفة الاتجاه، لحماية الأقليات فى الشرق الأوسط؟

فليكن رد فعل المثقفين والباحثين المصريين ضد هذا المؤتمر، بداية تفكير منهجى فى وضع مراكز البحوث الخاصة، وخصوصا فيما يتعلق بتمويلها الأجنبى، وعلاقتها بالمؤسسات الدولية، ولنفكر فى وضع ميثاق أخلاقى يلتزم به أصحاب هذه المراكز والعاملون فيها، حفاظا على القيم الأكاديمية الرفيعة، وحرصا على القيم الوطنية؛ التى أرساها صف طويل من مفكرى مصر الذين قاوموا بضراوة أية محاولة لتفتيت الوحدة الوطنية، وكافحوا ببطولة ضد التدخلات الأجنبية التى أرادت عبر الزمن التأثير فى وحدة الشعب المصرى، أو النيل من توجهاته القومية العربية الراسخة.

وأخيرا نريد أن نؤكد انه اذا كنا نعارض اقحام المؤسسات الدولية والأجنبية في مناقشة موضوع الأقليات في الوطن العربي، فليس معنى ذلك مصادرة مناقشة الموضوع، ولاعدم بحثه. على العكس نحن نحتاج الى مناقشات حرة ومفتوحة وديمقراطية لكافة المشاكل التي يعاني منها قطاع من المواطنين في أى بلد عربي، سواء شكلوا أقلية بالمعنى الأكاديمي أم، لأن الحوار الوطنى والقومى المستول هو البداية الحقيقية للتصدى للمشكلات بكل ما نملكه من نزاهة فكرية وقدرة على الدراسة الموضوعية.

(٣٧)

خطاب الهزيمة فى زمن التحدى

يقترّب منا شهر يونيو بخطوات متسارعة. وللشهور فى الذاكرة السياسية المصرية دلالات خاصة، وأشهرها جميعا شهر يوليو باعتباره الوقت الذى قامت فيه ثورة يوليو ١٩٥٢، بكل النتائج العميقة التى أحدثتها على الصعيد الدولى والعربى والمصرى. وفى تاريخنا المعاصر أيضا شهران شهيران: يونيو الذى يشير الى هزيمة ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣ الذى توج بانتصار القوات المسلحة المصرية على العدو الاسرائيلى فى ملحمة عسكرية، تجلت فيها كل مظاهر عبقرية الشخصية المصرية.

وقد أصبح من التقاليد الثقافية المصرية أن يقام «مولد» فكرى كل عام فى المناسبات الثلاث: يوليو للحديث عن الثورة، ويونيو لاجترار أحزان الهزيمة أو النكسة، وأكتوبر للتغنى بأمجاد الانتصار. قد نفهم الوقوف كل عام أمام شهر يوليو لتأمل حصاد الثورة، أو لنكتشف بعدا جديدا من أبعادها، وقد نقدر التغنى بالانتصار فى شهر أكتوبر، حتى يعطينا حافزا لمزيد

* جريدة الاهرام ٩ / ٥ / ١٩٩٤ م.

من العمل والتجويد والتقدم، ولكننى لا أستطيع تقبل فكرة وقوفنا عند شهر يونيو لاستدعاء الماضى الذى يحمل من السلبيات الجسيمة أكثر من الايجابيات الفاعلة.

تشخيص الهزيمة

ما الذى دفعنى الى معالجة هذا الموضوع ؟ عرفت ان مجلة عربية معروفة تخطط لاصدار عدد خاص عن هزيمة يونيو ١٩٦٧. وذكرنى ذلك بالندوة التى دعا اليها ونظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى العام الماضى. واذكر اننى دخلت فى مناقشة طويلة مع الصديق الدكتور عنى الدين هلال حول منطلق فتح موضوع الهزيمة مرة ثانية، وهانحن اليوم نجابه بنفس المحاولات وان كان على الصعيد الصحفى.

وحين تأملت رفضى للفكرة، أدركت ان المسألة لاترد لأسباب عاطفية تنحو لتجنب التأمل فى مرارات الهزيمة أو هروبا من بحث الموضوع، ولكن ادراكا من جانبى أن كل مايمكن أن يقال فى الموضوع قد قدم ونوقش ونشر. وأصبح لدينا حصاد كبير، هو خليط من الكتابات الأكاديمية الرصينة التى ألفها باحثون ينتمون الى تخصصات مختلفة، وكتابات أخرى توزعت بين تلك التى توخت الاستسهال فى الكتابة بغير توثيق، أو هذه التى مارست كل أنواع الثأر التاريخى من ثورة يوليو ١٩٥٢، لأن الهزيمة كانت - والحق يقال - المناسبة المثلى لكل أعداء الثورة لكى يستندوا اليها فى النقد الشامل لفكرة الثورة ذاتها وآثارها على بنية المجتمع المصرى.

وفى تقديرنا ان الكتابات العربية التى عالجت موضوع الهزيمة ارتقت - فى أحسن أحوالها - الى مستوى النقد الذاتى الرفيع المستوى، والذى مارسته

أقلام لها اتجاهات سياسية متباينة، وهذا هو السر في ثراء الأفكار التي تضمنتها هذه الكتابات.

وقد سبق لنا في كتابنا: «الشخصية العربية بين مفهوم الذات ورؤية الآخر»، الطبعة الرابعة ١٩٩٤، أن أشرنا الى أربعة كتب اعتبرناها ممثلة لاتجاهات فكرية مختلفة: الأول هو كتاب أستاذنا المؤرخ اللبناني الشهير قلسطنطين زرق «معنى النكبة مجددا».. وأهمية هذا الكتاب بالذات، انه جاء اضافة للكتاب المبكر في النقد الذاتى الذى ألفه زريق بعد هزيمة القوات العربية فى معركتها مع القوات الصهيونية عام ١٩٤٨ وأطلق عليه «معنى النكبة».. واعتبر زريق أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ هى تكرار لنكبة عام ١٩٤٨ والتي انتهت باقامة دولة اسرائيل.

واعتبرنا أن زريق يمثل ما أسميناه التيار الحضارى، لأنه ركز على غياب الديمقراطية فى المجتمع العربى باعتباره أحد أسباب الهزيمة، ودعا الى الدخول فى عالم العلم والتكنولوجيا المعاصرة.

أما الكتاب الثانى فهو كتاب «النقد الذاتى بعد الهزيمة» الذى ألفه أستاذ الفلسفة السورى المعروف الدكتور صادق جلال العظم، والذى يمثل فى تصنيفنا التيار الراديكالى. هذا الكتاب بالذات لقى ذيوعا واسعا لدى القراء، لأنه انطلق من منهج تكاملى، حاول فيه أن ينقد أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى نقده العنيف لظواهر التخلف الفكرى فى المجتمع العربى. وهناك كتاب ثالث لأديب نصور عنوانه «النكسة الخطأ» وهو يمثل وجهة نظر التيار المسيحى الدينى، ولدينا أخيرا كتابات نديم البيطار التى تمثل التيار العلمانى القومى. ويمكن أن نذكر بالاضافة الى كل هذه

الاجتهادات، كتاب الدكتور صلاح الدين المنجد «أعمدة النكبة السبعة» الذين يمثل وجهة نظر التيار الاسلامى .

اذا كان ماسبق مجرد عينة لأهم الكتابات العربية التى حاولت تشخيص أسباب الهزيمة ورسم سبل تجاورها، فلا بد أن نشير الى أن هناك كتبا تحليلية بالغة الأهمية صدرت وتصدت لنفس الموضوع، وربما كان أكثرها أهمية كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل، التى تتميز - بالاضافة الى منظورها الفكرى الواسع - بالتوثيق الدقيق لوثائق لم تكن معروفة ولا منشورة، وفى ذلك مافيه من احترام شديد لأهمية الحدث التاريخى وضرورة الالتزام الدقيق بمعايير وقيم الكتابة التاريخية. والكتابة التاريخية - وان كانت هذه ليست سوى ملاحظة جانبية - ليست حكرا على المؤرخين المحترفين، فالمؤرخ فى نظرنا هو كل من يطبق قواعد المنهج التاريخى .

استدعاء الماضى

وحين تأملت فى عاداتنا الثقافية الخاصة باستدعاء الماضى، أدركت أننا - فى كثير من الاحيان وبالنسبة لشهر يونيو بالذات - نعيد فى الواقع انتاج ماسبق أن قيل! اذا كان هذا صحيحا فلماذا نبذل الجهد فى كتابات مكررة عقيمة لن تكون فى أغلبها سوى تطفل فكرى على الكتابات الأصلية فى الموضوع، أو نوع من الدردشة الفكرية التى لاتغنى؟

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ماذا تفعل المجتمعات المتقدمة حين تستدعى ماضيها؟ لناخذ مثلا على ذلك احتفال فرنسا بمرور مائتى عام على الثورة الفرنسية. فى المجتمع الفرنسى تقاليد ثقافية صارمة، تجعل الانتاج الفكرى يخضع لرقابة نقدية دقيقة من قبل مجتمع المثقفين

وليس من قبل الدولة! وهكذا لا يستطيع أى فرد أن يكتب كتابا سواء فى التاريخ أو فى غيره من العلوم الاجتماعية إلا اذا كان مؤهلا لذلك تماما. وليس بالضرورة أن يكون هذا التأهيل أكاديميا، ففى فرنسا يقبل الإبداع الفكرى اذا كان ابداعا أصيلا، ويغض النظر عن الخلفية الأكاديمية للكاتب. وقد شهد التاريخ الثقافى الفرنسى حالات شهيرة لكتاب أحدثوا ثورات فكرية فى العلوم الاجتماعية ولم تكن لهم خلفية أكاديمية، لعل من أبرزهم الناقد «رولاند بارت» الذى غير بابداعاته معالم النقد الأدبى فى فرنسا، ويمكن أن يوضع فى هذا التصنيف المستشرق الشهير جاك برك الذى أصبح أستاذا فى الكوليج دى فرانس، ولم يكن وراءه ماضى أكاديمى معروف.

وفقا لهذه التقاليد الثقافية، تم الاقتراب من الثورة الفرنسية، التى تعد حدثا تاريخيا لم يؤثر فقط فى فرنسا، ولكنه ترك بصماته على العالم كله، بما فيه الوطن العربى. وهناك منهجان سائدان لاستدعاء الماضى فى البلاد المتقدمة ثقافيا: الأول ظهور وثائق لم تكن معروفة من قبل، تسمح للباحث باعادة بناء الحدث التاريخى، والثانى تطبيق منهج تفسيرى جديد على نفس الوقائع التاريخية المعروفة. وهكذا حين كتب المؤرخ الماركسى الفرنسى «سوبول» «تاريخ الثورة الفرنسية» اعتبر ذلك تجديدا واطافة ابداعية، لأنه درس نفس الأحداث التاريخية المعروفة للثورة ولكن من منظور ماركسى، وأعطاهها بانتالى دلالات غير مسبوقه. والمثل الثانى هو الكتاب الشهير الذى ألفه المؤرخ الفرنسى «فرنسوا فيوريه» بعنوان: «اعادة التفكير فى الثورة الفرنسية» والذى حاول فيه أن يقدم تأويلا جديدا للثورة.

وهكذا يمكن القول انه - من الناحية الفكرية البحتة - لا يستدعي الماضي بقوة في المجتمعات المتقدمة ثقافيا، إلا اذا ظهرت وقائع تاريخية جديدة تكشف عنها وثائق لم تكن معروفة، أو اذا تسلح الباحث بمنهجية جديدة تسمح له بالاقتراب من الموضوع لكي يقدم له تفسيراً مختلفاً.

ولذلك قد يكون مناسباً أن نعيد النظر في «الموالد الفكرية» التي نقيمها كل عام في شهور العام الشهيرة، التي تشير الى ثلاثية الثورة - الهزيمة - الانتصار، بأن نحولها - ان أردنا - الى مجالات جادة للبحث العلمي الرصين، والمناقشات الفكرية رفيعة المستوى، حتى نتجنب ظاهرتين من الظواهر الشائعة: الأولى هي ممارسة الثأر التاريخي بكل تقاليد الفكرية المتخلفة من ثورة يوليو ١٩٥٢، وما حدث في هزيمة يونيو ١٩٦٧، والثانية هي إعادة انتاج ماسبق نشره في نفس الموضوع.

زمن التحدي

غير أن ماسبق يثير موضوعاً أهم يتعلق بمنهج تحديدنا للأولويات الفكرية والثقافية. نحن نعرف جميعاً أن الطاقة الفكرية المصرية محدودة، اذا نظرنا الى نوعية الباحثين وعددهم في مختلف الفروع العلمية والاجتماعية والمتوزعين على مختلف الأجيال. ومن هنا يصبح تحديد «أجندة» الموضوعات التي تستحق المناقشة الفكرية العامة على مستوى المجتمع كله، وليس في النطاق الأكاديمي أمراً بالغ الأهمية.

وفي هذا الصدد هناك استراتيجيات متضاربة تتبناها القوى السياسية المختلفة، وفقاً لتوجهاتها الأيديولوجية. هناك استراتيجية إثارة الموضوعات التي تتعلق بالتراث في ماضيه وليس في حاضره أو مستقبله. وهكذا تطرح أفكا.

خلافية لا تؤدى إلا الى تضييع ممتلكه من وقت محدود وثمانين فى مناقشات عقيمة. خذ على سبيل المثال ماتطرحه بعض تيارات الاسلام السياسى من موضوعات من قبيل تعريف المرتد، والخلاف حول ماهى عقوبة المرتد، وهل يطبق عليه الحد أم لا؟ حين نشغل أنفسنا - كجماعة ثقافية - بموضوع مثل هذا، وكأن الارتداد عن الاسلام أصبح ظاهرة اجتماعية عامة تستدعى المواجهة، فإن ذلك يعد فى الواقع أسلوبا لتضييع ما نملكه من زمن تاريخى محدود. وحين يضيع بعضهم وقته فى صياغا نظريات تافهة عن تكفير العلمانيين، وإدانة العلمانية باعتبارها رجسا من عمل الشيطان، فإن ذلك يعد أيضا صرفا للجهود فى غير طائل.

وبالإضافة الى هذه الاستراتيجية التى تتوجه الى الماضى، هناك استراتيجية تتوجه الى الحاضر، ولكن من خلال اغراقنا فى المشكلات الجزئية بغير تطبيق رؤية شاملة متماسكة. ينطبق ذلك فى مصر على السلطة والمعارضة معا. فالسلطة حين تعالج مشكلات الحاضر بطريقة تجزئية، وبغير تبنى مشروع مجتمعى عام، يسمح للمواطنين باستكشاف آفاق الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرق تنفيذها، فان ذلك لايساعد على تعبئة طاقات المواطنين بشكل فعال، نظرا لانعدام الوضوح، والمعارضة حين تركز بدورها على مشكلات الحاضر من زاوية نقد السليبيات، وعدم الاشارة الى الايجابيات فى الممارسة، وغالبا من منظور تشاؤمى قاتم، فإن ذلك من شأنه أن يشيع الاحباط واليأس بين جموع المواطنين، والشباب فى مقدمتهم. نحن نحتاج إلى رؤية مستقبلية للمجتمع المصرى، تبنى على أساس تمثل موضوعى للماضى بهزائمه وانتصاراته، ودراسة تحليلية لمشكلات الحاضر فى ضوء مفهوم عام يحدد الغايات والوسائل.

وفى تقديرنا ان مصر تعيش زمان التحدى بالمعنى الدقيق للكلمة. لدينا تحديات توسيع اطار المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية الوليدة، ولدينا ترشيد الأداء الاقتصادى، ووضع ضوابط لفوضى حرية السوق، وتقنين قواعد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولدينا أخيرا مشكلة الانفتاح الفكرى على العالم، وتحديد وسائل التفاعل معه، من خلال تطوير هويتنا حتى لا نصبح كيانا مغلقا، والتعامل النقدى فى نفس الوقت مع تيارات الكونية الثقافية التى أصبحت تهب من كل مكان.

أليست كل هذه قضايا من الخطورة بمكان، بحيث لاتدع لنا وقتنا لاجترار الحديث عن هزيمة يونيو ١٩٦٧، أو لاعادة انتاج ماسبق أن أنتجناه؟

ليست هذه دعوة لاستبعاد الحديث عن الهزيمة من أجندة البحث العلمى والتاريخى، ولكنها محاولة لكى نهتم بموضوع «أجندة الموضوعات التى تطرح على النقاش العام» وهو موضوع حيوى يهتم به علم الاعلام المعاصر. والسؤال الرئيسى هنا: من هو الذى يسيطر على وضع «الأجندة» وماهى الموضوعات التى يتم التركيز عليها؟

سؤال يحتاج الى إجابات مقبلة.

التنمية البشرية وحرية الاختيار

شغل موضوع التنمية صانعى القرار ومخططى السياسات والباحثين فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع منذ أكثر من نصف قرن. واشتد الاهتمام بالموضوع منذ الخمسينات مواكبا فى ذلك استقلال عديد من دول العالم الثالث بعد ان تخلصت من إسار الاستعمار والهيمنة الاجنبية، وأصبحت القضية المحورية التى شغلت النخب السياسية الحاكمة الجديدة، هى كيف تنقل مجتمعاتها من التخلف الى التقدم. وهذه العبارة البسيطة تحمل فى طياتها عديدا من الاشكاليات النظرية والمنهجية والتطبيقية. فقد ثار سؤال اول: هل نستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة وكيف؟ وبرز سؤال ثان: كيف ننقل المجتمع المتخلف من مجتمع تقليدى الى مجتمع حديث؟ وظهر سؤال ثالث: هل نستطيع ان نبنى على التراث الراسخ فى كثير من مجتمعات العالم الثالث ونطوره ونستخلص من بين طياته نموذجا عصريا يقود عمليات التطور الضرورية، أم أنه علينا ان ننحى هذا التراث القديم

جانبا ونسرع الى التحديث على الطريقة الغربية باعتبار الغرب هو النموذج، القدوة والمثال؟ وهل حكم علينا ان نفاضل بين اختياريين لا ثالث لهما:

التراث ام النموذج الغربى؟ وهل يمكن بدلا من هذه الحتمية المفروضة ان نختار طريقا ثالثا يقوم على التوفيق بين التراث والتحديث أو بعبارة أصبحت شهيرة فى أدبيات العالم الثالث: التأليف بين الاصالة والمعاصرة؟

ماسبق هو عينة ممثلة للأسئلة الكبرى التى طرحتها قضية التنمية على مجتمعات العالم الثالث. غير ان هناك اسئلة اخرى عديدة ثارت بصدد تعريف التنمية وتحديد وسائل وطرق تحقيقها. وفى هذا المجال بالذات ثارت عديد من الخلافات الأكاديمية والسياسية. فموضوع التنمية يقع فى الحقيقة فى قلب الصراع الايديولوجى فى العالم المعاصر. ولعلنا لا نبالغ لو قلنا ان هذا الموضوع والخلافات الحادة بشأنه أثير منذ بدايات الثورة الصناعية فى اوربا حيث أثير السؤال: أى مجتمع نريد اقامته وعلى أى أساس؟ وبرز منذ وقت مبكر وعلى وجه التحديد منذ منتصف القرن التاسع عشر فى اطار السياسة والعلم معا، صراع حاد بين الرؤية الرأسمالية للمجتمع وبين الرؤية الاشتراكية. الأولى تنهض على اساس التعددية السياسية والتى بدأت على استحياء ثم تعمقت بالتدرج بالاضافة الى حرية السوق، والثانية ركزت على أهمية السيطرة الشعبية على أدوات الانتاج وعנית أساسا بقضية عدالة التوزيع ومنع احتكار القلة لأدوات الانتاج ولمصادر الثروة وسيطرتها على الأرباح.

تعريف التنمية ومؤشراتها

وإذا تركنا هذه الأبعاد الفكرية والتطورات التاريخية جانبا فيمكن القول

ان ميدان التنمية المعاصر شهد تغيرات شتى فى مفاهيم التنمية وفى طرق قياسها فى فترة ما وعلى وجه التحديد فى الخمسينات والستينات. كان هاجس صناع القرار والباحثين هو رفع معدل الدخل القومى الذى ظل راسخا لفترة طويلة باعتباره هدف التنمية ومؤشرها الرئيسى. وأصبحت المجتمعات المعاصرة تقارن على اساس نجاحها او اخفاقها فى رفع معدل الدخل القومى. غير انه سرعان ما وجه النقد الى هذا المؤشر على اساس ما اثبتته بعض علماء الاقتصاد وعلى رأسهم «شينرى» وزملاؤه من ان الدخل القومى قد يزيد فى بعض البلاد فى الوقت الذى يزداد فيه الفقراء فقرا. فأى تنمية تلك التى لا ترفع مستوى الفقراء وانما تزيد من بؤسهم بؤسا؟ ومن هنا ظهر اتجاه الى تعريف التنمية وتحديد اهدافها بانها إشباع الحاجات الاساسية للناس. ومرة اخرى احتدم الخلاف حول ما يعد حاجات اساسية وما لا يعد كذلك. ومن خلال المناقشة والنقد ساد اتجاه الى عدم قصر تعريف الحاجات الاساسية على الغذاء والملبس والعلاج والسكن، وانما اعتبر اشباع الحاجات المعنوية كالحرية والمطالب الروحية اشباعا لحاجات اساسية، ربما تطبيقا للعبارة الذائعة ليس بالخبز وحده يعيش الانسان.

وسرعان ما ظهر فى ميدان التنمية مفاهيم متنافسة يركز كل منها على بعد معين. فظهر مفهوم «التنمية المستمرة» والتنمية المستقلة واخيرا ظهر على الساحة مفهوم جديد استقر فى الأذهان انه يجمع كل الأبعاد الخاصة بالتنمية وهو مفهوم التنمية البشرية. وقد أتيج لهذا المفهوم قدر كبير من الذبوع بعد أن تبناه البرنامج الانتمائى للأمم المتحدة حين أصدر سلسلة تقاريره الشهيرة عن التنمية البشرية والتى أثارت جدلا واسعا فى العالم نتيجة لتركيزها على الجوانب المعنوية للتنمية وخاصة جانب الحرية الانسانية. لأن

التنمية البشرية فى تعريف البرنامج الانمائى هى عملية توسيع اختيارات الناس. وهذه التقارير يقف وراءها اقتصادى باكرستانى بارز هو الدكتور محبوب الحق الذى كان وزيرا لمالية باكرستان فى وقت سابق والذى اشتهر بدراساته فى مجال التنمية والتى تركز على الانسان وعلى الحرية الانسانية وعلى عدالة التوزيع من خلال منظور راديكالى شامل. وقد ادى مقياس الحرية الانسانية، الذى ضمنه محبوب الحق تقارير التنمية البشرية الى جدل واسع النطاق بل والى اعتراضات شديدة من قبل نظم الحكم السلطوية فى بعض بلاد العالم الثالث التى خشيت من انخفاض درجتها على مقياس الحرية الانسانية مما قد يؤدى الى تقليل او حجب المساعدات الاقتصادية عنها. وقد أتيح لى أثناء قيامى بمهمة استشارية للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى نيويورك عام ١٩٩٢ ان أناقش محبوب الحق مناقشة طويلة فى اتجاهاته النظرية وأذكر انه استأذن اثناء المناقشة لأنه استدعى لمناقشة وضع مقياس الحرية الانسانية فى تقارير التنمية البشرية بعد احتجاج عديد من دول العالم الثالث عليه.

وهكذا تظهر أهمية مفهوم البشرية الذى يركز على البشر فى المقام الاول مما يؤدى الى تغيير النظرة الى التنمية ووسائل تحقيقها.

ولم نكن فى مصر بعينين عن متابعة التطور المعاصر فى مفاهيم التنمية. وينبغى ان نسجل ان الدكتور صبرى الشبراوى استاذ الإدارة المعروف جعل هذا المفهوم والترويج له قضيته الاولى ونجح فى ان يؤسس داخل الحزب الوطنى لجنة للتنمية البشرية. وهو لا يتوقف فى محاضراته وابحاثه عن التركيز على أهمية الاهتمام بالقيم السائدة فى المجتمع وطرائق التفكير

ونمط انتاج المعرفة باعتبارها اساسية لتغيير الاتجاهات التنموية فى بلادنا. وتعد هذه الجهود امتدادا للدراسات الرائدة للدكتور حامد عمار فى نفس الاتجاه. غير ان مفهوم التنمية البشرية أتيحت له دفعة هائلة من خلال تقرير التنمى البشرية فى مصر لعام ١٩٩٤ والذى أصدره مؤخرا معهد التخطيط القومى.

تقدير التنمية البشرية

يمكن القول بلا أدنى مبالغة ان صدور التقرير الاول عن التنمية البشرية يعد من أهم الانجازات التى حققتها الجماعة العلمية المصرية فى العقد الاخير. وقد حقق هذا الانجاز فريق يضم نخبة ممتازة من خيرة الاقتصاديين فى معهد التخطيط القومى وهو المعهد العريق الذى اشرف على تأسيسه استاذنا الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن صاحب الخبرة الطويلة فى مجال التخطيط واحد رواد الفكر المستقبلى فى بلادنا. وهذا المعهد يضم فريقا متكاملا من خبراء الاقتصاد فى كل الميادين ولهم بحوث منشورة متعددة واسهامات بارزة.

غير انه يمكن القول ان تقرير التنمية البشرية الذى اصدره المعهد سيتيح ربما لأول مرة للقارئ العادى وللقارئ المهتم وللباحثين وصانعى القرار التعرف مباشرة على الصورة الإجمالية للتنمية فى مصر بكل تضاريسها، من خلال استخدام اسلوب المؤشرات الكمية والذى يتيح للقارئ ان يلم بسرعة بمعدلات الانجاز وان يتابع جوانب القصور وان يقارن بين الانجاز المصرى وإنجازات الدول الاخرى.

هذا التقرير حصيلة جهد جماعى قام به فريق بحث متكامل ورأس الفريق الدكتور عبد الفتاح ناصف وقام بمهمة منسق المشروع الدكتور

عبدان محمد عثمان بالإضافة الى عدد من المستشارين البارزين والباحثين المتخصصين.

وقد أقيم حفل كبير حضرته نخبة من الباحثين والمثقفين أعلن فيه صدور التقرير الاول وكان الحفل أشبه بعيد ميلاد علمى للتقرير تقبلته الجماعة العلمية المصرية بترحيب شديد. غير ان المعهد، سرعان ما عتاد على علمية فى ٧ مايو الماضى لمناقشة التقرير الاول ضمت نخبة من الاساتذة والباحثين الذين لم يتوانوا عن المناقشة النقدية للتقرير سواء من حيث المفهوم الذى استند اليه أو من ناحية نقد الجوانب السلبية. وكان الهدف فى الواقع الوصول الى صورة مثلى للتقرير الذى ساد شبه اجماع على انه يمثل انجازا بارزا اذا استثنينا بعض الأصوات الراضية.

وقد دعيت لكى أراس الجلسة الخاصة بدور الدولة فى التنمية البشرية، والتي تحدث فيها ك من الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور مصطفى السعيد.

دور الدولة فى التنمية البشرية

وقد حرصت فى بداية الجلسة وحتى لا تنصرف المناقشة الى المناظرة التقليدية بين انصا تدخل الدولة فى التنمية ودعاة ان تستقبل الدولة من أداء وظائفها التنموية بالاستناد الى شعار الحرية الاقتصادية، ان أقدم عرضا للمشكلات الراهنة المتعلقة بتغيير وظائف الدولة استنادا الى قراءة مستقبلية لوضع الدولة فى العالم المعاصر. وقد تناولت هذه القراءة أبعادا متعددة، غير انها تبدأ بحقيقة أساسية عليها اجماع بين العلماء وهى ان الدولة ستظل هى الفاعل الرئيسى فى العقود القادمة بالرغم من بروز دور الشركات دولية

النشاط وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية. غير ان وظائف الدولة سيطراً عليها تغيرات شتى نتيجة عوامل متعددة بعضها سيؤدى الى اضعاف دور الدولة فى بعض الميادين وبعضها الآخر سيؤدى الى تقوية دورها وكل ذلك سيتم فى اطار تطور تدريجى ومستمر يجعل الدول المعاصرة تتبنى صيغة الديمقراطية البرلمانية.

وهناك اتفاق على انه بغض النظر عن الفروق بين أنماط الدول فان وظائف الدولة ستقوى فى عدد من الميادين أهمها: قيادة التطور فى مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى، وحماية الصناعات القائمة المعرضة للانهايار، والسيطرة على حركة الهجرة والمهاجرين، والقيام بوظائف الرفاهية العامة فى البلاد النامية.

ومن ناحية أخرى ستضعف وظائف الدولة نتيجة العديد من العوامل، أهمها النزوع الواسع لاقتصاديات السوق والانتقال من دولة الرفاهية الى مجتمع الرفاهية ولا مركزية وظائف الحكومة وتفويض السلطة للمؤسسات الدولية والاقليمية، وزيادة المكونات الدولية فى ادارة الدول وارتفاع نسبة التمويل الخارجى وتأثيره على الميزانيات القومية والحركة العالمية للناس والمعلومات.

ويمكن القول ان فصلا هاما من فصول الرؤية المستقبلية لدور الدولة فى التنمية يتعلق بتغير مكونات قوة الدول. ويمكن القول ان المعادلات التقليدية لقوة الدولة سيطراً عليها تغيرات جوهرية فى الفترة القادمة. واذا كان المكون العسكرى ستظل له اهميته فى المستقبل فإن مكون السلاح الذرى سيكون اقل أهمية. وهناك اتفاق عام على ان الاقتصاد سيكون هو المكون الاساسى

للقوة فى العقود القادمة، وستصبح العوامل التالية هى العناصر الاساسية للقوة الاقتصادية: العلم والتكنولوجيا والسياسة الاقتصادية والقدرات الادارية والتنظيم الاجتماعى والتعليم فى الوقت الذى ستخفص فيه قيمة الموارد الطبيعية والارض كأساس للقوة الاقتصادية.

وينبغى ان نؤكد على ان الثقافة ستصبح من بين أهم مصادر القوة فى عصر المعلومات، وستصبح الثقافة المتطورة القادرة على التعامل بحساسية فائقة مع متغيرات العصر من بين مصادر القوة للنفوذ القومى. ولسنا فى حاجة الى الإشارة الى التطورات المشهودة الراهنة والمتعلقة بالانتقال من عهد الجغرافيا السياسية التى كانت تقليديا تنحو الى ان تعتبر دول الجوار اعداء محتملين، الى عصر الجغرافيا الاقتصادية التى تقوم اساسا على التعاون والتحالف بين الدول والتى تأخذ الآن شكل تتابع موجات التكتلات الاقليمية.

وهكذا يمكن القول ان فصل الخطاب فى دور الدولة يتلخص فى الانتقال من النموذج التقليدى الذى كان سائدا فى عصر الاستقطاب الايديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية، والذى كان يتشبث من ناحية بالتدخل الشامل للدولة فى كل مجالات الاقتصاد تخطيطا وتنفيذا، او يتحمس من ناحية اخرى لكف يد الدولة عن التدخل وترك العملية الاقتصادية لقوى السوق.

الصورة المستقبلية لدور الدولة ستكون أكثر تعقيدا من هذه النماذج التقليدية، حيث سيختلط التخطيط سواء مورس بشكل مقنن أو بصورة ضمنية مع ممارسة الحرية الاقتصادية، لأننا سنعيش فى القرن الحادى والعشرين عصر التفاعل الوثيق بين السياسى والاقتصادى والثقافى.

وفي النهاية يمكن القول ان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الذى أصدره معهد التخطيط القومى بفصوله الستة التى تعالج ماهية التنمية البشرية والوضع الراهن لها فى مصر، والتنمية البشرية فى محافظات مصر وسياسات وتمويل التنمية البشرية والخبرة الدولية وقضايا التنمية البشرية فى مصر، يؤدى حين تتتابع اعداداه الى رفع الوعى العام بمشكلات التنمية فى مصر. وهو بذلك سينضم الى التقرير الاستراتيجى العربى الذى يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لتتكامل صورة الاستراتيجية والتنمية كل عام فى مصر.

(٣٩)

هجوم مصر وأزمة العقول الشابية

كيف يمكن الاقتراب من قضية البحث العلمى؟.. السؤال مثار بشكل بارز فى المجتمع العربى المعاصر بحكم أننا نعيش عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، بما يعنيه ذلك من معان متعددة، لعل أهمها أن البحث العلمى أصبح لأول مرة عنصرا أساسيا من عناصر الانتاج، يضاف الى عناصرها التقليدية. وهكذا لم يعد البحث العلمى ترفا نستطيع أن نستغنى عنه ان أردنا، بل انه أصبح اليوم من ضرورات الحياة فى أى مجتمع معاصر. ولكن اذا أردنا أن نقيم وضع العلم فى المجتمع فما هى الأساليب المناسبة، وماهى المناهج المعتمدة؟

يمكن القول أن هناك مداخل متعددة لدراسة القضايا المعقدة التى تشيها ممارسة البحث فى المجتمع. وربما يكون من الأنسب أن نبدأ بالفرقة التقليدية بين مشكلات البحوث العلمية فى مجال مايسمى بـ «العلوم المنضبطة»، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. ولعل هذه التسمية بذاتها تتضمن

* جريدة الاهرام ٢٣ / ٥ / ١٩٩٤ م.

تحيزا مسبقا فى مجال تصنيف العلوم، «فالانضباط» اذا كان هو السمة المميزة للطبيعة والكيمياء البيولوجيا، فمعنى ذلك انه بالنسبة لغير هذه العلوم من علوم اجتماعية كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، فإنها تفتقر الى وسائل الضبط والقياس التى تعرفها العلوم العريقة.

وإذا تجاوزنا عن هذه الأوصاف التقليدية، فيمكن القول أن مشكلات البحث فى العلوم الطبيعية تختلف عنها فى العلوم الاجتماعية فى جوانب وتتشابه فى جوانب أخرى. قد يكون إعداد الباحثين وتدريبهم هنا وهناك مختلفا، وقد تبرز الحاجة الى المعامل والتجهيزات والأجهزة باعتبارها أساسية فى انجاز البحث العلمى، وقد تبدو مشكلات صياغة الفروض والتحقق من صدقها أو زيفها واجراء التجارب الحاسمة مختلفة هنا وهناك، ولكن مما لاشك فيه أن هناك أوجه تشابه شديدة فى المشكلات لو نظرنا للبحث العلمى باعتباره نسقا اجتماعيا، ودرسناه بالتالى من منظور ما يطلق عليه «سوسيولوجيا العلم» أو علم اجتماع العلم.

مداخل متعددة

تثار من حين لآخر تساؤلات عن ممارسة البحث العلمى فى المجتمع، سواء فى شقه الطبيعى أو الاجتماعى. ولعل أول مدخل لإثارة المشكلة هو مدخل التكلفة والعائد. والسؤال الذى يثيره هذا المدخل يبدو فى البداية بسيطا مع أنه فى غاية التعقيد: كم ننفق على البحث العلمى، وماهى قيمة ما يعود علينا منه؟

وإذا كان قياس الانفاق أمرا ميسورا، إلا أن قياس العائد مسألة فى غاية التعقيد. ذلك أنه يتوقف القياس على الغايات التى حددها المجتمع للبحث

العلمى. قد يكون إحدى هذه الغايات الأساسية تقدم «المعرفة الانسانية» وزيادة معلوماتنا الموثقة عن البيئة التى نعيش فيها، وهى غاية مطلوبة من البحث العلمى فى كل زمان ومكان. وقد يكون الهدف نفعيا بحثا، بمعنى كيف نستخدم نتائج البحث العلمى لحل المشكلات التى تواجه المجتمع، سواء فى مجال الصناعة أو الانتاج أو التكنولوجيا، أو فى مجالات ضبط السلوك الاجتماعى؟

وهنا قد تتعقد مسألة قياس العائد، لأنه ليست هناك أدوات قياس مقننة تستطيع أن تقيم الصلة المباشرة بين مانفق على البحث العلمى وبين ما نكسبه كمجتمع، اللهم إلا فى بعض الحالات المحددة التى ينجح فيها البحث العلمى فى حل مشكلة تطبيقية، توفر فى مجال الانتاج طاقة، أو جهدا أو زمنا يمكن قياسه. ومدخل آخر يثير سؤالاً رئيسياً هو دور المعرفة العلمية المتراكمة من ممارسة البحث العلمى فى حل المشكلات التطبيقية. بمعنى انه ان لم ينجح البحث العلمى فى حلها يثار السؤال: وما فائدته اذن؟

وهناك مدخل ثالث من وجهة نظر اجتماعية، يحاول اثاره تساؤلات ليس عن البحث العلمى كمنشأ انسانى منظم، وانما عن يقومون بالبحث العلمى: تكوينهم وتدريبهم، ومدارسهم العلمية والفكرية، والعلاقات بين أجيالهم وهذا هو المدخل الذى عنيت بإثارة الأسئلة الخاصة به ثلاث هيئات علمية: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة هارفارد، ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، حين اختاروا وخططوا لندوة علمية عنوانها: «دراسة المجتمع المصرى وهموم الباحثين الشبان» وقامت الندوة كلها على أساس عرض الاجتهادات العلمية لمجموعة مختارة من

الباحثات والباحثين المصريين فى فروع علمية اجتماعية متعددة. وقد أشرف على تخطيط وتنفيذ الندوة خبير العلوم السياسية المعروف الدكتور أحمد عبد الله، وهو الذى أشرف أيضا على تحرير الكتاب الذى ضم أبحاث الندوة ومناقشاتها، والذى أثار أن يعطى الكتاب عنوان: «هموم مصر وأزمة لعقول الشابة» وهو العنوان الذى اقتبسناه لمقالنا فى أوراق ثقافية هذه المرة. لكى نلفت النظر الى الأهمية البالغة لهذا الكتاب الذى صدر الأسبوع الماضى عن «مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية» فى أكثر من مئة صفحة، ويعتبر مرجعا فريدا يضم بحوث مجموعة متميزة من الشباب والشبان المصريين.

صراع الأجيال فى البحث العلمى

فى افتتاح الجلسة الأولى فى الندوة وضع الدكتور محمد الجوهري يده على نقطة مهمة وهى ضرورة التفرقة بين اهتمامات الباحثين ومشكلاتهم، فى ممارسة البحث العلمى. والذى أثار اللبس هو اختلاف العنوان باللغة الإنجليزية عن الترجمة العربية. فالاهتمامات تعنى فى الواقع الاهتمامات العلمية والمعرفة. بمعنى ان الندوة معنية باستطلاع الخريطة العلمية والمعرفة - ان صح التعبير - لعينة من الباحثات والباحثين المصريين فى فروع علمية مختلفة، لتحديد ملامح المشكلات البحثية التى جذبتهم، والتى قد يكون من المشروع أن يثار سؤال: هل هذه المشكلات تختلف أو تتفق أو تتشابه مع المشكلات البحثية التى كان يتطرق لها الجيل الأكبر من الباحثين فى نفس الفروع؟

غير أن هذا السؤال معقد للغاية، لأن التفرقة بين الأجيال فى مجال البحث العلمى ليست من السهولة كما يتصورها أحيانا الدكتور أحمد عبد

الله في حرصه علم، ابراز مشكلة الصراع بين الأجيال باعتبارها مشكلة محورية. لأن البحث العلمي - أيا كان التعريف الذي نطلقه عليه - هو مشروع تعاوني، ولو نظرنا الى تنظيم العلاقة الأكاديمية بين الأستاذ المشرف على رسالة جامعية وبين الباحث الشاب، فقد نجد أن الأستاذ المخضرم الذي ينتمى الى جيل أقدم أكثر تقدما من الباحث الشاب، سواء في حساسيته لالتقاط المشكلات الجديرة بالدراسة، أو في مدى اطلاعه على أحدث النظريات والمناهج الصالحة للتطبيق. وعلى العكس قد يأتي الباحث الشاب بفكرة جديدة، أو يختار مشكلة لم يسبق الالتفات اليها بالرغم من أهميتها، غير أن هذا الاختيار قد يثير من ناحية أخرى خيال الأستاذ وحماسه، ومن هنا قد تنشأ علاقة حوارية فكرية تؤدي الى انجازات علمية باهرة، يكون من الصعب أحيانا في مجال تقييمها التفرقة الواضحة بين جهد الأستاذ وجهد الباحث.

والكتاب الذي تحت أيدينا يقدم في الواقع بانوراما عريضة لاهتمامات الباحثين الشباب، والتي توزعت على تسعة ميادين رئيسية:

* البنية الاجتماعية المصرية وعرض فيه بحثان: الطبقة الوسطى لمحمد عبد الحميد، والطبقة العاملة الحضرية لعادل شعبان.

* التغيير الاجتماعي ونتائجه، وعرض فيه بحثان: الانفتاح وتغير القيم الاجتماعية، لأحمد أنور، والجريمة الاقتصادية والتحول الاجتماعي لمحمد عبد الديع.

* التغيير الاجتماعي ونتائجه، وعرض فيه بحثان: تطور النخبة البرلمانية في الصعيد «محافظة قنا» لأحمد عبد الرازق، والحركة الاجتماعية في رؤية نجيب محفوظ، لمحمد على ابراهيم.

* الحركات الاجتماعية (نموذج الحركة العمالية) وعرض فيه بحثان:
الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية، لهويدا عدلى رومان، والحركة
النقابية العمالية، لسامية سعيد امام.

* منظمات المجتمع السياسى (الأحزاب) وعرض فيه حزب العمل فى
الحياة السياسية المصرية لنورا عبد الله، وحزب التجمع فى الحياة السياسية
المصرية لعصام فوزى.

* منظمات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) وعرض فيه بحثان:
الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشأتها ونشاطها، لأشرف حسين،
ومنظمات حقوق الانسان، لصالح سليمان.

* الظاهرة الاسلامية وعرض فيه بحث واحد لابراهيم البيومى غانم.

* التعليم وعرض فيه بحثان: الازدواجية التعليمية والتماسك الوطنى
لكمال حامد مغيث، والمعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية لفاتن
عدلى.

* الاعلام وعرض بحث واحد عن أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية
١٩٧١ - ١٩٩١ لحماد ابراهيم.

لعل هذا العرض لعناوين الأبحاث يعطى القارئ فرصة لتأمل اتساع هذه
البانوراما البحثية التى تعكس معدلات اهتمام الباحثات والباحثين الشباب
بالمشكلات التى يواجهها المجتمع. وبالإضافة الى ذلك خصص الكتاب
قسما خاصا لبحث هموم الباحثين الشبان، ويقصد بها هنا المشكلات التى
يجابهونها وهم يمارسون البحث العلمى. وينتهى الكتاب بخاتمة بالغة
الأهمية لأنها تتضمن اهتمامات الباحثين وهمومهم تستحق التأمل طويلا.

عود على بدء

ونعود بعد هذه الاشارة العاجلة لكتاب «هموم مصر وأزمة العقول الشابة» والذي يحتاج الى مناقشة مستفيضة، الى عدد من الأسئلة التي أترناها منذ البداية، والتي تتعلق بتقييم وضع البحث العلمى فى المجتمع.

هناك سؤال عادة ما يثار من قبل غير المتخصصين وهو: هل وجدت نتائج البحث العلمى طريقها الى التطبيق، أم أن البحوث تجرى وينفق عليها، ثم تحفظ فى خزائن الكتب بعد ذلك عقب نشرها؟

وهذا سؤال تقليدى سبق أن وجه كتحد صارخ للبحوث الاجتماعية العلمية ولمن يقومون بها. وللدرد عليه يمكن الاشارة الى عدد من الحقائق أهمها:

١ - ان تقدم المعرفة العلمية فى فهم المشكلات، اذا كان العلم يهدف الى فهم الظواهر تفسيرها، يعد فى حد ذاته مكسبا للمجتمع، حتى ولو لم يترتب على هذا الفهم تغيير مطلوب فى مسار ظاهرة ما.

٢ - عادة ما تحدث فجوة زمنية بين نشر النتائج الموثقة لبحث علمى ما، وتأثير نتائجه فى مجال التطبيق، سواء فى شكل تشريعات جديدة، أو اجراءات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

٣ - بين البحث العلمى والقيام به ونشره وصنع القرار مساحة عريضة تؤثر فيها قوى سياسية واقتصادية داخلية وخارجية ليس للقائمين على البحث العلمى سيطرة عليها، ولا صلة لهم بها. فصانع القرار قد يكون أمامه نتائج بحوث علمية محققة عن ظاهرة ما، غير انه قد يعجز عن اتخاذ القرار المناسب على ضوءها، أو قد لا يريد، أو قد لا يستطيع، خضوعا لضغوط جماعات ضاغطة هنا وهناك، أو جماعات مصالح، أو قوى سياسية داخلية

أو خارجية. وكل هذه أمور تدخل في إطار التحليل السياسي لبيئة صنع القرار، ولا علاقة للباحثين العلميين الذين يجرون البحوث بها.

بعبارة مختصرة، قضية البحث العلمى فى المجتمع العربى، تحتاج الى داخل مختلفة لدراستها دراسة متعمقة. وقد يكون مدخل سوسولوجيا نعلم هو أنسب هذه المداخل، لأنه ينظر للعلم باعتباره نسقا اجتماعيا، وهو بالتالى يضعه فى إطار أنماط انتاج المعرفة فى المجتمع، ويحاول تحليل القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، وتحليل المجتمع العلمى وما تحكمه من إيديولوجيات، ولا ينظر للباحث العلمى كفرد، وإنما باعتباره عنصرا فى منظومة اجتماعية متكاملة.

ان أشد المخاطر التى تواجه البحث العلمى فى بلادنا هو التسرع فى اصدار الأحكام التقييمية على مساره، بدون دراسة كافية، وبدون الملم دقيق بمشكلات التقييم ومناهجه من ناحية، وسلوك الباحثين العلميين أنفسهم، حين لا يأخذون ممارسة البحث العلمى بطريقة مسؤولة مأخذا جادا، أو حين تصرفهم الصراعات العقيمة عن أداء مسؤولياتهم، أو حين يغلب الأداء البيروقراطى على نشاطهم.

غوراً، أخطر سؤال ينبغى إثارته هو: هى لدينا حقا. سياسة علمية تحدد الأهداف والوسائل، أم أن العلم كمشاط بحثى متروك كلية لاختيارات الباحثين وتفضيلاتهم؟

إحكام الصلة بين العلم والمجتمع ينبغى أن يكون هدفا فى ذاته.. ولكن هل يمكن ذلك بغير أن يحدد المجتمع الاختيارات الاستراتيجية له على نحو صريح وقاطع وملزم؟

هذا هو التحدى المطروح أمام كل مجتمع عربى معاصر...

* المؤلف:

- مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام (١٩٧٥ - ١٩٩٤)
- صدر له عديد من الكتب أهمها: أسس البحث الاجتماعي (١٩٦٣)، التحليل الاجتماعي للادب (١٩٧٣)، الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر (١٩٧٣)، تحليل مضمون الفكر القومي (١٩٨٢) بالإنجليزية، الدول الغنية والدول الفقيرة في الوطن العربي (١٩٨٥)، والبيروقراطية المصرية (١٩٨٨)، مصر بين الأزمة والنهضة (١٩٩٠)

كتب صدرت للمؤلف

- ١ - أسس البحث الاجتماعي (بالاشتراك) القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٣.
- ٢ - دراسات فى السلوك الاجرامى ومعاملة المذنبين، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٣.
- ٣ - التحليل الاجتماعى للأدب، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠. (الطبعة الثانية) بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢.
- ٤ - الصهيونية والعنصرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٥ - السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة نقدية للدفاع الاجتماعى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٣.
- ٦ - الشخصية العربية، بين صورة الذات ومفهوم الآخر، بيروت: دار التنوير، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، الطبعة الثالثة ١٩٨٣.
- ٧ - اتجاهات الرأى العام العربى إزاء قضية الوحدة (بالاشتراك)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٨ - تحليل مضمون الفكر القومي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٨.

٩ - الدول الغنية والدول الفقيرة (باللغة الانجليزية)، محرر بالاشتراك، دار نشر وستفيو، ١٩٨٠.

١٠ - البيروقراطية فى مصر (باللغة الانجليزية) بالاشتراك، دار نشر جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨.

١١ - مصر بين الأزمة والنهضة، يوميات باحث مصرى، القاهرة: كتاب الاقتصادى، عام ١٩٩٠.